الفصل الثالث

التحولات العالمية الجديدة والديمقراطية المصرية

تمهـــــــــيد

أولاً : التحولات العالمية الجديدة

(١) التحولات في النظام الاقتصادي العالمي

(٢) التحولات في الكتلة الاشتراكية

(٣) ثورة الاتصالات والمعلومات

ثانياً : الديمقراطية في ظل التحولات العالمية الجديدة

(١) التكوين الاقتصادي – الاجتماعي

(٢) طبيعة الديمقراطية في النظام السياسي

ثالثاً : مستقبل الديمقراطية في ظل التحولات العالمية الجديدة

obeikandl.com

تمهيد

فرضت مجموعة التحولات العالمية التي شهدها العالم منذ ثمانينيات القرن العشرين ، أن تشهد مختلف دول العالم مجموعات متلاحقة من التغييرات في شتى مجالات الحياة ، كما شهدت دول العالم نمواً ملحوظاً في درجات الترابط ، والاعتماد المتبادل بين الدول ، وفضلاً عن ذلك فإن أنواعاً كثيرة من التشابكات والتداخلات بين الظواهر والأحداث المختلفة ، صارت تجري في العالم المعاصر ، متجاوزة الحدود الوطنية للدول ، ومع ازدياد كثافة هذه الأنواع من التشابكات والتداخلات ، أصبحت نسبة غير صغيرة ومتزايدة من القرارات التي تمس حياة الأفراد في مختلف المجتمعات تتخذ على نطاق غير وطني ، ومن جانب كيانات عالمية مختلفة .(١)

وعلى الرغم من أن القرن العشرين يتميز بالتقدم الحضاري الهائل للجنس البشري ، وتعدد الإنجازات العلمية التي غيرت وحسنت أسلوب الحياة بالنسبة للبشر في كل مكان ، إلا أنه لا يوجد شيء من الممكن أن يقارن أهمية التحولات التي اجتاحت العالم وسرعتها وعمقها منذ عقد الثمانينيات من القرن العشرين .(٢)

وامتدت تأثيرات هذه التحولات إلى مختلف التكوينات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية لمجتمعات العالم أجمع ، معتمدة في ذلك علي عمليات العولمة ، التي عملت علي فرض نظم اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية بعينها ، علي مختلف دول العالم ، وتتخذ في ذلك أساليب صريحة قليلة ، وأساليب ضغط مقنعة لا تقع تحت الحصار ولا الحصر .(٣)

وتعد قضية الديمقراطية من القضايا المهمة التي ارتبطت بالتحولات العالمية الجديدة ، حيث تصاحبت هذه التحولات مع دعوة عالمية لاحترام الديمقراطية وإقرارها في مختلف دول العالم ، وخاصة دول العالم الثالث ، وخلقت هذه التحولات مجموعة من الآليات الجديدة لفرض ونشر الديمقراطية . لعل منها ربط المساعدات الاقتصادية والتنموية لدول العالم الثالث بإحداث تقدم في تجاه الديمقراطية ، وكذلك تزايد دور المنظمات الدولية المدافعة عن حقوق الإنسان وغير ذلك . ولقد خلقت مثل هذه التحولات والآليات الجديدة التي تعتمد عليها

١- إبراهيم العيسوي ، الدراسات المستقبلية ومشروع مصر ٢٠٢٠ ، منتدى العالم الثالث ، القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠٠ ، ص ٤ .

2- Fu- chen lo and yue Man Yeung . Globalization and the World of Large Cities, University Press, Tokyo, 1998, p . 10 .

٣- محمد الجوهري ، العولمة والهوية .... رؤية أنثربولوجية ، تقارير بحث التراث والتغير الاجتماعي ، الكتاب الأول ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٨٦ .

مجموعة من القضايا والإشكاليات التي ترتبط بالديمقراطية ، والتي يتعين علي دول العالم الثالث ، ومنها مصر ، أن تواجهها وتتعامل معها . (١)

وفي إطار ما سبق ، فإن الباحث يحاول من خلال هذا الفصل رصد مختلف التحولات العالمية الجديدة وتحليلها ، والتي شهدها النظام العالمي منذ ثمانينيات القرن العشرين ، والكشف عن أهم التغيرات والتحولات التي شهدها التكوين الاقتصادي والاجتماعي المصري فى ظل التحولات العالمية ، بهدف الوصول إلى توصيف سوسيولوجي نقدي لأبعاد الديمقراطية في الواقع المجتمعى المصري ، والكشف عن مختلف الارتباطات بين مجمل التحولات الداخلية من ناحية ، والتحولات العالمية من ناحية أخرى ، انطلاقاً من المبدأ النظري الذي يحرك الدراسة الراهنة ، وهو أهمية دور العوامل الخارجية في تشكيل البنى الاجتماعية لمجتمعات الأطراف ، ويختتم الباحث هذا الفصل ، بمحاولة الوقوف علي أهم التحديات التي خلفتها هذه التحولات العالمية الراهنة ، ومستقبل الديمقراطية في المجتمع المصري .

أولاً : التحولات العالمية الجديدة

(١) التحولات في النظام الاقتصادي العالمي

إن محاولات فهم التحولات الراهنة في النظام الاقتصادي العالمي ، يتطلب فهماً للتطورات الاقتصادية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وذلك من منطلق أن الحرب العالمية الثانية تمثل فاصلاً رئيسياً بين مرحلة زائلة ، وبداية مرحلة لم تلبث هي الأخرى أن تعرضت لتغيرات عميقة في إثر انتهاء الحرب الباردة The Cold War ، إضافة إلى أن هناك عدداً من خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، ترجع جذورها إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية . (٢)

١- انظر في ذلك :

- جيروم سي . جلن وآخرون ، حالة المستقبل في الألفية ، ترجمة عاطف عمر وآخرين ، مركز البحوث والدراسات المستقبلية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ١٥ .

- فتحي عفيفي ، الاستراتيجية الأمنية الجديدة في منطقة الخليج العربي ، المستقبل العربي ، العدد ٢٨٩ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، مارس ٢٠٠٣ ، ص ٣٤ .

٢- حازم الببلاوي ، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر ، عالم المعرفة ، العدد ٢٥٧ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، مايو ٢٠٠١ ، ص ٧ .

ومن خلال هذا العرض سوف يتم التعرف على أهم التطورات التي مر بها النظام الاقتصادي العالمي منذ الحرب العالمية الثانية ، من خلال أن التطورات التي قد ألقت بتداعياتها في تشكيل ملامح النظام الاقتصادي العالمي الجديد ولآلياته .

ويشير الوضع الاقتصادي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية ، إلى خروج القارة الأوروبية من الحرب ، وهي مثقلة بديون ضخمة للولايات المتحدة الأمريكية ؛ وهي الديون التي كانت قد اقترضتها خلال سنوات الحرب في شكل مواد غذائية وصناعية وحربية ، من خلال قانون الإعارة والتأجير ، وهو القانون الذي كان " يقضي بأن تقدم الولايات المتحدة الأمريكية للدول التي تحارب ألمانيا وإيطاليا ؛ الذخائر والضروريات الأخرى ، سلعاً كانت أو خدمات ، مقابل قرض يسدد في أجل غير مسمى ، بالدفع في شكل عيني أو حقوقي ، أو أي شيء أخر مباشر أو غير مباشر ، يراه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ملائماً . [١]

أما الولايات المتحدة الأمريكية فكانت صورتها على عكس صورة الدول الأوروبية وحالتها ؛ حيث كانت الولايات المتحدة في قمة ازدهارها الاقتصادي ، ولذلك أشار أحد الباحثين إلى أن نهاية الحرب العالمية الثانية جاءت خاتمة لمرحلة تاريخية ، انتهى معها النظام الاقتصادي القديم ، الذي كان يقوم على الدولتين الصناعيتين الاستعماريتين في بريطانيا وفرنسا [٢] ، وإحالتهما إلى دولتين من الدرجة الثانية ، في حين قفز إلى المقدمة كل من الولايات المتحدة الأمريكية الداعية إلى النظام الرأسمالي ، والاتحاد السوفيتي الداعي إلى النظام الاشتراكي ، وأصبح الاثنان على موعد لاقتسام العالم .[*]

١- أحمد عد الرحيم زردق ، التطور الاقتصادي ، بدون دار نشر ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ٢٨٠ .

٢- لمزيد من التفاصيل حول دور بريطانيا وفرنسا في السطرة على الاقتصاد العالمي والسيطرة على المستعمرات ، انظر : - عبد الباسط عبد المعطى " محرر " ندوة العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربى ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ص ٧٧ - ٨٠ .

*- وهنا تتحقق نبوءة المفكر الفرنسي " ألكس دوتوكفيل " Tocqueville ، حيث أشار في كتابه " الديمقراطية في أمريكا ١٨٣٥ " إلى " أنه يبدو للناظر أن هناك شعبين علي الكرة الأرضية - ورغم بداياتهما المختلفة - يتقدمان نحو هدف واحد . وهذان الشعبان هما الشعب الروسي والشعب الأمريكي ، ومع بدايتهما المختلفة المجهولة - حين كانت الأنظار منشغلة بأمور أخرى - إذا بهما يحتلان فجأة مقدمة الصفوف " .

انظر في ذلك :

- عبد الخالق عبد الله ، العالم المعاصر والصراعات الدولية ، عالم المعرفة ، العدد ١٣٣ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، يناير ١٩٨٩ ، ص ٤٨ .

- بول كيندي ، القوي العظمي ، ترجمة عبد الوهاب علوب ، دار سعاد الصباح ، القاهرة ١٩٩٣ ، ص ص ٣٨٧ - ٥٠١ .

وفي إطار هذا الوضع الاقتصادي لدول العالم ، فيما بعد الحرب العالمية الثانية ، بدأت الدول العظمي في وضع الأسس الاقتصادية والسياسية للنظام الدولي فيما بعد الحرب ، وذلك من خلال مؤتمر " بريتون وودز " المنعقد في عام ١٩٤٤م ، وهذا المؤتمر يشكل بداية وضع أسس النظام الاقتصادي العالمي بأقطابه ومكوناته وآلياته .

فمن ناحية القطبية : انقسم الاقتصاد العالمي إلى قطبية ثنائية من ناحية الانظمة الاقتصادية ، حيث أصبح هناك النظام الرأسمالي بأتباعه وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية ، وهناك النظام الاشتراكي وأتباعه ، وفي مقدمتهم الاتحاد السوفيتي ، ولكل من هذين النظامين الأيديولوجية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الخاصة به ، والتي يتبناها ويدافع عنها ، ويحاول بكامل قوته نشرها ، لتصبح النظام الرئيسي لمختلف شعوب العالم ، وكان ذلك مصدراً للتوتر الدائم ما بين المعسكرين . (١)

ومن ناحية المكونات : فقد ظهر الاتجاه نحو قيام نظام اقتصادي عالمي يتكون من ثلاثة مكونات هي :

١ – النظام النقدي الدولي I M F ، وتم إنشاء صندوق النقد الدولي عام ١٩٤٤م ، من أجل هذا النظام وقواعده ، وبدأ مزاولة نشاطه عام ١٩٤٧م .

٢ – النظام المالي الدولي ، وتم إنشاء البنك الدولي W B عام ١٩٤٤م ، وبدأ أعماله رسمياً في ٢٥ يونيو ١٩٤٦م .

٣ – النظام التجاري الدولي ، والذي لم يكتمل في تلك المرحلة ، واقتصر فقط علي إنشاء سكرتارية الجات GATT عام ١٩٤٧ ، مع الاتفاق علي إجراء مفاوضات متعددة الأطراف سميت فيما بعد بـ " جولات الجات " . (٢) ولم يكتمل النظام التجاري الدولي ، إلا في منتصف التسعينيات بانتهاء جولة أورجواي ، وإتمام توقيع مراكش عام ١٩٩٤م ، وإنشاء منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥م . (٣) وتم إنشاء هذه المنظمة بهدف تحرير التجارة العالمية تدريجياً من القيود ، التي فرضتها الدول والحكومات خلال القرن العشرين ، إما

١- جون كينثيت ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، ترجمة أحمد فؤاد ، عالم المعرفة ، العدد ٢٦١ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، سبتمبر ٢٠٠٠ ، ص ص ١٥ – ٤٥ .

٢- نبيل حشاد،الجات ومنظمة التجارة العالمية،الهيئة العامة للكتاب،القاهرة، ٢٠٠١ ، ص ص ٨٧ – ١٠٥ .

٣- عبد المطلب عبد الحميد ، النظام الاقتصادي ... الآليات ، الخصائص ، الأبعاد ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ٦ .

حماية لصناعاتها من المنافسة الأجنبية ، وإما بغرض وضع تعريفات جمركية عالية على الواردات . [١]

وقد تأثر هذا النظام الاقتصادي العالمي – متمثلاً في البنك الدولي ، وصندوق النقد – بالانقسام الأيديولوجي بين المعسكرين الغربي الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، والشرقي الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي ، حيث انصرف المعسكر الأخير عن الانضمام لهذا النظام ، وسارع الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٤٩م إلى إنشاء مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة ، كتنظيم يجمع دول الكتلة الاشتراكية وينسق فيما بينهما في مختلف أوجه التعاون الإنتاجي والتجاري والنقدي والتكنولوجي وسمي بـ " الكوميكون " . [٢]

أما فيما يتعلق بالدول النامية ، التي كانت آنذاك مجرد مستعمرات وأشباه مستعمرات ، فقد حضر البعض منها مؤتمر " بريتون وودز " بيد أنها لم تكن في موقع يسمح لها بأن تعبر عن وجهة نظرها ، وعن أمانيها ومطالبها ، في أن يسهم النظام الجديد في تخليصها من عبودية التبعية النقدية والاقتصادية للدول التي تستعمرها ، وتقع هي تابعة لها ، ولهذا لم يكن هناك أية إشارة في هذا المؤتمر عن المشاكل الحادة التي تعانيها هذه الدول . [٣]

وعلى ضوء هذه الإجراءات والقواعد ، شهد العالم في ربع القرن التالية للحرب العالمية الثانية (١٩٤٥م – ١٩٧٠م) فترة بالغة الأهمية والحيوية ، وحدث ما يمكن أن نطلق عليه بالمعجزة الاقتصادية ، فأوروبا وكذلك اليابان – وقد خربتا محطمتين عسكرياً واقتصادياً من الحرب – أعيد بناؤهما بمساعدة أمريكية فعالة ، عن طريق مشروع مارشال في أوروبا . ونتيجة للتدخل المباشر في اليابان وعلي الجانب الآخر فإن الاتحاد السوفيتي ، وقد شهد بدوره تدميراً كبيراً خلال الحرب ، استعاد الكثير من قوته الاقتصادية ، ولم يلبث أن مد سيطرته الاقتصادية علي أوروبا الشرقية . [٤]

١- سعد الدين إبراهيم ، سبائل ومنظمة التجارة العالمية ، مجلة المجتمع المدني ، العدد ٩٧ ، يصدرها ، مركز ابن خلدون ، القاهرة ، يناير ٢٠٠٠ ، ص ٣

٢- أحمد عبد الرحيم زردق ، التطور الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص ٢٨٥ .

٣- المرجع السابق ، ص ٢٨٥ .

٤- عرض تفصيلي للتحولات الاقتصادية فيما بعد الحرب العالمية الثانية ومشروع مارشال ، انظر :

- بول كيندي ، القوي العظمي ، مرجع سابق ، ص ص ٣٨٧ – ٥٠١ .

- باتريك سميث ، اليابان ، ترجمة سعد زهران ، عالم المعرفة العدد ٢٦٨ ، المجلس الوطني للفنون والآداب ، الكويت ، أبريل ٢٠٠١ ،

- لستر ثارو ، الصراع علي القمة ، ترجمة أحمد فؤاد ، عالم المعرفة ، العدد ٢٠٤ ، ديسمبر ١٩٩٥ ، ص ص ١٣٣ – ١٧٦ .

وأعادت ألمانيا بناء صناعاتها الجديدة علي أسس أكثر حداثة ، وحتى الدول الاستعمارية القديمة – فرنسا وبريطانيا وهولندا – أعادت تشكيل هياكلها الاقتصادية . أما بالنسبة لدول العالم الثالث حديثة الاستقلال ، فقد حققت في مجموعها معدلات نمو عالية ، ونظراً لكل هذا عرفت هذه الفترة بـ " ربع القرن المجيد " ، وغلب علي العالم شعور بالتفاؤل بالمستقبل والثقة في اللاعبين الأساسيين علي الساحتين الاقتصادية والسياسية . (١)

ومن خلال التحليل النقدي لما حدث في ربع القرن المجيد من تغيرات اقتصادية ، يلاحظ أن كلها كانت في صالح الدول الرأسمالية الغربية (دول المركز) ، لأن كل إيجابيات النظام الاقتصادي كانت لتلك الدول ، في حين كان الظلم كله يقع علي البلاد النامية ، التي عانت تحت ظل الاستعمار ، ثم عانت بعد ذلك من تبعية جديدة ، وبصور متعددة ، وكل ذلك أدي إلى ازدياد التفاوت بين الدول المتقدمة والدول النامية ، وأسفر كل ذلك عن التأكيد على أن الأوضاع في تلك المرحلة ليست في صالح الدول المتقدمة أيضاً ، لأنه لا يمكن للسلام الدولي أن يستتب ، إذا لم تؤخذ تطلعات شعوب العالم الثالث في الاعتبار . (٢)

وقد تزايد إدراك الدول النامية بأن لديها من الإمكانيات ما يؤهلها لتغيير هذا النظام لتحقيق ولو قدر من مصالحها ، خاصة بعد نجاح " دول الأوبك " في التحكم في أسعار البترول وكمياته لتحقيق مصالحها منذ عام ١٩٧٣م ، وأسفر ذلك عن أزمة الطاقة التي شهدها العالم عام ١٩٧٣م ، وقد سبقت هذه الأزمة أيضاً أزمة الغذاء عام ١٩٧٠م ، وتلتها أزمة المديونية في عام ١٩٨٢م ، فضلاً عن ذلك . أزمة التنمية وأزمة الاشتراكية منذ منتصف السبعينيات . (٣)

وظهرت نتائج هذه الأزمات في عدد من دول العالم المتقدم ، فالولايات المتحدة الأمريكية – خاصة بعد حرب فيتنام – لم تلبث أن ظهرت فيها مظاهر التضخم ، وبدأ ميزان المدفوعات الأمريكي يواجه ، ولأول مره منذ الحرب العالمية الثانية أزمة شديدة ، وإزاء ذلك اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى التخلي عن ثبات سعر الذهب ، وضمان استقرار أسعار الصرف ، وتحويل الدولار إلى ذهب ، وكانت محصلة ذلك انهيار نظام الصرف الذي قام عليه النظام النقدي منذ مؤتمر " بريتون وودز " ١٩٤٤م ، وفي المقابل

١- حازم الببلاوي ، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر ، مرجع سابق ، ص ٧٦ .

٢- عبد المطلب عبد الحميد ، النظام الاقتصادي العالمي ، مرجع سابق ، ص ٨ .

٣- إسماعيل صبري عبد الله ، نظام اقتصادي عالمي جديد،الهيئة العامة للكتاب،القاهرة ، ١٩٧٧، ص١٦ .

بدأ المعسكر الاشتراكي في مرحلة من الجمود والتدهور ، تجسدت في أزمة بنائية تعرض لها الاتحاد السوفيتي منذ منتصف السبعينيات . [١]

ومنذ نهاية السبعينيات اتجهت دول المركز الرأسمالي إلى إعادة النظر في هياكلها الاقتصادية والمؤسسية ، لاستعادة حيويتها ، أما دول الكتلة الاشتراكية فقد عجزت عن مواجهة مشاكلها حتى تفاقمت ، وأدت إلى انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه ، وكذلك انهيار الكتلة الاشتراكية مع نهاية الثمانينيات . [٢] وبهذا انتهت الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي ، وانتهي الصراع الأيديولوجي بين الرأسمالية والماركسية ، وذلك ما دفع " فوكوياما " Fukuyama إلى أن يدشن أطروحته الشهيرة " نهاية التاريخ " حيث ذهب إلى أن الرأسمالية ، اقتصادياً وسياسياً ، قد انتصرت للأبد . [٣]

وعلى الرغم من التحيز الأيديولوجي [*] ، الذي تعكسه أطروحة " فوكوياما " ، إلا أن الملاحظ أن العالم يسير نحو اتساع قاعدة اقتصاديات السوق الحرة ، وأن الأنظمة الاقتصادية في معظم دول العالم تسير نحو رأسمالية عالمية [٤] ، سواء كان ذلك التوجه من منطلق الاختيار الحر للحكومات ، أو من خلال الخضوع للضغط الخارجي من قبل المؤسسات الاقتصادية العالمية كصندوق النقد ، والبنك الدولي . وهكذا تتحول الدعوة إلى عالمية الرأسمالية ، إلى أيديولوجية صارمة يجب أن تخضع لها جميع مجتمعات العالم . [٥]

من هنا يمكن القول : إن الاقتصاد العالمي يدخل القرن الحادي والعشرين ، وفي إطار عمليات العولمة – التي سبق للباحث عرضها في الفصل الأول – ببعدها الاقتصادي وقد بدأت خريطة العالم الاقتصادية في التغير . وبدأت آليات وأشكال ومفاهيم جديدة تظهر في السياسات الاقتصادية ، وهذا كله يدشن لقيام نظام اقتصادي عالمي جديد . وتعكس الأوضاع

١- حازم الببلاوي ، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر ، مرجع سابق ، ص ٧٨ .

٢- المرجع السابق ، ص ٧٩ .

٣- فرانسيس نوكوياما ، نهاية التاريخ وخاتم البشر ، مرجع سابق ، ص ص ٥١ – ٦٠ .

*- حول موقف مفكري اليسار من أطروحة نهاية التاريخ ، ورؤيتهم النقدية لها ، انظر :

- محمود أمين العالم ، من نقد الحاضر إلى إبداع المستقبل ، مرجع سابق ، ص ص ٣٩ – ٤٧ .

- نايف سلوم ، نقد فكرة التقدم عند فوكوياما ، مجلة النهج ، العدد ١٦ ، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية ، دمشق ، خريف ٢٠٠٠ ، ص ص ١٦٤ – ١٧٢ .

٤ – Robert O. Slater and others , Global Transformations and the third world . op. cit , p. 5 .

٥- هانس – بيتر مارتين ، فخ العولمة ، ترجمة عدنان عباس ، عالم المعرفة ، العدد ٢٣٨ ، المجلس الوطني للثقافة ، والفنون والآداب ، الكويت ، أكتوبر ١٩٩٨ ، ص ١٣ .

الراهنة عدداً من الخصائص والسمات لهذا النظام الجديد ، يمكن للباحث عرضها على النحو التالي :

١- الاتجاه نحو المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل

حاولت الرأسمالية ، بالاعتماد على الثورة التكنولوجية ، القضاء على حاجز المسافات بين الدول والأقارات ، وهذا يعنى تزايد إمكانيات التأثير والتأثر المتبادلين ، ومحاوله إيجاد نوع جديد من التقسيم الدولي للعمل ، الذي يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية الصناعية بين أكثر من دولة ، بحيث يتم تصنيع مكونات أي منتج نهائي في أكثر من مكان واحد ، وتشير هذه الاتجاهات إلى تغير موازين القوى الاقتصادية ، وطرح معايير جديدة لهذه القوى تتلخص في السعي إلى اكتساب الميزة التنافسية التي كانت للأمم في التسعينيات ، ومن شأن هذه التحولات العمل على زيادة درجة الاعتماد المتبادل interdependence بين دول العالم المختلفة ، وينطوي ذلك علي تعاظم التشابك بين البلاد المتاجرة .[١]

٢ - تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات

من التحولات المهمة في موازين الاقتصاد العالمي ، نمو نشاط الشركات المتعددة الجنسيات وتزايده Multinational Corporations ، والتي تعدي نشاطها كل الحدود القومية ، وأصبح العالم أجمع سوقاً لها ولتجارتها ، واستطاعت هذه الشركات فرض سيطرتها علي المجال الاقتصادي في كثير من دول العالم ، من خلال تدعيم معظم دول العالم لها ولنشاطاتها .[٢] وهذه الشركات تمثل تجسيداً لوعي الرأسمالية الحديثة للأنماط الاقتصادية والسياسية المناسبة لنشاطاتها ، على صعيد عالمي حيث إن التراكم الرأسمالي - كما يقول " سمير أمين " - أصبح مستحيلاً علي صعيد قومي بحت ، لذلك

١-على الدين هلال ، النظام الدولي الجديد .. الواقع الراهن واحتمالات المستقبل ، مرجع سابق ، ص ١٩ .

2 – Andrew Heywood , Politics , Op. Cit . P. 161 .

انظر كذلك :

- جلال أمين ، العولمة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ١٦ .
- عبد المطلب عبد الحميد ، النظام الاقتصادي العالمي . مرجع سابق ، ص ٣١ .
- محمد حافظ دياب ، تعريب العولمة ... مساءلة نقدية . قضايا فكرية ، العدد ٢٩ ، أكتوبر ١٩٩٩ ، ص١٣٩ .
- بول هيرست ، ما العولمة ، ترجمة فالح عبد الجبار ، عالم المعرفة ، العدد ٢٧٣ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، سبتمبر ٢٠٠١ ، ص ٢٤ .

أصبح العمل علي نطاق العالم كله جوهرياً ، لاستمرار التراكم والربحية في المراكز الرئيسية للنظام الرأسمالي العالمي . [١]

وذهب " أسامة عبد المجيد " ، من خلال دراسته لتاريخ الشركات المتعددة الجنسيات في الوطن العربي ، إلى أن النتيجة الأساسية لتعامل الوطن العربي مع هذه الشركات ، هي تكريس تبعية هذه البلاد إلى منظومة دول المركز الرأسمالي ، وهذه الشركات تستخدم العديد من الآليات لتكريس التبعية في بلاد الوطن العربي ؛ وأبرز هذه الآليات ، والتي لا يكاد يخلو منها قطر عربي ، هو التبعية التكنولوجية . [٢]

يضاف لما سبق ، أن هذه الشركات – وفق رأي عدد من الباحثين [*] – تمثل قوة اقتصادية ومالية ، بما يتيح لها القوة علي ممارسة صور من الضغط علي الحكومات في العالم الثالث ، والتأثير علي سياساتها وقراراتها السيادية . ولعله ليس من الجديد الإشارة إلى أن رأسمال شركة واحدة من هذه الشركات العالمية العملاقة يفوق إجمالي الدخل القومي لعدد من الدول النامية ، وهو ما يجعل هذه الشركات أكثر قوة من وضع الدول .

وهكذا ، فإن قدرة الدولة علي ممارسة سيادتها علي إقليمها بالمعني التقليدي ، بدأت تتغير في ظل العولمة ، فالعولمة تفرض قيوداً ومحددات علي قرارات الدول وسياساتها من ناحية ، كما أن قدرات الدول علي التحكم في عمليات التدفق الإعلامي والمعلوماتي والمالي عبر حدودها تتآكل وبصورة متسارعة من ناحية أخرى . وجدير بالذكر أن دول العالم الثالث تعد في معظمها هي الأكثر تأثراً بهذه التحولات ، وذلك نظراً لاعتبارات عدة منها : ضعف

١- محمد السيد سعيد ، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية ، عالم المعرفة ، العدد ١٠٧ ، نوفمبر ١٩٨٦ ، ص ٣١ .

وحول رؤية " سمير أمين " لمحاولات دولنة الرأسمالية ، انظر :

– سمير أمين ، حول التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية ، المستقبل العربي ، العدد ٩٣ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، نوفمبر ١٩٨٦ ، ص ص ٨٦ – ١١١ .

٢- أسامة عبد المجيد ، مستقبل الاقتصاد العربي في ظل الشركات متعددة الجنسيات ، شئون العربية ، العدد ١٠٨ ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ديسمبر ٢٠٠١ ، ص ١٤٢ .

*– من هؤلاء الباحثين علي سبيل المثال :

– حسنين توفيق إبراهيم ، العولمة : الأبعاد والانعكاسات السياسية ، مرجع سابق ، ١٩٥ .

– إبراهيم سعد الدين ، النظام الدولي وآليات التبعية ، المستقبل العربي ، العدد ٩٠، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ٨٨ .

– صابر محمد عبد به ، موقف الصفوة المتعلمة من النظام العالمي الجديد ، مرجع سابق ، ص ٣٨

أجهزة الدولة وهشاشتها ، وعدم رسوخ مؤسساتها في كثير من الحالات ، وتفاقم مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية ، وتدني القدرات التكنولوجية للعديد من هذه الدول . [١]

ومن خلال الأدبيات المتعددة التي اهتمت بتحليل دور هذه الشركات ودراستها ، اقتصادياً وسياسياً ، يلاحظ أن هناك تبايناً واضحاً في رؤى المدارس الفكرية ، في النظر إلى دور هذه الشركات في تدعيم القيم الديمقراطية وتعزيزها : فهناك رؤية أصحاب مدرسة التبعية ، والتي تشير إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات ، تؤدي دوراً سلبياً في تدعيم الديمقراطية وتعزيزها في دول المركز الرأسمالي . ودول الأطراف علي حد سواء ، وذلك اعتماداً علي الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السلبية ، التي تطرأ علي الدول الأم ، والدولة المضيفة .

وما يهم في إطار الدراسة الراهنة . هو تلك الآثار التي تطرأ علي الدول المضيفة . وهي بالطبع دول العالم الثالث ، ومن ضمنها المجتمع المصري ، حيث تشير الدراسات إلى أن أهم تداعيات هذه الشركات علي دول العالم الثالث ، يتمثل في أن خصائص التركيب الاجتماعي لهذه المجتمعات يعكس هيمنة رأس المال الزراعي والتجاري ، وتكون الرأسمالية الوطنية التي تدخل في علاقة تبعية مع رأس المال الأجنبي المسيطر ، وتقوم هذه الشركات بعمليات نقل المهارات والعقول من الدول المضيفة إلى دول المراكز التي تنتمي إليها هذه الشركات ، فيما يعرف في علم الاجتماع بظاهرة " هجرة العقول " ، ونظراً لاعتماد هذه الشركات علي تكنولوجيا جديدة وحديثة في دول العالم الثالث ، تفاقمت نسبة العاطلين عن العمل ، يضاف إلى ما سبق ، أن ما يتسم به العالم النامي من ضعف الحركات النقابية وتخلفها ، فإن العمال دائماً يعملون دون رعاية ، مما يسهم في قمع المجتمع المحلي ، واستخدام القوى المحلية ضد بعضها البعض ، لضمان استمرار هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات علي ساحة الحراك الاجتماعي في الدول النامية . [٢]

ومن الآثار السياسية للشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية ، فرض الدول الأم التي تمارس الشركات المتعددة الجنسيات نشاطها ، انطلاقاً من تشريعاتها القومية – علي الشركات التابعة لمؤسساتها في الدول النامية ، ومشاركة هذه الشركات في الصراع السياسي الدائر داخل مجتمعات العالم النامي ، وتوجيهه بما يحقق أهدافها . وأحياناً تتقدم هذه الشركات بمطالب ذات طابع سياسي . من خلال استغلال حجم أعمالها وهيمنتها

١- حسنين توفيق إبراهيم ، العولمة : الأبعاد والانعكاسات السياسية ، مرجع سابق ، ص ١٩٥ .

٢- رضا محمد هلال ، الشركات متعددة الجنسيات والديمقراطية في الدول النامية ، الديمقراطية ، العدد الثاني ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ربيع ٢٠٠١ ، ص ١١٠ .

الاقتصادية في المساومة مع حكومات الدول النامية ، يضاف إلى ذلك أن هذه الشركات تعمل علي إقامة علاقات وثيقة الصلة مع عدد من الفئات المحلية ذات النفوذ ؛ وخاصة كبار الملاك . ودوائر رجال الأعمال والسلك السياسي ، وكوادر الجيش ، والحكومة في الدول النامية . واستخدام وسائل مشروعة وغير مشروعة لإقناع هذه الفئات بتأييد مصالح هذه الشركات ، وقيام هذه الشركات باللجوء إلى تدبير الانقلابات السياسية ، بالتعاون مع حكوماتها في الدول الأم . وشاع استخدام هذه الأساليب كثيراً في دول أمريكا اللاتينية ، خاصة بعد فشل أساليب الضغط السياسي والاقتصادي ، واستمالة الرأي العام في تحقيق أهدافها . (١)

ومن خلال تلك العمليات التي تنفذها الشركات المتعددة الجنسيات في البلاد المضيفة ، فإن أهم أهدافها تنحصر في تحقيق مصالح هذه الشركات ذاتها من ناحية ، وتحقيق أهداف الدولة الأم ومصالحها من ناحية أخرى . وقضية توافر الديمقراطية أو عدم توافرها ، لا تأتي ضمن أهدافها ، إلا في حالة تعارضها مع تحقيق أهدافها الرئيسية . (٢)

وهناك من يرى ، في إطار رفضه لعمليات العولمة وتداعياتها في دول العالم النامي ، أن مثل هذه الشركات تقوم بالاعتداء علي القيم الديمقراطية السامية ، مثل : الحرية والمشاركة ، وتشويه صورة المؤسسات السياسية القائمة ، ومؤسسات صنع القرار ، واستخدام سلاح الرشاوى ، وإفساد النخبة الحاكمة ، وتحويلها إلى أداة طيعة لخدمة مصالح هذه الشركات . لذلك فإن هذه الشركات – علي حد قول " جون راي " John Ray ، " وجيمس بتراس " James Petras – لا تهدف إلى القضاء علي جهاز الدولة أو سلطاتها ، وإنما تعمل كل ما في وسعها ، للحفاظ الشكلي علي هذا الجهاز لتحقيق مصالحها ، لأن القضاء أو التخلص من الجهاز القائم قد يعرقل مصالحها . (٣)

وعلى عكس ما سبق ، هناك من يرى أن الشركات المتعددة الجنسيات تؤدي دور مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية في بلاد العالم النامي ، وتعمل علي تحسين أداء النظام الاقتصادي لهذه الدول ، وهذا كله يعمل علي توفير البنية الاقتصادية الملائمة لتدعيم قيم

١- المرجع السابق ، ص ١١١ ، انظر أيضاً حول المعنى نفسه :

– محمد السيد سعيد ، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية،مرجع سابق،ص ص ٨٠ – ٨٢ .

٢- حول رؤية منظري التبعية لدور هذه الشركات ، انظر :

– إبراهيم سعد الدين عبد الله ، النظام الدولي الجديد وآليات التبعية : آليات التبعية في إطار الرأسمالية المتعددة الجنسيات ، مرجع سابق ، ص ص ٨٤ – ٩٦

٣- رضا محمد هلال ، الشركات متعددة الجنسيات والديمقراطية في الدول النامية ، مرجع سابق ، ص١١١.

الديمقراطية ، إضافة إلى أن أصحاب هذه الرؤية ، يؤكدون علي أنه لم تعد هناك بدائل متاحة أمام دول العالم النامي لتحقيق تنميتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، إلا من خلال الاستعانة بمساهمات الشركات المتعددة الجنسيات . (١)

٣ – تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية

شهدت أواخر القرن العشرين تحولاً مهماً ، يتمثل في ذلك التزايد في أهمية المنظمات الدولية ودورها international organizations ، والتي أصبحت تمارس دور السلطان القضائي ، ليس في دولة واحدة فقط ، ولكن هذا الدور أصبحت تمارسه علي مستوى دول العالم أجمع ، ومن هذه المؤسسات من اهتمت بإدارة شئون العالم الاقتصادية ، وهناك عدد منها يختص بالشئون التجارية ، ومنها من اهتم بالشئون السياسية . (٢)

ومن هذه المؤسسات الاقتصادية ، صندوق النقد الدولي ، والذي أنشئ من أجل إدارة الأوضاع النقدية الدولية وتثبيتها ، ووجهت العديد من أوجه النقد . لصندوق النقد الدولي يمكن إجمالها في النقاط التالية : (٣)

١ – أقيم الصندوق علي مبدأ الهيمنة الأمريكية في إدارته . ففضلت الولايات المتحدة إنشاء مؤسسة محدودة الفاعلية ، ولكن تابعة لها تماماً .

٢ – توضح الملاحظة الأولي محدودية تحكم الصندوق في الشئون النقدية العالمية ، فالصندوق لا يتدخل في العلاقات بين الدول الرأسمالية الكبرى ، ولا يعترض عليها (وبصفة خاصة الولايات المتحدة) سياسات تكيف هيكلي صارمة ، كما يفعل مع دول العالم الثالث .

٣ – نيس الصندوق صاحب القرار الحقيقي في رسم السياسات النقدية ، فالصندوق مؤسسة تنفيذية فقط ، بينما صاحب القرار هم دول المركز الرأسمالي وعلي رأسهم الولايات المتحدة .

١- المرجع السابق ، ص ١١٢ .

2- Andrew Haywood, Politics, Op . Cit. P. 153 .

٣- سمير أمين ، في مواجهة أزمة عصرنا ، دار سبناء للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ص ٤٧ – ٤٨ ولمزيد من التفاصيل حول صندوق النقد الدولي ودوره في تعميق تبعية دول العالم الثالث للمركز الرأسمالي . أنظر في ذلك :

– دارم حاي ، صندوق النقد الدولي وبلدان الجنوب ، ترجمة مبارك علي عثمان ، مركز البحوث العربية ، القاهرة ، ص ص ١٢ – ٢٠ .

مما سبق يمكن القول بأن صندوق النقد الدولي بوصفه مؤسسة اقتصادية عالمية ، يمثل آلية من الآليات التي يعتمد عليها المركز الرأسمالي ، في تحقيق مصالحه ، وخاصة تعميق نموذج الهيمنة والتبعية في دول العالم الثالث .

وإلى جانب صندوق النقد الدولي ، هناك أيضاً البنك الدولي ، والذي يمثل المؤسسة الاقتصادية العالمية ، المسئولة عن إدارة النظام المالي الدولي ، والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء ، ولذلك فإن مسئوليته تنصب أساساً على سياسات التنمية والاستثمارات ، وسياسات الإصلاح الهيكلي ، وسياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام والخاص .

ويؤخذ على أداء البنك الدولي الملاحظات التالية : [١]

١- سيطرة الدول المتقدمة على إدارة البنك الدولي وقراراته ، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تملك حوالي ٢٠ % من القوة التصويتية في البنك الدولي ، كما هو الحال في صندوق النقد .

٢- من سياسات البنك الدولي أنه لا يقيم إلا القليل من المشروعات الصناعية التي تحقق تنمية حقيقية ، وهى تمثل حجر الزاوية في تنمية دول العالم النامي ، ويركز فقط على قطاعات الزراعة والطاقة والبنية الأساسية ، وتلك القطاعات يتم تدعيمها من أجل أن تتكامل مع حاجات دول المركز الرأسمالي .

٣ – تزايد المشروطية من قبل البنك الدولي ؛ وخاصة في برامج الإصلاح الهيكلي التي تحتاج إلى إعادة نظر من قبل البنك لتكون أكثر ملاءمة لظروف الدول النامية

والملاحظ بصدد صندوق النقد ، والبنك الدولي على السواء ، بأن الدول النامية دائما في حاجة لهما ، إضافة إلى أن كليهما يمثل آلية في أيدي دول المركز الرأسمالي ، من أجل تعميق تبعية العالم النامي ، لذلك تأتى قروض هذه المؤسسات ومساعداتها مقترنة بالعديد من الشروط ، تلك الشروط التي تتركز في تحرير الاقتصاد وتقليص دور الدولة والقطاع العام ، وتحرير سعر الصرف ، وتخفيض سعرا لعملة المحلية ، وتحرير التجارة الخارجية ، وإزالة القيود أمام الاستثمارات الأجنبية . [٢]

١- عبد المطلب عبد الحميد ، النظام الاقتصادي العالمى : الآليات – الخصائص – الأبعاد ، مرجع سابق ، ص ٨٤ .

٢- أحمد السيد النجار ، الدولة والمنظمات الاقتصادية الدولية : نماذج التسلط ، مجلة الديمقراطية ، العدد الثالث ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، صيف ٢٠٠١ ، ص ٨٤ .

ولا شك في أن تلك الشروط لابد وأن تلقي بتداعياتها على مختلف البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمجتمعات العالم النامي ، وسوف يتعرض الباحث لأهم هذه التداعيات في المجتمع المصري في موضع لاحق خلال هذا الفصل .

وتعد منظمة التجارة العالمية ، الضلع الثالث في مثلث المنظمات المالية والاقتصادية والحكومية الدولية ، والذي يضم إلى جانبها كلاً من صندوق النقد ، والبنك الدوليين ، وقد سبق الحديث عنهما ، ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أنه إذا كان البنك والصندوق قد اضطرا للعمل على تطوير دوريهما منذ تأسيسهما عام ١٩٤٤م ، وحتى الآن للتواءم من منظور مصلحة الدول المهيمنة عليها ، مع التطورات التي تجري في البيئة الاقتصادية الدولية – فإن منظمة التجارة العالمية هي منظمة حديثة ، وبالتالي فهي أكثر تعبيراً في مجالها عن طبيعة المرحلة الراهنة ؛ حيث نشأت هذه المنظمة مع التوصل لاتفاق " جات " لتحرير التجارة الدولية ، جزئياً وتدريجياً في نهاية عام ١٩٩٣م ، وهو الاتفاق الذي تم التوقيع عليه رسمياً في أبريل عام ١٩٩٤م ، وتم تأسيس منظمة التجارة العالمية ، بغرض ضمان التزام الدول الأعضاء فيها بأحكام اتفاق جات ، مع القيام بعملية التحكيم ، وفض المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة . (١)

وبنظرة عامة علي اتفاق " جات " المؤسس لمنظمة التجارة العالمية ، والاتفاقات التي وقعت في إطار المنظمة ، وبالتحديد اتفاقات تحرير الاتصالات ، وتجارة المعلومات والمنتجات التكنولوجية وتجارة الخدمات المالية ، يلاحظ أن هذه الاتفاقات تشكل حجر الزاوية في التحول الهائل الذي تشهده البيئة الاقتصادية الدولية في الوقت الراهن ، هذا التحول الذي يدفع بقوة ، ليس إلى المزيد من تحرير وتدويل التجارة في السلع والخدمات المختلفة فقط ، ولكن – وهو الأهم – إلى تدويل واسع النطاق للإنتاج ، علي قاعدة انفتاح أسواق التجارة والاستثمار . (٢)

وهذه الاتفاقات المشار إليه آنفاً تعكس الهيمنة الاقتصادية العالمية للدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة ، وعلى رأسها الولايات المتحدة . فهذه الاتفاقات ببساطة تتوازي مع مصالح الدول الرأسمالية المتقدمة ، سواء توافقت هذه المصالح ، أو تعارضت مع بعض الدول النامية أو كلها .

١- المرجع سابق ، ص ٨٤ .

٢- لمزيد من التفاصيل حول اتفاقية الجات وجولاتها المختلفة ، انظر في ذلك :

- نبيل حشاد ، الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ص ٨٥ – ١٠٥ .

وما يؤكد هذا الرأي ، أن اتفاق " جات " المؤسس لمنظمة التجارة العالمية تم من خلال تحرير تجارة السلع الصناعية ، التي تملك دول المركز الرأسمالي مميزات ، فيها دون تحرير حقيقي لتجارة السلع الزراعية ، التي تملك الدول النامية مميزات نسبية فيها ، كما يتضمن الاتفاق آلية لضبط التزام الدول الموقعة عليه ، وشركاتها بسداد حقوق الملكية الفكرية ، التي تعود الغالبية الساحقة منها -وربما كلها في بعض المجالات- إلى دول المركز الراسمالي .[١]

عرض الباحث في إطار الدراسة الراهنة ، للمؤسسات الاقتصادية الدولية الثلاث ، المتمثلة في الصندوق الدولي للنقد ، والبنك الدولي ، ومنظمة التجارة العالمية ، وهي في مجملها تشكل أهم الآليات التي تعتمد عليها عمليات العولمة ، في إحداث معظم التحولات التي شهدتها البنية الاقتصادية العالمية ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وعلى الرغم من هذه المنظمات تمثل تجمعات اختيارية للدول الأعضاء فيها ، إلا أن عملية إدارة هذه المنظمات وصناعة القرار فيها تنطوي علي درجة عالية - أو بالأحرى حاسمة - من سيطرة دول المركز الرأسمالي ، وعلي رأسهم الولايات المتحدة ، ومن هنا جاءت التغييرات التي شهدتها هذه المنظمات منذ العقد الأخير من القرن العشرين ، وتحديداً صندوق النقد والبنك الدولي معبرة عن مصالح الدول الكبرى المهيمنة عليها ، بينما جاءت منظمة التجارة العالمية منذ البداية تعبيراً مكثفاً عن التغيرات التي جرت في البنية الاقتصادية العالمية ، منذ انتهاء الحرب الباردة وانهيار الكتلة الاشتراكية .[٢]

وما تؤديه هذه المنظمات من دور في تشكيل بنية النظام الاقتصادي العالمي ، يلقي بتداعياته علي معظم مجتمعات العالم الثالث ، والتي لا تستطيع الخروج من منظومة النظام العالمي ، إضافة إلى أن هذه التداعيات لا تقتصر علي البنية الاقتصادية فحسب ، إنما تمتد هذه التداعيات ، لتطول مختلف البني الاجتماعية في أي مجتمع داخل هذا العالم الرحب .

٤ - التحول نحو المزيد من التكتلات الاقتصادية

ليس ثمة خلاف بين جمهور الباحثين ، حول أن البنية الاقتصادية العالمية ، تشهد منذ العقد الأخير من القرن العشرين ، اتجاهاً واضحاً وقوياً ، يدفع في طريق التكامل الاقتصادي ويوجد الأسواق الكبرى ، وذلك من خلال اتجاه معظم دول العالم نحو إقامة التكتلات

١- أحمد السيد النجار ، الدولة والمنظمات الاقتصادية الدولية : نماذج للتسلط ، مرجع سابق ، ص ٨٦ .

٢- انظر في ذلك :

- بول هيرست ، ما العولمة ، مرجع سابق ، ص ٢٨٤ .

- حازم الببلاوي ، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر ، مرجع سابق ، ص ص ، ١٦٩ - ٢١٧ .

الاقتصادية [١] . وهذه التكتلات الاقتصادية يعدها " بول هيرست " Paul Hirst واحدة من أهم آليات التحكم الاقتصادي العالمي ، والتي تمكن دول المركز الرأسمالي من السيطرة على مساحات جغرافية شاسعة . [٢]

وهذه التكتلات تكون في الغالب بين مجموعة من الدول ، تتوافر فيها عدد من المقومات المتجانسة اقتصادياً ، وثقافياً ، وحضارياً ، وتاريخياً ، والتي تربطها في النهاية مصالح اقتصادية مشتركة ومن أهم التكتلات الاقتصادية العملاقة ، على سبيل المثال : الاتحاد الأوروبي The European Union ، وهو يجمع بين التكامل الاقتصادي ، والتكامل النقدي بين الدول الأعضاء ، وهناك أيضاً تجربة تشمل التكامل الاقتصادي فقط ، وهي اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية " النافتا " NAFTA [٣] . وهناك تكتل ثالث يتمثل في التكتل الاقتصادي لمنطقة شرق أسيا ، وغرب الباسفيك ، حيث توجد ثلاثة محاور رئيسية للتجمع الاقتصادي في تلك المنطقة ، والذي يبرز دور النمور الآسيوية ، ومعها اليابان فى إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، وهذه المحاور هى : [٤]

المحور الأول : رابطة جنوب شرق أسيا المعروف باسم " الأسيان " ASEAN .

المحور الثاني : جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا المعروفة باسم " أبيك " APEC .

المحور الثالث : جماعة جنوب شرق أسيا وشبه القارة الهندية والمعروف باسم " سارل " .

ويضاف لما سبق ، عدد من التكتلات الأخرى – وإن كانت أقل أهمية – مثل تكتل دول أمريكا اللاتينية وغيرها ، إلى جانب التفكير في الإعداد لقيام تكتل اقتصادي عربي . [٥]

١– علي الدين هلال ، النظام الدولي الجديد : الواقع الراهن واحتمالات المستقبل ، مرجع سابق ، ص ٢٠ ويتأكد هذا الرأي في العديد من الدراسات ، أهمها :

– حسنين توفيق إبراهيم ، النظام الدولي الجدد فى الفكر العربي ، مرجع سابق ، ص ٦١ .

– عبد المنعم المشاط ، هيكل النظام العالمي الجديد ، ضمن أبحاث مؤتمر " النظام العالمى الجديد مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ٦٥

٢– بول هيرست ، ما العولمة ، مرجع سابق ، ص ٢٨٤ .

٣– عبد المطلب عبد الحميد ، النظام الاقتصادي العالمي ، مرجع سابق ، ص ٣٣ .

٤– لمزيد من التفاصيل حول التكتل الاقتصادي الباسفيكي ، انظر :

– عبد المنعم سعيد ، العرب والنظام العالمي الجديد ، مرجع سابق ، ص ١٠ .

٥– سمير المقدسى ، التكتل الاقتصادي العربي والعولمة على مشارف القرن الحادي والعشرين ، شئون عربية العدد ١٠٣ جامعة الدول العربية ، القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠٠ ، ص ١٤٩ . أنظر أيضاً :

– تقرير الاتجاهات الاستراتيجية ٢٠٠٠ ، يصدر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ص ٧٣ – ٧٨ .

وإذا كانت التكتلات الاقتصادية – كما يشير " فؤاد مرسي " – ليست مجرد استجابة تلقائية لعملية اطراد التقسيم الدولي للعمل ، وإضفاء طابع دولي علي الحياة الاقتصادية في كل بلد علي حدة ، فإن التكامل هو الاستجابة الإرادية الواعية للضرورة الموضوعية للتدويل أي الجميع بين مصالح البلد الواحد ، ومصالح غيره من البلدان المتكاملة [١] . من هنا تتساءل الدراسة الراهنة : لمصلحة من عدم تحرك المجتمعات العربية ، نحو هذه الاستجابة الواعية والضرورية للتعامل الإيجابي مع النظام الاقتصادي العالمي الجديد ؟!

وباعتبار التكتلات الاقتصادية العالمية تمثل احدى الظواهر العالمية التي برزت في إطار عمليات العولمة ، فان هذه الظاهرة تلقى بتداعياتها على معظم المجتمعات . ولأن العصر الراهن أضحى على قول البعض بأنه " عصر التكتلات " ، وأن الدولة لم تعد قادرة وحدها على التصدي والتعامل مع مختلف المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، فقد أصبح لزاما على كل دوله أن تسعى إلى توثيق أواصر التعاون بينها وبين غيرها من الدول تحقيقا للمنافع المتبادلة والمصالح المشتركة .

وفيما يتعلق بحالة مصر ، وإزاء إخفاق العرب . سواء في إطار مؤسساتهم التنظيمية كجامعة الدول العربية ، أو خارجها في تحقيق درجة مناسبة من التكامل والتعاون المشترك فانه لم يعد ثمة بد – إلى أن يتحقق التكامل العربي المأمول – من أن تسعى مصر إلى العمل من أجل إرساء أسس معينة للتعاون مع بعض التكتلات الدولية القائمة ، وفي استجابة مصر لهذا الوضع وتكيفا مع التحولات العالمية الراهنة ، عمل النظام السياسي المصري على توثيق علاقاته بمختلف التكتلات ، التي تمثل بالنسبة له أهمية في تحقيق مصالح مصر وتعظيم منافعها . ومن أهم هذه التكتلات الاتحاد الأوروبي . [٢]

(٢) التحولات في دول الكتلة الاشتراكية

تعد التحولات الاقتصادية والسياسية ، التي شهدها الاتحاد السوفيتي ، ودول أوروبا الشرقية من التحولات العالمية المهمة ، لما كان لها من انعكاسات وتداعيات علي البنية الاقتصادية والسياسية العالمية ، إضافة لما تمخض عنها من تداعيات فكرية ، ويتضح ذلك من خلال التحليل التالي لطبيعة هذه التحولات .

١– فؤاد مرسي ، الرأسمالية تجدد نفسها ، مرجع سابق ، ص ١٤٦ .

٢– لمزيد من التفاصيل حول علاقات مصر بالقوي والتكتلات الاقتصادية المختلفة في العالم ، انظر :

– أحمد الرشيدي " محرر " ، مؤتمر " مص والقوى الكبرى في النظام العالمي الجديد ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، ١٩٩٦ .

(أ) التحولات الاقتصادية والسياسية في الاتحاد السوفيتي

تميز النظام العالمي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وإلى فترة قريبة ، بوجود معسكرين رئيسيين ، هما : المعسكر الرأسمالي الغربي ، الذي تكونت أسسه ومقوماته عبر مرحلة طويلة من الزمن ، تخللتها صراعات إنسانية مادية وفكرية ، والمعسكر الاشتراكي الشرقي ، الذي اعتمد الماركسية لإقامة مجتمع دولي جديد ، وكان للصراع القائم بين هذين المعسكرين ، ومحاولة كل منهما نشر مفاهيمه ، ومد نفوذه ، الأثر الكبير في مسيرة الشعوب وتطلعاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية لفترة تقارب العقود الأربعة . (١)

من هنا يعد انهيار الاتحاد السوفيتي الذي كان علي قمة المعسكر الاشتراكي ، فشلاً تاريخياً لإحدى القوتين العظمتين في العالم ، والتي كانت تنافس الغرب الرأسمالي علي قيادة العالم ، وتمثل توازناً في العلاقات الدولية . (٢)

ليس هذا فحسب ، بل هناك من يعتبر انهيار الاتحاد السوفيتي في مقدمة التحولات التي شهدها العالم منذ عقد الثمانينيات من القرن العشرين ، وذلك لأن هذا الانهيار قضي علي النظام العالمي القديم ، وآثار جدلاً واسعاً حول النظام العالمي الجديد ، إضافة إلى أن هذا الانهيار فاق في حجمه ، وعمقه ، وسرعته ، كافة توقعات الباحثين وتحليلاتهم ، حتى من كانوا أكثر رفضاً للاتحاد السوفيتي . ولا تكمن خطورة هذا الحدث واستراتيجيته في تفكك قوة عظمي فقط إلى عدد من الدول المستقلة ، بكل ما يكتنف عملية التفكك وإعادة التشكيل من صعاب وعواقب ، وإنما تكمن قبل ذلك كله في انهيار الأيديولوجية اللاحمة لذلك البناء ،

١- طارق الخضيري ، التطورات الجارية في أوروبا الشرقية ودلالاتها بالنسبة للوطن العربي ، في آفاق الديمقراطية في الوطن العربي في ضوء المتغيرات الدولية ، المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٤٣ .

2- Martin Shaw, Global, Society and International Relations, Op . Cit, P 60 .

" ورغم تعدد تفسيرات الباحثين حول أسباب الصراع بين الشرق بقيادة الاتحاد السوفيتي ، والغرب بقيادة الولايات المتحدة إلا أن اقرب التفسيرات للصواب ، هو أن أساس هذا الصراع هو صراع أيديولوجي بين الرأسمالية والاشتراكية ، وهاتان الأيديولوجيتان هما أكثر الأيديولوجيات انتشاراً وتأثيراً في النظام العالمي خلال القرن العشرين " .

انظر في ذلك :

- عبد الخالق عبد الله ، العالم المعاصر والصراعات الدولية ، مرجع سابق ، ص ٤٧ .

ويقصد بها الأيديولوجية الماركسية [*] . ولذلك لم يكن غريباً أن كان هذا الانهيار بمثابة مركز زلزال شديد ، هز مواقع وأفكاراً كثيرة في أنحاء العالم كافة ، واستلزم مراجعة شاملة لمنظومة تاملة من الأفكار والمفاهيم والتطبيقات . [١]

من منطلق هذه الأهمية التي يحتلها انهيار الاتحاد السوفيتي بين مختلف التحولات التي شهدتها بنية النظام العالمي ، فإن الباحث سوف يحاول فيما يلي التعرض لتفصيلات هذا الانهيار، والأسباب الجوهرية التي تقف وراء هذا الانهيار :

النظام الذي انهار في الاتحاد السوفيتي ، كان قيامة منذ عام ١٩١٧م أي منذ قيام الثورة البلشيفية [*] والتي كانت أهم نتائجها تغير الفلسفة التي كان يقوم عليها الاتحاد السوفيتي ،حيث استند على الأفكار الماركسية ، وعلي أطروحة " لينين " Lenin في أن الإمبريالية هي أعلي مرحلة يهدف النظام الرأسمالي إلى الوصول إليها . واستناداً علي ذلك بدأ الاتحاد السوفيتي يهاجم الغرب الرأسمالي ، علي اعتبار أن النظام الاقتصادي الرأسمالي . يمثل أبشع مظاهر الاستغلال ، واستباحة حريات الشعوب ، والإفقار المنظم للجماهير ، والمصدر الأساسي للحروب والمجاعات في العالم ، وزاد علي ذلك ، بعد استتباب أمر النظام الاشتراكي وامتداده في العالم ، تقديم النظام الاشتراكي بوصفه بديلاً تاريخياً للرأسمالية

---

*- " في إطار هذه الفكرة ، يؤكد عدد من الباحثين على أن انهيار الاتحاد السوفيتي لا يمثل انهيارا أو اختفاءً للفكر الاشتراكي عموماً أو الماركسي خصوصاً ، فهذا الفكر جزء لا يتجزأ من تراث الإنسانية ، كان ولا يزال له إسهامه في دفع وترقية الفكر الإنساني كله ، وله جوانب ضعف وجوانب قوة ، وذلك من منطلق أن فشل تطبيق أيديولوجية معينة لا يعنى فشل الأيديولوجية ذاتها " . لمزيد من التفاصيل حول هذا الرأي ، انظر :

- أحمد عبد المعطي حجازي ، ماركسية ما بعد الماركسية ، مجلة إبداع ، العدد الثاني والثالث ، الهيئة العامة للكتاب القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٧ .

- ملف الماركسية .. ماض ومستقبل ، مجلة إبداع ، العدد الخامس ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٩٩ ، ص ص ١١١ – ١٢٥ .

- شوقي جلال ، اليسار العربي وسوسيولوجيا الفشل ، مرجع سابق ، ص ٢٠٨ .

١- أسامة الغزالي حرب ، تصدير ندوة انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيراته على الوطن العربي ، تحرير طه عبد العليم ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ص ٥ – ٦ .

*- " تمثل هزيمة بروسيا على أيدي القوات اليابانية في الحرب ، إضافة إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القاسية التي كانت تعايشها البلاد في عهد القياصرة،مقدمات طبيعية لاندلاع الثورة البلشفية ١٩١٧ ، والتي كانت ايذاناً بانتهاء عهد القياصرة ، وكانت الثورة في الواقع عبارة عن ثورتين مزدوجتين : الأولى : قضت على حكم القيصر ، والثانية وقعت في العام نفسه وجاءت بالبلشفيين و " فلاديمير لينين " للسلطة ، وفى عام ١٩٢٢ تأسس الاتحاد السوفيتي على المبادئ الشيوعية ، والتي غزت العالم طوال القرن العشرين ."

capitalism ، من حيث قدرته على تحقيق العدالة ، ورفض الاستغلال بكل صوره ، والنزعة إلي السلام ، والعمل علي مساعدة الشعوب الفقيرة والمقهورة ، من أجل تحقيق الاستقلال والتقدم . [١]

واستطاع الاتحاد السوفيتي بالاعتماد علي فلسفته السابقة تحقيق نجاحات اقتصادية وسياسية داخلياً وخارجياً، واستطاع أيضاً أن يؤدى دوراً مهماً في النظام العالمى القائم ، وأن يمثل أحدى القوي العظمى داخل هذا النظام . ومع السبعينيات من القرن العشرين [*] ، بدت واضحة بوادر أزمة اقتصادية وسياسية اجتماعية شاملة ، في الاتحاد السوفيتي . هذه الأزمة كانت محصلة عدة أسباب أهمها : سباق التسلح الذي خاضه الاتحاد السوفيتي مع العالم الرأسمالي الغربي ، والذي عمل علي تعميق حدة الضغوط الاقتصادية داخل الاتحاد السوفيتي . [٢]

وفي ظل الأزمة كان وصول " ميخائيل جورباتشوف " Gorbachev إلى الحكم ١٩٨٥م بداية مرحلة جديدة في السياسة السوفيتية ، حيث أدرك الزعيم السوفيتي أن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة داخل الاتحاد السوفيتي . تتطلب نوعين من إعادة التفكير ، وبرنامجاً إصلاحياً يقوم علي عنصرين هما : [٣]

الأول : البيرويسترويكا " إعادة البناء " .

الثاني : الجلاسنوست " المصارحة والعلانية " .

من هنا جاء طرح " جورباتشوف " وتبنيه للبيرويسترويكا ، كمحاولة لمواجهة الأزمة البنائية التي بدأ الاتحاد السوفيتي يواجهها ، وفيما يني سيقوم الباحث بتحليل أبعاد هذه الأزمة قبل التعرف علي ماهية البيرويسترويكا الجلاسنوست .

ويتمثل البعد الأول في الأزمة التي عاني منها الاتحاد السوفيتي ، في الضعف الذي شهدته البنية التحتية للاتحاد السوفيتي ، والمتمثلة في النظام الاقتصادي ، وما عاني منه

١- عبد المنعم سعيد . مصر والنظام الدولي فى التسعينيات ، مؤتمر " مصر وتحديات التسعينيات " مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٢٥٧ .

*- " تصاحبت هذه الأزمة التي عانى منها الاتحاد السوفيني ، مع تغير في توجهات النظام السياسى المصري فمنذ السبعينيات انتقلت مصر من التحالف مع الاتحاد السوفيتي إلى اندماج وتبعية مع النظام الرأسمالى الغربي بقيادة الولايات المتحدة " انظر في ذلك :

- الفصل الثالث من الدراسة الراهنة ، ص ١٢٩ .

2- Martin Shaw, Global Society and International Relations, Op. Cit, P 66 .

٣- سلوى شعراوي ، مصر والنظام الدولي .. سيناريو التسعينيات ، مرجع سابق ، ص ٣٢٦ .

من تكرار ظواهر الإخفاق والركود ، وتباطؤ النمو الاقتصادي ، ويشير " فوكوياما " FuKuyama إلى أن هذا البعد يمثل أهم أوجه الأزمة التي واجهها الاتحاد السوفيتي ، وذلك لأن نظامه نفسه أقام صراحة دعواه الشرعية علي أساس قدرته علي تحقيق مستوي مادي عال لمعيشة شعبه . (١)

أما البعد الثاني ، فيتمثل فيما ترتب علي البعد الأول ، من تفاقم المشكلات الاجتماعية المتمثلة في العجز عن سد احتياجات أفراد المجتمع السوفيتي من إسكان ، وتعليم وصحة ، ومختلف الخدمات الاجتماعية ، وهذا أدي إلى تخلف الجانب الاجتماعي .

ويتمثل البعد الثالث في أزمة المجتمع السوفيتي ، بداية التدهور التدريجي في القيم الأيديولوجية والمعنوية للشعب السوفيتي ، وتمثل ذلك في مظاهر السلبية العامة ، والفساد الأخلاقي ، وضعف الشعور بالانتماء والتضامن بين أفراد المجتمع السوفيتي . (٢)

ولقد أشار " جورباتشوف " Gorbachev إلى أن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لأزمة المجتمع السوفيتي ، قد أدت إلى أزمة في النظام السياسي ، تمثلت في ضعف توجيه الحزب وفي مرحلة معينة أدي ذلك إلى ضعف أداء المكتب السياسي ، وسكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي والأداء الحكومي بصفة عامة . (٣)

وفي ظل هذه الأزمة جاء طرح " جورباتشوف " للبيرويسترويكا عام ١٩٨٥ ، كمحاولة فكرية جادة للإجابة – علي الأقل – عن سؤال الواقع السوفيتي المأزوم إجابة شاملة . فالبيرويسترويكا – كما تقدم نفسها – ليست مجرد محاولة للتصحيح الجزئي ، أو لمعالجة بعض الظواهر السلبية في بنية التجربة السوفيتية ، بل هي – بصرف النظر عن التقييم النظري والعملي لها – محاولة لإعادة بناء هذه التجربة من قاعدتها الاقتصادية ، حتى بنيتها السياسية والفكرية العلوية ، علي أسس مبدئية ، لا تتخلي بها عن نظريتها الاشتراكية العلمية ، خاصة في خبرتها النظرية والتطبيقية في السنوات الأخيرة من حياة "

١– فرانسيس فوكوياما ، نهاية التاريخ وخاتم البشر ، مرجع سابق ، ص ٤١ .

٢– لمزيد من التفاصيل حول تحليل بنية المجتمع السوفيتى والأزمة البنائية التى عاني منها ، انظر :

– جورباتشوف ، البيرويستريكا ... تفكير جديد لبلادنا والعالم ، ترجمة حمدي عبد الجواد ، دار الشروق ، ١٩٩٠ ، ص ص ١٥ – ١٩ .

– سعد حقي توفيق ، النظام العالمي الجديد،الأهلية للتوزيع والنشر ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص ص ٢٦ – ٢٩

– عامر عبد الله ، لماذا انهار الاتحاد السوفيتي ونظامه ، مجلة الطريق ، العدد الرابع ، بيروت ، يوليو يوليو ١٩٩٤ ، ص ص ٤٤ – ٥٨ .

٣– جورباتشوف ، البيرويسترويكا ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .

لينين " Lenin ، بل تعمل علي تطهيرها مما أصابها من خلل وجمود في المرحلة الستالينية [*] وما بعدها ، كما تسعي إلى تطويرها وتجديدها ، والإضافة إليها ، وملاءمتها مع مستجدات العصر، وخبراته الفكرية والعلمية والموضوعية بصفة عامة ، فالبنية الداخلية للمجتمع السوفيتي تحتاج إلى تغيير هيكلي شامل يخرج بها من تخلفها الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي ، ومركزيتها البيروقراطية الاستبدادية ، ويعيد للتجربة الاشتراكية مشروعيتها القانونية ، ووجهها الديمقراطي الإنساني ، وقدراتها الإبداعية المتجددة ، وخاصة في مواجهة نظام رأسمالي عالمي ، استطاع أن يتطور تطوراً ذاتياً بفضل استفادته من الثورة التكنولوجية [*] وتدويله للإنتاج . [١]

وعلى ضوء هذا المعني للبيرويسترويكا ، يشير " جورباتشوف " إلى أنها ضرورة ملحة وأن أي تأخير في بدئها يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الوضع الداخلي في المستقبل ، وعدم القدرة علي السيطرة علي الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وإعادة البناء هذه لابد أن تتم على ضوء " الجلاسنوست " ، والتي تعني مزيداً من المصارحة والعلانية بشأن المسائل العامة في كافة مجالات الحياة ، أي أنه لابد أن يعرف أفراد المجتمع السوفيتي ما هو جيد ، وما هو رديء ، بغية الإكثار من الجيد ومكافحة الرديء ، والجلاسنوست تتطلب إعداد عدد من القوانين التي تهدف إلى ضمان أكبر قدر من العلانية الممكنة في عمل الحكومة ، والمنظمات الجماهيرية ، وتمكين الجماهير العاملة من التعبير عن رأيها دون خوف ، وفي أي مسألة في الحياة الاجتماعية ، أو في نشاط الحكومة . [٢]

ولقد طرح " جورباتشوف " ، فكره الجديد المتمثل في البيرويسترويكا والجلاسنوست ، على ضوء إيمانه العميق بأنه بدون إحداث تغير داخلي ، لن يتمكن الاتحاد السوفيتي من

---

* - " كان " لينين " - علي عكس رأي ماركس وانجلز " بدعم فكرة إمكانية انتصار الثورة الاشتراكية في بلد واحد ، إلا أنه في نفس الوقت كان يري أن الدولة التي تقيم النظام الاشتراكي ، لن تستطيع البقاء وحدها زمناً طويلاً ، كما لن تستطيع - إذا تركت وحدها - بناء المجتمع الاشتراكي . أما " ستالين " فقد أعلن بعد وفاة " لينين " نظرية إمكانية بناء المجتمع الاشتراكي في بلد واحد " . حول أراء " لينين " و " ستالين " انظر :

- الياس فرح ، تطور الفكر الماركسي ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٤ - ١٥٨ .

* - لمزيد من التفاصيل حول دور الثورة التكنولوجية في تطوير النظام الرأسمالي ، انظر :

- فؤاد مرسي ، الرأسمالية تجدد نفسها ، عالم المعرفة ، العدد ١٤٧ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٩٠ ، ص ص ١٩ ٧٦ .

١- محمود أمين العالم ، جلاسنوست .. مصارحة لا ينقصها الطابع الشخصي ، قضايا فكرية ، العدد التاسع والعاشر ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٩٠ ، ص ص ٨ - ٩ .

٢- جوربا تشوف ، البيروسترويكا ، مرجع سابق ، ص ص ٨٦ ، ٨٧ .

الحفاظ علي مكانته الدولية كدولة كبري ، لذلك كان التركيز علـي الإصـلاح الاقتصـادي ، لمواجهة انخفاض معدلات نمو الدخل القومي ، التي انخفضت مـن ٤١ % خـلال الخطـة الخمسية ١٩٦٥م – ١٩٧٠م ، إلى ١٦,٥٠ % خلال الخطـة الخمسـية لعـام ١٩٨٠م – ١٩٨٥م وتواكبت الدعوة للإصلاح الاقتصادي مع دعوة إلى الإصلاح السياسي ، والاتجـاه نحو تحقيق المزيد من الحريات السياسية ، وقد بدا ذلك واضحاً في الاهتمام بحقوق الإنسان داخل المجتمع السوفيتي ، ورفع القيود علي المنشـقين السياسـيين ، والسـماح بإنشـاء الجمعيات والمنظمات السياسية ، وكذلك تمت الانتخابات التشريعية في الاتحاد السوفيتي في مناخ سياسي جديد يتسم بالمصارحة والانفتاح ، وبوادر توجه نحو الليبرالية Liberalism ولقد بدا واضحاً أن توجهات الاتحاد السوفيتي وعلاقاته مع وحدات النظام العالمي تتماشي مع تلك التحولات الداخلية التي شهدها الاتحاد السوفيتي ، حيث بدأ " جورباتشوف " العمـل علي تغيير المناخ الدولي السائد ، مع حاجة الاتحاد السوفيتي إلى التكنولوجيا الغربية . (١)

ولذلك استندت البيرويسترويكا إلى رؤية معينـة للنظـام الـدولي والعلاقـات الدوليـة مفادها : المطالبـة بإقامـة نظام دولي جديد وتأسيسه ، نظام يقوم علي القـيم الإنسـانية العامة ، وليس علي المواجهات والصراعات الأيديولوجية ، وإعطـاء الأولويـة للتحـديات المشتركة التي تواجه البشرية ؛ مثل : مشكلات البيئة والتلوث وغيرها ، وذلك بقصد الحفاظ علي الجنس البشري وسلامة البيئة ، وتدعيم مجالات الحوار ، والتعاون الدولي ، والاعتماد المتبادل بين الدول والمنظمات الدولية ، وذلك لبناء مجتمع دولي أفضل ، وتجنب اسـتخدام القوة لفض المنازعات بين الدول ، وإحلال مبدأ توازن المصالح محل توازن القوى ، ووقف سباق التسلح علي المستوي العالمي ، وقبول التعدد والاخـتلاف فـي الأنظمـة السياسـية والاجتماعية ، واحترام حق كل شعب في اختيار الطريق الذي يلائمه . (٢)

وعلى ضوء ذلك بدت الفلسفة الجورباتشوفية وكأنها رؤية نظرية وفلسـفية ، تحـاول تجديد وتطوير النظرية الماركسية واللينينة ، في ظل الخبرات الفكرية والعلمية والتكنولوجية والأوضاع الاقتصادية والسياسية العالمية الجديدة ، ولم يتبق بعد ذلك سوي اختبار مصداقية هذه المبادئ النظرية في الواقع الحي للمجتمع السوفيتي ، اختباراً موضوعياً نقدياً . (٣)

١- سلوى شعراوي جمعة ، مصر والنظام الدولي ... سيناريو للتسعينات ، مرجع سابق ، ص ٣٢٦ .

٢- حسنين توفيق إبراهيم ، النظام الدولي الجديد في الفكر العربي ، مرجع سابق ، ص ٥٠ .

٣- محمود أمين العالم ، جلاسنوست مصارحة لا ينقصها الطابع الشخصي ، مرجع سابق ، ص ٩ .

وبعدما انتهي " جورباتشوف " من صياغة هذه الرؤى النظرية ، على ضوء الواقع المأزوم للمجتمع السوفيتي ، شرع في وضع هذه الرؤى موضع التنفيذ ، وهذا ما كان يمثل التحدي الأكبر لهذه الأفكار والرؤى من ناحية " ولجورباتشوف " نفسه من ناحية أخرى .[١]

ومن خلال التطبيق الواقعي للرؤى النظرية التي صاغها " جورباتشوف " Gorbachev دخل الاتحاد السوفيتي ، بمختلف تكويناته في عمليات علاجية أنهكت قواه البشرية والمادية أشد الإنهاك ، واستنزفت الجورباتشوفية كل إمكانيات المجتمع السوفيتي ، وأثرت بشكل حاسم وعنيف علي موقعه ، باعتباره دولة عظمى داخل النظام العالمي .[٢]

ويتضح ذلك من خلال ما حدث علي أرض الواقع ، داخل المجتمع السوفيتي منذ عام ١٩٨٧م حيث كان مغايراً للأهداف المرسومة بداية من قبل القيادة ، ومهد ذلك لتفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار نظامه واقتصاده ، ويتضح ذلك من خلال العناصر التالية :

أولاً : انتهجت القيادة السوفيتية مجموعة من السياسيات الاقتصادية ، تهدف إلى تشجيع نظام السوق بصورته الرأسمالية [*] ، وتمخض عن ذلك انتعاش القطاع الخاص الطفيلي ، (المضاربات ، والسوق السوداء) مما أوقع أفدح الأضرار بالاقتصاد السوفيتي المركزي ، الذي كان يسعى منذ ثلاثة أرباع القرن – وقد نجح إلى حد بعيد في إرساء دعائم اقتصاد مستقل ومتمحور علي الذات – توجهه طموحات مشروعة ، لبناء نظام اشتراكي عادل ، شكل – ولأمد طويل – سنداً قوياً لحركات التحرر القومي وحركات التقدم في العالم ، ومنها حركات التحرر في الوطن العربي في صراعه التاريخي مع الإمبريالية والصهيونية .[٣]

ثانياً : قامت القيادة السوفيتية برئاسة " جورباتشوف " بتطبيق الجلاسنوست بدرجة عالية من السرعة ، فاقت كثيراً وتيرة التحولات في مجال إعادة البناء الاقتصادي ، حيث كان

---

1 – Lynn H. Miller . Global Order , Op. Cit , P. 58 .

٢– عبد الخالق عبد الله ، النظام العالمي الجديد ... الحقائق والأوهام ، مرجع سابق ، ص ٤٠ .

*– " تمثلت هذه السياسات في إصدار مجلس الوزراء السوفيتي في نهاية عام ١٩٨٨ مرسوماً يسمح للأفراد بالقيام بمباشرة عملية التصدير والتجارة بحرية ، وغير ذلك من القوانين التي تدعم الحرية الفردية داخل النشاط الاقتصادي " . انظر في ذلك :

– أبيل أغانيبيان ، البيرويسترويكا في الاتحاد السوفيتي والعلاقات الاقتصادية الدولية ، في ثورة التسعينات العالم العربي وحسابات نهاية القرن ، تحرير خلدون النقيب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ص ١٣٣ – ١٣٦ .

٣– أحمد الجباعي ، آثار الانكفاء السوفيتي على الوضع العربي ، مجلة الوحدة ، العدد ٩٠ ، المجلس القومي للثقافة العربية ، الرباط ، ١٩٩٢ ، ص ٢٧ .

يتعين ، من منظور المحافظة علـي النظـام الاشـتراكي ، أن يبـدأ " جورباتشـوف " أولاً بالتحولات الاقتصادية ، وبعد أن تؤتي أكلها ، أو بعضاً من ثمارها ، ينتقل بعـد ذلـك إلـى إجراء التغييرات المأمولة داخل النظام السياسي[*] . ولكن ما تم علـي أرض الواقـع كـان العكس تماماً،إذ تم إسناد مراكز رئيسية في وسائل الإعلام الواسعة الانتشار ، إلى مثقفـين يتصف أغلبهم بالعداء للنظام الاشتراكي . وكان نتيجة ذلك تحـول غالبية وسائل الإعلام إلى مراكز دعاية للنظام الرأسمالي . [١]

ثالثاً : بضاف إلى ما سبق ، الضعف الذي أصاب الحزب الشيوعي السوفيتي الحاكم ، الـذي انتهي به الأمر إلى الحل ، ومصادره أملاكه ، وملاحقة كوادره ، والاعتداء علي الرمـوز التاريخية ، وفي المقابل لم تظهر البدائل السياسية التي تشغل مكان الحزب الشيوعي ، مما وضع المجتمع في حالة من الفراغ السياسي ، والفوضى السياسية ، فظهرت آلاف القـوي السياسية والاجتماعية والدينية قدرتها صحيفة البرافدا في الأول من فبراير ١٩٨٨م بثلاثين ألف منظمة تهتم بقضايا البيئة وتجديد المدن ، والنشاطات الاجتماعية ، وجمعيات الحفـاظ علي الآثار ، وجمعيات الدراسات التاريخية ، والمنظمات المدنيـة ، ولجـان الـدفاع عـن الحريات وحقوق الإنسان والحركات الدينية ، والقومية ، والحركات السياسية والأيديولوجية المعارضة.

وعلي الرغم من أن هذه المنظمات ، وتلك الحركات عبرت عن تنامي المجتمع المـدني وبروزه ، إلا أن هذا النمو جاء فوضوياً وسريعاً ، بحيث لم تتمكن هذه الحركات من الحفاظ علي حد مناسب من التوافق الاجتماعي ، الذي كانت تضبطه الدولة الشـمولية ومنظماتهـا وحزبها ، وهذا ما جعل المشكلات القومية والأثنية تنفجر بعنف ، وتهدد وحدة المجتمـع ، ووحدة الدولة بقومياتها المتعددة . [٢]

---

*- " وهذه الرؤية تمثل جزء مهماً داخل نظرية المادية التاريخية " لكارل ماركس "، حيث عد " مـاركس " العلاقات الاقتصادية الأساس الذي تقوم عليه الروابط الأخرى ، وبما أن مجموع علاقات الإنتاج هـي التـي تشكل البنية الاقتصادية للمجتمع ، فإن " ماركس " يعتبر طراز إنتاج الحياة المادية قاعدة الهرم التـي تحـدد البنية الفوقية للحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية " . لمزيد من التفاصيل حول النظرية الماركسية ، انظر :

- إلياس فرح ، تطور الفكر الماركسي ، مرجع سابق ، ص ٤٨ .

- سمير نعيم ، النظرية في علم الاجتماع ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩، ص ص ١٤٩ - ١٩١ .

١- محمد الأطرش ، حول الأزمة الاقتصادية الدولية الراهنة ، المستقبل العربي ، العدد (٢٤٤) ، مركـز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، يونيو ١٩٩٩ ، ص ١٦ .

٢- أحمد الجباعي ، آثار الانكفاء السوفيتي على الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

من هنا فإن التحولات التي نتجت عن التطبيق الفعلي للفلسفة الجورباتشوفية ، أكدت أن مشروع إعادة البناء قد تعثر بشكل خطير ، بسب الموروث التاريخي والماضي الراكد للمجتمع السوفيتي من جهة ، والضغوط الإمبريالية من جهة أخري ، وبسبب أخطاء القيادة السوفيتية وأوهامها من جهة ثالثة . وقد تجسد هذا كله في الانقلاب العسكري الفاشل في ٢١ من أغسطس عام ١٩٩١م ، والذي قاده عدد من قادة الحزب والدولة في الاتحاد السوفيتي ، ولقد أدى فشل هذا الانقلاب إلى وضع نهاية مأسوية لحكم الحزب الشيوعى السوفيتي ، والذي استمر في الحكم قرابة أربعة وسبعين عاماً وقد أدى الرئيس الروسي " بوريس يلتسين " دوراً رئيسياً في تنظيم الانقلاب المضاد ، الذي أخرج الحزب الشيوعي من السلطة ، وأسقط النظام السوفيتي . (١)

وجاء بعد ذلك مؤتمر " ألما أتا " في ٢٠ ديسمبر عام ١٩٩١م ، ليعلن النهاية الرسمية للوجود السياسي للاتحاد السوفيتي ، ففي هذا المؤتمر وقع رؤساء الجمهوريات الإحدى عشرة ثلاث اتفاقيات . بموجب الاتفاقية الأولي ، تم إلغاء منصب الاتحاد السوفيتي ، وإنشاء رابطة الدول المستقلة ، مع تكوين مجلس لرؤساء الدول ، يضم الدول الأعضاء ويتولى التنسيق فيما بينهما .

أما الاتفاقية الثانية ، فقد أطلق عليها " إعلان ألما أتا " وبموجبها تم الاعتراف باستقلال الجمهوريات المؤسسة في إطار حدودها الحالية . وبموجب الاتفاقية الثالثة ، تم إنشاء قيادة عسكرية مؤقتة ، حتى يتم الاتفاق علي الوضع النهائي لتلك القوات ، علي أن تكون القوات التقليدية والنووية تحت أمر تلك القيادة . (٢)

وفي ٢٥ ديسمبر عام ١٩٩١م ، استقال " جورباتشوف " رئيس الاتحاد السوفيتي ، معلناً بذلك زوال الاتحاد السوفيتي من علي الخريطة السياسية للعالم . (٣)

(ب) التحولات في دول أوروبا الشرقية

كان " جورباتشوف " Gorbachev ، الوكيل الرئيسي لرؤية نظرية جديدة تقوم علي البيرويسترويكا والجلاسنوست ، والتي سبق عرض الباحث لها بأنها تضمنت فكراً جديداً لتحسين الأوضاع الداخلية في الاتحاد السوفيتي ، وكذلك فكراً جديداً عن العلاقات السياسية

١- أكرم شحيدة ، النظام الاشتراكي وسمات المرحلة الراهنة ، مجلة الوحدة ، العدد ٩٩ ، المجلس القومي للثقافة العربية ، الرباط ، ديسمبر ١٩٩٢ ، ص ١٣٠ .

٢- محمد السيد سليم ، العرب فيما بعد العصر السوفيتي .. المخاطر والفرص ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٨ مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، أبريل ١٩٩٢ ، ١٤٨ .

٣- المرجع السابق ، ص ١٤٨ .

العالمية بين الشرق والغرب . ولم تكن نتائج هذه الرؤية قاصرة علي ما أصاب الاتحاد السوفيتي ، بل امتدت تأثيراتها أيضاً إلى دول أوروبا الشرقية . (١)

فمنذ نهاية الثمانينيات من القرن العشرين ، ودول أوروبا الشرقية ، تشهد موجة إصلاحية عاصفة . هذه الموجة ، إذا كان في جانب منها انعكاس لأفكار " جورباتشوف " التحررية وسياسته الإصلاحية ، فإن الجانب الأخر تعبير عن الأوضاع الاقتصادية والسياسية المتدهورة داخل دول أوروبا الشرقية ، إضافة إلى أنها من جانب ثالث تغييرات تنبع من إرادة شعوب هذه الدول ، ورغبتها في تحسين معيشتها وأوضاعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . (٢)

يضاف إلى ذلك أن التحولات التي حدثت في الاتحاد السوفيتي كانت عبارة عن " ثورة من أعلي " أي أنها بقرار من السلطة السياسية ، أما ما حدث في بلدان أوروبا الشرقية ، فهو تيار من الإصلاح نبع من عناصر المجتمع المدني ، وفرض نفسه علي المؤسسة الحاكمة . وفي هذا الصدد يشير " محمود أمين العالم " مؤكداً ، أن تخلي بعض بلدان المنظومة الاشتراكية عن اشتراكيتها ، يعد نكسة كبيرة للتجربة الاشتراكية في مجملها ، ولمكانتها الفكرية والسياسية والأخلاقية لدى الجماهير في العالم أجمع ، خاصة أن هذه النكسة قد تحققت بإرادة جماهير هذه البلدان الاشتراكية التي كانت – رغم ما تتمتع به نسبياً . من مكتسبات مادية – تعاني من قمع بيروقراطي ، وحرمان ديمقراطي ، وكانت اشتراكيتها في الحقيقة – كما كشفت الأحداث – أقرب إلى رأسمالية الدولة ، وتستند أساساً علي هيمنة الاتحاد السوفيتي السياسية والعسكرية والاقتصادية . (٣)

وتشير الدراسة الراهنة إلى أن التحولات التي حدثت في الاتحاد السوفيتي ، كانت في البداية هي محاولة لتحسين وإصلاح بعض أوجه الخلل التي أصاب التجربة الاشتراكية ، ولم يكن الهدف هو انهيار التجربة . أما التحولات التي حدثت في بلاد أوروبا الشرقية ، فكان نتيجة الوعي الشعبي والحركات التحررية لمؤسسات المجتمع المدني في هذه البلدان ، حيث إن ممارسات الحكم الشيوعي قد أدت إلى زيادة الضغط والسخط الشعبي ، الذي تبلور من خلال مؤسسات المجتمع المدني ، والتي أخذت شكل العصيان المدني ، وكان لها الفضل في

---

1 – Lynn H. Miller , Global order , op. cit , p. 58 .

٢– سلوى شعراوي ، مصر والنظام الدولي .... سيناريو التسعينات ، مرجع سابق ، ص ٣٢٧ .

٣– محمود أمين العالم ، جلاسنوست مصارحة لا ينقصها الطابع الشخصي ، مرجع سابق ، ص ١٠ .

إقصاء هذه الحكومات ، إضافة إلى ذلك هناك عدد من دول أوروبا الشرقية شهدت تحولات سلمية كما في المجر وبلغاريا [١] ، وهذا ما سوف يعرض له الباحث لاحقاً .

سوف يعرض الباحث ، فيما يلي نماذج ، للتحولات التي شهدتها بلدان أوروبا الشرقية ، بوصفها صوراً لعمليات التحول من الاشتراكية إلى الاقتصاد الحر والديمقراطية السياسية وذلك علي النحو التالي :

١ – بولندا

شهدت بوننذا تاريخاً طويلاً من التضحية والفداء ضد الحكم الشيوعي ، والذي واجه هذا الكفاح من الشعب البولندي باستخدام العنف . وخاصة ضد الاضطرابات العمالية ، والتي نتج عنها تكوين لجنة الدفاع العمالية ، والتي بدأت العمل سراً مع العديد من الجماعات السرية الصغيرة الأخرى ، وكان للمثقفين ورجال الكنيسة دور في إحياء المبادئ الوطنية لدي البولنديين . وفي عام ١٩٨٠م ، بدأت موجه من الإضرابات العمالية ، كان أشهرها إضراب " عمال جرانسك ، بزعامة " ليشن فاونسا " ، وواجهها رئيس الدولة البولندية ، بفرض الأحكام العرفية ، ومع حصول " فاونسا " علي جائزة نوبل للسلام عام ١٩٨٣م اشتد النضال العمالي حتى عام ١٩٨٨م ، عندما تدخلت الكنيسة ، وأقيمت الانتخابات الحرة في بولندا في العام نفسه ، وجاءت أول حكومة غير شيوعية في الكتلة الاشتراكية . [٢]

٢ – المجر

كانت التحولات التي حدثت في بولندا ، هي البداية لتغيير الحكومات في شرق أوروبا ، علي أساس الانتخابات الحرة المباشرة ، فبعد أن تم إقرار مبدأ التعددية السياسية في المجر وإنهاء احتكار الحزب الشيوعي للسلطة ، بعد أكثر من ٤٠ عاماً ، من الحكم المتواصل ، وتم السماح لقوي المعارضة بتشكيل الأحزاب السياسية الجديدة ، بهدف التنافس في الانتخابات التشريعية.وكان تخلي الشيوعيين في المجر عن احتكار السلطة ، طواعية في عام ١٩٨٩م.[٣]

١- عادل عبد الصادق ، أوروبا الشرقية .. تحولات ما بعد الشيوعية ، الديمقراطية ، العدد السادس ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ربيع ٢٠٠٢ ، ص ٢٥٢ .

٢- إبراهيم نافع وآخرون ، ماذا يجري في شرق أوروبا . مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠١ ص ٦١ .

٣- عادل عبد الصادق ، أوروبا الشرقية ... تحولات ما بعد الشيوعية ، مرجع سابق ، ص ٢٦٢ .

٣ – تشيكوسلوفاكيا

شهدت تشيكوسلوفاكيا مظاهرات ، واحتجاجات عديدة رافضة ومعادية للحكومة والحزب الشيوعي ، وازدادت مطالب الشعب بالتغيير ، وذلك من خلال أضخم احتجاج شهدته تشيكوسلوفاكيا منذ ٢٠ عاماً ، الأمر الذي أدى إلى استقالة السكرتير العام للحزب الشيوعي ، وتلت ذلك موافقة الحكومة علي بدء الحوار مع المعارضة ، ووقف استخدام قانون الطوارئ [١] . وتصاحب التحول السياسي ، الذي شهدته التشيك مع التحول الاقتصادي ؛ حيث اتجهت التشيك إلى التخلي عن الاشتراكية والنظام الاقتصادي المخطط ، وتحكم الحكومة في عمليات الإنتاج والتوزيع ، إلى دولة رأسمالية كاملة . [٢]

٤ – ألمانيا الشرقية

مع تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ألمانيا الشرقية ، بدأت في يوليو وأغسطس ١٩٨٩م عشرات الآلاف ، ثم مئات الآلاف من مواطنيها ، في الهروب إلى ألمانيا الغربية ، وزادت حدة الأحداث ، مع اندلاع المظاهرات ، التي تطالب بالمزيد من الحرية السياسية ، والتعددية الحزبية ، واستمر توتر الأوضاع إلى أن تم هدم سور برلين [*] ، والذي يعد رمزاً أيديولوجياً ، ولقد اعتبر بعض المنظرين هدمه رمزاً لهدم الاشتراكية بوصفها نظاماً سياسياً . [٣]

ومن خلال تحليل التحولات الاقتصادية والسياسية ، التي حدثت لدول أوروبا الشرقية ، يذهب الباحث إلى أنها كانت تسير صوب الليبرالية الاقتصادية ، والأخذ بنظام السوق الحر، إضافة إلى الليبرالية السياسية ، وهذه التحولات هي التي استند إليها المفكر الياباني الأصل

١– سلوى شعراوي ، مصر والنظام الدولي ، مرجع سابق ، ٣٢٨ .

٢– إبراهيم نافع ، ماذا يجري في شرق أوروبا ، مرجع سابق ، ص ١٠٢ .

*– " تم بناء سور برلين في ١٣ أغسطس عام ١٩٦١م ، بعد أن تم تقسيم مدينة برلين فعلياً، عند انتهاء الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥م ، وكانت ألمانيا الشرقية تتبع المعسكر الاشتراكي ، أما ألمانيا الغربية فكانت تتبع المعسكر الرأسمالي . وفي مطلع الستينات وبازدياد موجات هروب الألمان من الشطر الشرقي لبرلين إلى شطرها الغربي ، أمر رئيس ألمانيا الشرقية " أولبرا خيت " ببناء هذا السور ، وكان توحد ألمانيا هو انهيار سور برلين الذي كان يمثل رمزاً للاشتراكية " . لمزيد من التفاصيل حول سور برلين والمعاني الأيديولوجية التي يجسدها ، انظر :

– محمود صلاح ، سور برلين هزيمة حائط ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ١٣ .

٣– السيد يسن ، الوعي التاريخي والثورة الكونية ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٨٢ .

" فرانسيس فوكوياما " Fu Kuyama ، في التدشين لمقولة " نهاية التاريخ " ، والانتصار النهائي للأيديولوجية الليبرالية بشقيها الاقتصادي والسياسي . [١]

(٣) ثورة الاتصالات والمعلومات

إن ما يحدث اليوم هو مشهد العالم الذي لم يعد كما كان عليه ؛ لقد أصبح العالم متغيراً والتغير كبير وهائل ، إلى حد تدخل معه البشرية عصراً جديداً ، وسمات هذا العصر تحددها مجموعة التحولات الاقتصادية والسياسية والتي سبق الحديث عنها ، هذا إضافة إلى ثورة الاتصالات والمعلومات ، والتي تنقلب معها الأولويات ، وتتغير خريطة علاقة البشر بالمكان والزمان والثقافة ، وصناعة الحياة . [٢] وهذا ما يؤكده " السيد يسن " حينما يذهب إلى أن هناك إجماعاً بين الباحثين في العلم الاجتماعي ، علي أن الإنسانية تنتقل في الوقت الراهن إلى طور حضاري جديد بتأثير الثورة العلمية والتكنولوجية ، وثورة الاتصالات الكبرى . [٣]

وفي إطار محاولات الرصد التاريخي لبدايات هذه الثورة ، يذهب " حسن حنفي " إلى ان ثورة الاتصالات والمعلومات Informations–Communications Revolution نشأت في المجتمعات الغربية الحديثة ، التي كانت نشأتها منذ بداية النهضة الأوروبية ، بناء على دوافع السيطرة والغزو بعد اكتشاف " العالم الجديد " في نهاية القرن الخامس عشر الميلادي والسيطرة على البحار ، ثم الرغبة في الاستيلاء على العالم القديم في أفريقيا وآسيا [٤] . وشهدت تقنيات الاتصال منذ بداية الحرب العالمية الثانية ، فترة نمو لم يسبق لها مثيل في التاريخ ، وحققت ميادين الاتصال تطوراً في مجالات تطبيقها ، فاق ما توقعه الخبراء أنفسهم وأكثر السمات بروزاً في تطور تقنيات الاتصال ، تتمثل في حركة الاندماج بين ميادين الاتصال المختلفة ، والاختفاء التدريجي للحدود التي تفضلها . [٥]

١- فرانسيس فوكوياما ، نهاية التاريخ وخاتم البشر ، مرجع سابق ، ص ص ٣٧ – ٥٠ .

٢- على حرب ، الثقافة .. الوسائط – السوق ، مؤتمر " الثقافة العربية " ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٣٣٧ .

٣- السيد يسين ، المعلوماتية وحضارة العولمة ، نهضة مصر ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٥ .

٤- السيد حنفى ، ثورة المعلومات بين الواقع والأسطورة ، السياسة الدولية ، العدد ١٢٣ ، القاهرة ، يناير ١٩٩٦ ، ص ٨٠ .

٥- فيليب بروتون ، سيرج برو ، ثورة الاتصال ، ترجمة هالة عبد الرءوف ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ص ٢١٨ – ٢١٩ ، انظر أيضاً :

– أنطون زحلان ، تقانة المعلومات ، المستقبل العربي ، العدد ٢٦٩ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، سبتمبر ٢٠٠١ ، ص ٢٥ .

ويجسد هذا الاندماج بين ميادين الاتصال ، ذلك التحول العالمي الذي يعكس مرحلة جديدة من التطور التقني في وسائل الاتصال والمعلومات ، حيث امتزجت فيه نتائج ثلاث ثورات وخلاصتها ، وهي :

(أ) ثورة وسائل الاتصال : والتي تتمثل في تكنولوجيات الاتصال الحديثة ، والتي بدأت بالاتصالات السلكية واللاسلكية ، مروراً بالتليفون والنصوص المتلفزة ، وانتهت الآن بالأقمار الصناعية والألياف البصرية . (*)

(ب) ثورة المعلومات ، والتي تمثل ذلك الانفجار المعرفي الضخم ، وذلك الكم الهائل من المعرفة ، في مختلف التخصصات واللغات ، والذي تمت السيطرة عليه من خلال تكنولوجيات المعلومات .

(ج) ثورة الحاسبات الاليكترونية ، والتي توغلت في كل مناحي الحياة ، وامتزجت بكل وسائل الاتصال واندمجت معها . (١)

وتمثل شبكة الانترنت جوهر ذلك الامتزاج ، حيث يتم تخزين معلومات واردة من (٢١) ألف شبكة معلومات ، بشكل منظم يسهل عملية استرجاعها بواسطة أي مستخدم ، وذلك من خلال الحاسبات الاليكترونية ، ثم تقوم بعد ذلك بواسطة تقنيات الاتصال المتطورة التي توظف التليفون والأقمار الصناعية في توصيلها للمستخدم ، وفي ظل هذا النظام يعد الانترنت أداة الاتصال الإنساني الأساسية . (٢)

وفي ظل هذا الاندماج بين ميادين الاتصال وآلياته ، يؤكد عدد من الباحثين على صعوبة الفصل بين تكنولوجيا الاتصال ، وتكنولوجيا المعلومات ، فقد جمع بينهما النظام الرقمي ، الذي تطورت إليه نظم الاتصالات ، فترابطت شبكات الاتصال مع شبكات المعلومات وهو ما يمكن ملاحظته في حياتنا اليومية من التواصل بالفاكس عبر شبكات التليفون ، وفي بعض الأحيان مروراً بشبكات أقمار الاتصال ، وما يمكن متابعته علي شاشات التليفزيون من

---

*- لمزيد من التفاصيل حول تطور وسائل الاتصال عبر التاريخ ، بداية من اللغة والاتصال الشفوي ، تم الكتابة فالطباعة ، وصولاً إلى النظام الراهن للاتصالات ، انظر :

- فيليب بروتون ، سيرج برو ، ثورة الاتصالات ، مرجع سابق ، ص ص ١٥ - ٩٦ .

- عصام سليمان ، ثورة وسائل الاتصال ، المستقبل العربي ، العدد ٢٠٥ ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت . مارس ١٩٩٦ ، ص ص ١٢٠ - ١٢٤ .

١- محمود علم الدين ، ثورة المعلومات ووسائل الاتصال ... التأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال ، السياسة الدولية ، العدد ١٢٣ ، القاهرة ، يناير ١٩٩٦ ، ص ١٠٢ .

٢- السيد يسين ، العالمية والعولمة ، نهضة مصر ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٩٤ .

معلومات تأتي من الداخل . وقد تأتي من أي بقعة جغرافية في العالم أيضاً ، وبذلك انتهى عهد استقلال نظم المعلومات عن نظم الاتصال ، وتطور كل منهما في طريق كان في الماضي ، أما الوقت الراهن ، فإنه يمثل عهداً جديداً للمعلومات والاتصالات . ويتم التعبير عن هذا التداخل بين تكنولوجيا الاتصال والمعلومات بمصطلح Compunction ويترجمه عدد من الباحثين إلى العربية بـ " المعلواتصاليه " . (١)

وتقف وراء ثورة الاتصالات والمعلومات عوامل عديدة ، يمكن إيجازها فيما يلي :

أولاً : العامل التقني : والمتمثل في التقدم الهائل في تكنولوجيا الكمبيوتر ، عتادة وبرمجياته ، وتكنولوجيا الاتصالات ، خاصة فيما يتعلق بالأقمار الصناعية ، وشبكات الألياف الضوئية . لقد اندمجت هذه العناصر التكنولوجية في توليفات اتصالية عدة ، إلى أن أفرزت شبكة الانترنت ، ولقد انعكس أثر هذه التطورات على جميع وسائل الاتصال والمواصلات ، مما يترتب عليه أن انكمش العالم مكاناً وزماناً ، وسقطت الحواجز بين البعيد والقريب . (٢)

ثانياً : العامل الاقتصادي : المتمثل في عولمة الاقتصاد وما يتطلبه من سرعة حركة السلع ورأس المال ، وهو ما يتطلب بدوره الإسراع في تدفق المعلومات ، وليس هذا لمجرد كون المعلومات قاسماً مشتركاً ، يدعم جميع الأنشطة الاقتصادية دون استثناء ، بل لكونها – أي المعلومات – سلعة اقتصادية في حد ذاتها ، تتنامى أهميتها يوماً بعد يوم ، ولذلك ينظر البعض إلى ثورة الاتصال والمعلومات ، علي أنها من العوامل المهمة التي دعمت التحولات العالمية السياسية والاقتصادية ، لما أدت إليه من سرعة وسهولة حركة الأفراد والأفكار ورأس المال (٣) . في حين يري البعض الأخر أن ثورة الاتصال والمعلومات هي نتيجة للعولمة الاقتصادية Economic Globalization ، والتي ساعدت علي إنشاء البنية التحتية للاتصالات . (٤)

١- عمرو الجويلي ، العلاقات الدولية في عصر المعلومات : مقدمة نظرية ، السياسة الدولية ، العدد ١٢٣ ، مرجع سابق ، ص ٨٥ .

٢- نبيل علي ، الثقافة العربية وعصر المعلومات ، عالم المعرفة ، العدد ٢٦٥ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، يناير ٢٠٠١ ، ص ٣٤٤ .

3- Fu – Chen Lo, Yue – Man Yeung, Globalization and World of Large Cities, Op . Cit, P 4 .

4- Mamoun Fondy, Information Technology Trust and Social Chang in The Arab World, Middle Fast Journal, V . 54, N . 3, Summer 2000, P 397 .

ثالثاً : العامل السياسي : المتمثل في تزايد استخدام وسائل الاتصالات والمعلومات من قبل القوى السياسية ، بهدف إحكام قبضتها علي سير الأمور ، والمحافظة علي استقرار موازين القوى ، في عالم شديد الاضطراب ، زاخر بالصراعات والتناقضات . (١)

ولقد تداخلت هذه العوامل الاقتصادية ، والتقنية ، والسياسة ، بصورة غير مسبوقة وأدت إلى بروز هذه الثورة في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات ، والتي خلقت تحولاً عالميا ، يتمثل في أن العالم يعيش في عصر المعلومات ، نتيجة لسرعة وتزايد المعلومات التي تنساب حول العالم كله ، من خلال وسائل الاتصال ، مما أدي إلى اتصال وثيق يربط بين مناطق العالم كلها مع بعضها البعض (٢) . ولقد دفع ذلك عدداً من الباحثين نحو التدشين لأطروحة نظرية جديدة ، ألا وهي " مجتمع المعلومات " Information Society ، وذلك من خلال أن مجتمع المعلومات هذا يأتي بعد مراحل مر فيها التاريخ الإنساني ، وتميزت كل مرحلة بنوع من أنواع التكنولوجيا يتفق معها ، فلقد شهدت الإنسانية من قبل تكنولوجيا الصيد ، ثم تكنولوجيا الزراعة ، وبعدها تكنولوجيا الصناعة ، ثم وصلت أخيراً إلى تكنولوجيا المعلومات والتي من خلالها يستمد مجتمع المعلومات سماته . (٣)

١- نبيل على ، الثقافة العربية وعصر المعلومات ، مرجع سابق ، ص ٣٤٥ .انظر أيضاً :

- أحمد محمد صالح ، ثورة المعلومات ودوار البحر ، مجلة الهلال ، يناير ٢٠٠١ ، ص ص ٦٥-٦٦ .

2- Conway W . Henderson, International Relations, Op . Cit, P 9 .

٣- السيد يسين ، المعلوماتية وحضارة العولمة ، مرجع سابق ، ص ١١ .

openkandl.com

وفي إطار هذا الاهتمام بمجتمع المعلومات ، يقارن العديد من الباحثين بين مجتمع المعلومات وكل من المجتمع الزراعي ، والمجتمع الصناعي ، كما يتضح ذلك من خلال الجدول التالي :

المجتمع / الخصائص	المجتمع الزراعي Agricultural Society	المجتمع الصناعي Industrial Society	المجتمع المعلوماتي Information Society
- الفترة الزمنية	١٠,٠٠٠ عام ، ومازالت هذه المجتمعات توجد في بعض دول العالم النامي	قرنان من الزمان . وبدأ ظهوره في إنجلترا منذ عام ١٧٥٠	٤٥ عاماً ، بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٤٥ .
- المصادر الأساسية	الغذاء	الطاقة البخارية	المعلومات
- العمالة	المزارعون	عمال المصانع	المراكز البحثية
- التكنولوجا الرئيسية	العمل اليدوي	المحرك البخاري	الكمبيوتر والالكترونيات
- وسيلة الاتصال	طريقة واحدة للاتصال	الطريقة الالكترونية للاتصال والطباعة منها : الراديو والتليفزيون .	وسائل اتصال تفاعلية ومتعددة ومتقدمة .

- المصدر :

- Joy Black , Jenning Bryont , Introduction of Media Communication , Brown and Benchmark Publisher , Chicago , 2001 , p.6 .

واستناداً علي تحليل بيانات الجدول السابق ، يشير " جوزيف ديون " **Joseph Dionn** مؤكداً أنه إذا كانت الثورة الصناعية قد غيرت طريقة الحياة في قرنين من الزمان ، فإن الثورة المعلوماتية قد فعلت أكثر من ذلك في عقدين من الزمن فحسب . [١]

وعلي الرغم من أن هناك من يفصل بين المجتمع الصناعي . والمجتمع المعلوماتي ، إلا أن هناك من يشير إلى أن مجتمع المعلومات يعتبر مرحلة متقدمة من مراحل تطور المجتمع الصناعي . [٢] وعلى الرغم من هذا الاختلاف إلا أن هناك اتفاقاً بين عدد من الباحثين ، علي عدد من السمات التي تميز مجتمع المعلومات ، وفي هذا الصدد أشار " جورج سكمنت " **Jorge Schement** إلى أن هناك ست خصائص لمجتمع المعلومات هي :

---

1 – Jay Black , Jenning Bryant , Introduction of Media Communication, Op. Cit, p. 6 .

٢- عصام سليمان موسي ، ثورة الاتصال وانعكاساتها على الشخصية القومية ، ندوة " المجتمع العربي وتحديات القرن الحادي والعشرين ، تحرير غريب سيد أحمد ، دار المعرفة الحامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٥ ، ص ٢٠٧ .

١- المادية المعلوماتية ، أو تبادل المعلومات كما لو كانت سلعة اقتصادية .
٢- القوة العاملة الكبيرة في المجالات والأنشطة المتعلقة بالمعلومات .
٣- الترابط والتفاعل بين الأفراد والمؤسسات المعلوماتية .
٤- المكانة الاجتماعية الخاصة للمعرفة العلمية .
٥- البيئة الاجتماعية التي تتضمن وسائل اتصالية ومعلوماتية متعددة .
٦- التكنولوجيا المعلوماتية الواسعة الانتشار .[١]

وعلى الرغم من تحديد الباحثين لهذه الخصائص التي يتسم بها مجتمع المعلومات ، إلا أنهم يؤكدون علي أن مجمل هذه التصورات حول الحياة في مجتمع المعلومات غير كاملة ، ولم نتضح بعد ، ولكن الشيء المؤكد أن مجتمع المعلومات قادم بشكل غير قابل للشك ، وأن الحياة فيه ستكون مختلفة ويسوق " السيد يسين " ثلاثة أدلة علي صدق هذه المقولة : [٢]

أولها : أن العولمة ستصبح هي روح الزمن في مجتمع المعلومات القادم ، ويرجع ذلك إلى الأزمات الكونية الاقتصادية والثقافية بين الشمال والجنوب .

ثانيها : أن تنمية شبكات المعلومات العالمية ، باستخدام الحواسب الآلية المرتبطة ببعضها البعض عالمياً ، وكذلك الأقمار الصناعية ، ستؤدي إلى تحسين وسائل تبادل المعلومات وتعميق الفهم ، مما من شأنه أن يعمل على تجاوز المصالح الوطنية الضيقة .

ثالثها : أن إنتاج السلع المعلوماتية سيتجاوز إنتاج السلع المادية ، بالنظر إلى قيمتها الاقتصادية الإجمالية ، وسيتحول النظام الاقتصادي من نظام تنافسي يقوم علي السعي للربح ، إلى نظام تأليفي ذي طابع اجتماعي يسهم فيه الجميع .

وعلى الرغم من ذلك ، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تقف في مواجهة تشكيل مجتمع المعلومات ؛ أهمها ما يدور النقاش حوله وهو " ديمقراطية المعلومات " ، والتي هي الشرط الموضوعي الذي لابد من توافره ، لتفادي الشمولية والتسلطية . ويحدد " نبيل علي " مجموعة من المعايير والمؤشرات الاجتماعية ، التي يمكن من خلالها الحكم علي انتقال المجتمع إلى المرحلة المعلوماتية ، وهي تتمثل فيما يلي : [٣]

---

1 – Jay Black , Jenning Bryant , Introduction of Media Communication, Op.Cit. p. 10.

٢- السيد يسين ، التشكيلات الاجتماعية في عصر المعلومات ، مجلة الديمقراطية ، العدد الرابع ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، خريف ٢٠٠١ ، ص ١٩٣ .

٣- نبيل علي ، العرب وعصر المعلومات ، عالم المعرفة ، العدد ١٨٤ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ابريل ١٩٩٤ ، ص ٢٧٧ .

المعيار التكنولوجي : ويعني أن تصبح تكنولوجيا المعلومات مصدر القوة الأساسية ، مع حدوث انتشار واسع لتطبيقات المعلومات ، في المكاتب ، والمصانع ، والتعليم ، والمنازل .

المعيار الاجتماعي : حيث يتأكد دور المعلومات بوصفها وسيلة للارتقاء بمستوى المعيشة ، وحينئذ ينتشر وعي الناس بأهمية الكمبيوتر والمعلومات ، ويتاح للعامة والخاصة معلومات علي مستوي عالٍ من الجودة .

المعيار الاقتصادي : حيث تبرز المعلومات باعتبارها عاملاً اقتصادياً ، سواء كموارد اقتصادية ، أو كخدمة أو سلعة ، وكمصدر للقيمة المضافة ، أو كمصدر لخلق فرص جديدة للعمل .

المعيار السياسي : حيث تؤدي حرية المعلومات ، إلى تطوير العملية السياسية وبلورتها ، وذلك من خلال مشاركة أكبر من قبل الجماهير وزيادة معدل إجماع الرأي .

المعيار الثقافي : ويتمثل في الاعتراف بالقيم الثقافية للمعلومات (كاحترام الملكية الذهنية والحرص علي حرمة المعلومات الشخصية ، والصدق الإعلامي ، والأمانة العلمية وغير ذلك) وذلك من خلال الترويج لهذه القيم من أجل الصالح القومي ، وصالح الأفراد علي السواء .

ثانياً : الديمقراطية في ظل التحولات العالمية الجديدة

قدم الباحث في الجزء السابق ، عرضاً تحليلياً للتحولات العالمية التي شهدتها بنية النظام العالمي ، وفيما يلي سوف تتناول الدراسة أهم أوجه التفاعلات التي حدثت فيما بين هذه التحولات ، ومختلف أبنية المجتمع المصري وتكويناته ، حيث يلاحظ أن المجتمع المصري لم يكن منعزلاً عن مجمل هذه التحولات ، والدليل علي ذلك هو أن المجتمع المصري قد شهد منذ ثمانينيات القرن العشرين ، وحتى الآن ، تغييرات جوهرية في نظمه الاقتصادية والسياسية والثقافية ، وذلك بحكم موقع مصر في قلب النظام العربي ، وبحكم موقعها الجغرافي ، وبحكم تاريخها الحضاري الطويل . إضافة إلى علاقات التبعية التي تربطها بدول المركز الرأسمالي . من هنا فإن مجمل التحولات العالمية في بنية النظام العالمي ، قد تضافرت وتفاعلت مع تغييرات داخلية ، وأفرزت مجموعة من التحولات الفرعية ، التي وجدت علي كل مستوي من مستويات البناء الاجتماعي . [1]

١- احمد زايد وآخرون ، المجتمع المصري في ظل متغيرات النظام العالمي ، مرجع سابق ، ص ص ٨ – ٩ .

وسوف يعرض الباحث لأهم التغيرات التي شهدتها تكوينات المجتمع المصري من خلال :

- التكوين الاقتصادي – الاجتماعي .
- طبيعة الديمقراطية في النظام السياسي .

(١) التكوين الاقتصادي – الاجتماعي

من خلال الفرضية النظرية التي تستند عليها الدراسة ، وهي أهمية العوامل الخارجية – والتي تتمثل في دور دول المركز الرأسمالي -- في تشكيل بنية المجتمعات التابعة ، يعرض الباحث لأهم التحولات التي شهدها التكوين الاقتصادي – الاجتماعي المصري ، حتى يتسنى محاولة الوصول إلى رؤية عميقة ، لمجمل التحولات التي شهدتها البنية السياسية المصرية وانعكاس كل هذا علي قضايا الديمقراطية وأبعادها في المجتمع المصري .

ويجب التأكيد أولاً ، علي أن مجمل التحولات التي شهدها التكوين الاقتصادي – الاجتماعي منذ حقبة الثمانينيات من القرن العشرين ، لا تنفصل بأي حال من الأحوال عن التحولات التي بدأت في ذات التكوين ، منذ سبعينيات القرن العشرين ، حيث افتضت الدراسة هذا الفصل ، ولكن مجمل هذه التحولات تمثل متصلاً تاريخياً ، إضافة إلى أن مجمل هذه التحولات في التوجهات الاقتصادية للمجتمع المصري ، جاءت متمشية مع بروز أزمة الاتحاد السوفيتي – التي سبق العرض لها – لذلك توجهت مصر إلى تقوية علاقتها بالولايات المتحدة معتمدة في ذلك علي قضية السلام مع إسرائيل ، والتي استغلها النظام الحاكم – السادات – جيداً من أجل الحصول علي العديد من المساعدات الاقتصادية والعسكرية ؛ تلك المساعدات التي ربطت النظام السياسي المصري ، منذ ذلك ، الحين بعلاقات تبعية بمصدر تلك المساعدات ، ألا وهي الولايات المتحدة . [1]

فمع بداية الثمانينيات من القرن العشرين ، بدأت الحكومة المصرية تواجه العديد من المشكلات ، التي ميزت التكوين الاقتصادي ، وإن كانت هذه المشكلات تعود بجذورها في الواقع إلي حقبة السبعينيات ، عندما تبنت مصر ، بعد حرب أكتوبر ، سياسة مالية توسعية اعتمدت علي التدفقات الضخمة من عوائد البترول ، وتحويلات العاملين ، وكذلك الإقراض الميسر المتاح في أسواق دول المركز الرأسمالي ، خلال هذه الفترة ، ولكن كل هذه المتغيرات شهدت تدهور حاداً في الثمانينيات نتيجة لانخفاض أسعار تصدير البترول ،

1 – Yezid Saylgh, Avi Shlaim , The Cold War and The Middle East , Clarendon Press , Oxford , 1997 , p. 42 .

وانخفاض تحويلات العاملين بالخارج ، وهذا كله دفع بالاقتصاد المصري إلي نقطة منحدرة [١]

وفي ظل هذه الأزمة الاقتصادية ، ومع تنامى الدور الاقتصادي للمؤسسات الدولية ، عقدت مصر أكثر من اتفاق مع صندوق النقد الدولي ، لمواجهة الاختلالات العميقة التى أصابت الاقتصاد المصري ، إلا أن محاولة تعميق الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية وتوسيعها وفق شروط الصندوق وقواعده ، من أجل التصحيح الهيكلي والاستقرار الاقتصادي ، قد تعثرت . وهذا ما وسع الخلاف بين الحكومة وصندوق النقد ، وكان ذلك الفشل يرجع للعديد من العوامل الداخلية والخارجية ، وأهمها : [٢]

أولاً : قصور التمويل والمساعدات الخارجية لمساندة الإصلاح ، وهذا يرجع لانغماس المجتمع المصري في علاقات تبعية مع دول المركز الرأسمالي : وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية .

ثانياً : قصور وتباطؤ الإصلاح . حيث لم تسهم الإجراءات التصحيحية في تجاوز الاختلالات المالية والتموينية الداخلية والخارجية .

ثالثاً : تفاقم أزمة الركود التضخمي ، واتساع أبعاد الاختلالات في ميزان المدفوعات ، وموازنة الدولة خلال النصف الثاني من الثمانينيات ، وكذلك هبوط معدل النمو الاقتصادي إلى ما يقرب من الركود . وطبقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي ، فإن معدل النمو الحقيقي هبط من نحو (٥,٠ %) سنوياً في النصف الأول من الثمانينيات ، إلى ما يقارب الركود في نصفها الثاني .

ويضاف إلى ما سبق ، أن حقبة الثمانينيات عكست غياباً واضحاً لأية سياسة مالية واقتصادية واضحة المعالم وفاعلة للدولة ، وما يدلل علي هذا الرأي ، أن هذه الحقبة شهدت

---

1 -Barry Rubin , Islamic Fundamentalism in Egyptian Politics , ST Martins Press . New York , 1990 , p. 26 .

٢- لمزيد من التفاصيل حول رصد حالة الاقتصاد المصري خلال حقبة الثمانينات ، انظر :

-حسنين توفيق إبراهيم ، الدولة والتنمية في مصر..الجوانب والمتغيرات السياسية،مرجع سابق،ص ٢٤٦ .

- عبد المطلب عبد المجيد النظام الاقتصادي العالمي .. الآليات ، الخصائص ، الأبعاد ، مرجع سابق ، ص ص ٢١٩ – ٢٢٢ .

- إبراهيم شحاتة ، نحو الإصلاح الشامل ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ص ٩٩ – ١٠٩ .

- جلال أمين ، معضلة الاقتصاد المصري ، مصر العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ص ٣٢ – ٣٤ .

تنامي ظاهرة شركات توظيف الأموال – تحت مرأى ومسمع من الدولة – التي رفعت شعارات إسلامية ، استخدمت أجهزة الإعلام المملوكة للدولة ، للترويج لأنشطتها ، وإغراء الأفراد لإيداع أموالهم لديها ، ولقد مثلت هذه الظاهرة نوعاً من النهب المنظم للاقتصاد المصري ، وبعيداً عن التفاصيل والإجراءات التي اتخذتها الحكومة للتعامل مع هذه الظاهرة – والذي جاء متأخراً – فإن مجمل هذه الإجراءات لم تكن حاسمة شاملة ، بل أن الحكومة في النهاية رفعت يدها بإحالة هذه الظاهرة للنائب العام . (١)

من هنا ، فإن حقبة الثمانينيات عكست تدهوراً حاداً في التكوين الاقتصادي المصري ، وتجسد ذلك في مضاعفة عجز الدولة عن الاستثمار ، وتركز إنفاق الدولة على الأجور ، مع عجز عن زيادة الأجور زيادةً محسوسةً ، هذا ما أدى إلى مضاعفة تبعية مصر وزيادة عمق التبعية ، واعتمادها علي العالم الخارجي في تمويل الاستثمارات ، سواء عن طريق المنح والقروض أو عن طريق الاستثمار الخاص . والواقع أن مستوى اعتماد مصر علي هذه المصادر الخارجية ؛ خاصة القروض والمنح ، يعد عالياً للغاية ، مما شكل خطراً علي الاقتصاد المصري واستقلالية القرار الوطني . (٢)

ومما يؤكد على زيادة تبعية المجتمع المصري لكل ما هو خارجي ، وتزايد دور العوامل الخارجية في تشكيل التكوين الاقتصادي المصري ، أنه بانفجار أزمة الخليج الثانية ، بغزو العراق للكويت ، تصاحبت هذه الأزمة مع انعكاسات مزدوجة علي الاقتصاد المصري ، سلبية وإيجابية ، مثلت في الحالتين المقدمة المباشرة للانعطاف نحو تنفيذ برنامج شامل ومتسارع للإصلاح الاقتصادي الليبرالي (٣) . فلقد ترتب علي موقف مصر من حرب الخليج الثانية توافر شرط إيجابي للتقدم صوب برامج الإصلاح ، إذ تدفقت علي مصر مساعدات خارجية أغلبها منح ، قدرت بنحو (٣,٩ مليار دولار) عام ١٩٩٠ / ١٩٩١م ، وألغت الولايات المتحدة الديون العسكرية على الحكومة المصرية ، وترتب علي إلغاء هذه الديون خفض التزامات خدمة الدين العام الخارجي لمصر بنحو (١,٣ مليار دولار) في عام ١٩٩٠ / ١٩٩١م . (٤)

١- حسنين توفيق ، الدولة والتنمية في مصر ... الجوانب والمتغيرات السياسية ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤٨ – ٢٤٩ .

٢- محمد السيد سعيد ، لماذا فقدنا الإحساس بالتفاؤل ، أحوال مصرية ، السنة الرابعة ، العدد الرابع عشر ، مركز الأهرام للدراسات السياسيه والاستراتيجيه ، القاهرة ، خريف ٢٠٠١ ، ص ٩ .

3 – James B. Mayfield , Local Government in Egypt : Structure Process and The Challenge of Reform , The American University . Cairo , 1996 , P. 254 .

٤- التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩١ ، مركز الأهرام للدارسات الاستراتيجية، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٥٤٤ .

أضف إلى هذا ، أن توقيع اتفاقيات المساندة بين صندوق النقد والحكومة المصرية وتنفيذها بدءاً من مايو ١٩٩١م ، كان شرطاً لبدء إلغاء تدريجي لحوالى ٥٠ % من الدين العام الخارجي لمصر في إطار نادي باريس ، والذي حدث هو أن الدول الصناعية الدائنة قد قررت هذا الخفض لديونها علي مصر ، تقديراً لدورها في حرب الخليج الثانية ، إضافة إلى أن هذه الدول ربطت تنفيذها لهذا القرار أيضاً ، بتقدم مصر علي طريق التحول الاقتصادي الليبرالي الشامل والمتسارع ، عبر سلسلة من الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي . (١)

وهنا يمكن الإشارة إلى أن ما سبق يدلل علي صحة مقولة إن الدولة المعتمدة اقتصادياً علي الخارج ، تقوم بدفع ثمن سياسي واجتماعي ، مقابل تمتعها بالمزايا الاقتصادية الناجمة عن علاقتها الاقتصادية بدول المركز الرأسمالي ، ويتمثل جانب من هذا الثمن في تأييد تفضيلات هؤلاء الفاعلين من دول المركز الرأسمالي ، وذلك التأييد قد لا يكون في معظم الأحوال ، نتيجة رضا أو اقتناع . (٢)

وتشير الدراسة الراهنة هنا إلى أن ما حدث مع الحكومة المصرية ، منذ بداية التسعينيات ودخولها في اتفاقيات مع صندوق النقد والبنك الدوليين ، يتماشى مع طبيعة التحول العالمي الذي يشير إلى زيادة دور هذه المؤسسات الاقتصادية العالمية وتنامي دورها .

وبصدور قانون قطاع الأعمال رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١م ، والخاص بالشركات القابضة Holding Companies ثم صدور القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٩٢م ، والخاص بالقطاع نفسه ، أقدمت الدولة – بموجبه – على بيع شركات القطاع العام – المملوكة أصلاً للشعب – وكفت يدها عن التدخل في العملية الإنتاجية قدر الإمكان ، وفتحت الباب علي مصراعيه أمام رأس المال الأجنبي للاستثمار في مصر ، ليس هذا فحسب ، وإنما قامت الدولة خلاله – وتحت ضغوط دولية عدة – باتخاذ الإجراءات القانونية التي تقضي بتحريرها للاقتصاد المصري ، وجعله جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، وبهذا تدخل مصر عصر الخصخصة والعولمة . (٣)

١- حسنين توفيق إبراهيم ، الدولة والتنمية في مصر ، مرجع سابق ، ص ٢٤٩ .

٢- زينب عبد العظيم ، صندوق النقد الدولي والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية : جوانب سياسية ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد ١٤٣ ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٩ ، ص ١٤٧ .

٣- محمود جاد ، البناء السياسي في إحدى قرى الصعيد ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، القاهرة ٢٠٠١ ، ص ٨٨ .

وبهذا تبنت الحكومة المصرية ، بداية من التسعينيات برنامجاً شاملاً للإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي ، والذي تم تدعيمه باتفاقية مساندة مع صندوق النقد الدولي . وقرض التكييف الهيكلي مع البنك الدولي في يونيو ١٩٩١م . وتضمن برنامج الإصلاح مجموعة من الأهداف أبرزها : [١]

أولاً : إيجاد اقتصاد للسوق ، أقل مركزية . وأكثر توجهاً للخارج عبر المدى المتوسط .

ثانيا : تحقيق تكييف هيكلي عن طريق :

(١) دعم توسع أنشطة القطاع الخاص . وتقويض دور القطاع العام في الإنتاج .

(٢) تبسيط القوانين والتنظيمات والإجراءات المعقدة وتخفيفها ؛ لأنها تقيد حركة الاستثمار والإنتاج والتوظيف والقرارات التجارية .

ثالثا : إقامة شبكة واسعة النطاق ، من شأنها حماية القطاعات الأكثر تأثراً في المجتمع المصري من الآثار السلبية لعمليات الإصلاح (ارتفاع الأسعار . والبطالة وغير ذلك) وفي هذا الإطار استند البرنامج إلى إنشاء الصندوق الاجتماعى ، لنحد من الآثار السلبية والمعارضة المحتملة للإصلاح .

وقد أكملت الحكومة المصرية أهداف برنامج الإصلاح والتكيف الهيكلى ، بمجموعة من السياسات الانكماشية النقدية والمالية . وأيضاً برنامج الخصخصة Privatization . وقد قطعت الحكومة المصرية شوطاً كبيراً . على صعيد تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي . وحققت الكثير من أهدافه ، مما دفع صندوق النقد الدولي في أكتوبر ١٩٩٦م ، علي منح مصر قرض مساندة قيمته ما يعادل ٣٩١ مليون دولار ، ليتم استخدامه بصفة أساسية فى دعم برنامج الإصلاح المالي الاقتصادي . ويؤكد صندوق النقد الدولي أن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تتبعه مصر منذ أوائل التسعينيات قد اكتسب قوة دفع جديدة ، خاصة بعد توسع الحكومة في سياسات الإصلاح الهيكلي . [٢]

١- لمزيد من التفاصيل حول الإصلاح الاقتصادي وأحداثه ، انظر :

- كريمة كريم ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادى ، مصر المعاصرة ، السنة السبعون العددان ٤٤١- ٤٤٢ ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، أبريل ١٩٩٦ ، ص ٦ .

- محمد ناظم حنفى ، الإصلاح الاقتصادى وتحديات التنمية ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٢٠٤ .

- زينب عبد العظيم ، صندوق النقد الدولي الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية ، مرجع سابق ، ص ١٤٨

٢- المرجع السابق ، ص ١٤٩ .

وبشكل عام ، فإن العناصر والإجراءات السابقة تتمحور حول ثلاثة أبعاد أساسية :

أولها : تحرير النشاط الاقتصادي من القيود والضوابط التي تفرضها الدولة ، وتدعيم آليات اقتصاد السوق .

ثانيها : تشجيع القطاع الخاص ليقوم بالدور الرئيسي في النشاط الاقتصادي ، مع تخفيض المشروعات العامة المملوكة للدولة .

ثالثها : استبدال الاستراتيجيات ذات التوجه الخارجي للاستراتيجيات التنمية ذات التوجه الداخلي؛ لأن الاستراتيجيات الأولى غايتها إدماج الاقتصاد المصري ، من موقع التبعية المطلقة في الاقتصادي العالمي الرأسمالي .[١]

ومما سبق يتضح أن مجمل الإجراءات والأبعاد التي استند عليها برنامج الإصلاح الاقتصادي ، والتكيف الهيكلي ، في مصر يتماشى مع مفهوم العولمة ، ببعدها الاقتصادي – كما تناولته الدراسة فيما سبق – يضاف إلى ذلك ضرورة الإشارة إلى أن مجمل هذه الإجراءات جاءت متماشية مع طبيعة التحولات الاقتصادية العالمية ، التى شهدها العالم منذ العقود الثلاثة السابقة من ناحية ، ونتيجة لها من ناحية أخرى . وما يؤكد ذلك أن هذا التحول نحو اقتصاديات السوق فى المجتمع المصري ، لم يات نتيجة لضغوط داخلية ، من قبل القوى والفئات الرأسمالية التي نمت – ولا تزال – بالضعف والهشاشة والتبعية لرأس المال العالمي ، ولكن اقترن في جانب مهم منه بضغوط بعض القوى والمؤسسات الخارجية ، وخاصة صندوق النقد والبنك الدوليين .[٢]

ومع تطبيق هذه السياسات الاقتصادية ، وعلى الرغم مما يمكن أن تحققه من نجاح بعيد المدى على مستوى الأصعدة المالية والنقدية – حيث انخفضت معدلات عجز الموازنة العامة– إلا أن ما ظهر سريعا من تأثيرات لهذه السياسات ، كان على حساب الفئات الفقيرة ؛ حيث تأثرت مستويات التشغيل والعمالة . ودعم السلع والدخول ، وظهر جلياً فى المجتمع المصري حدة الاختلالات الاجتماعية والتفاوت بين المواطنين . وهذا يتماشى مع ما أشار إليه خبراء صندوق النقد والبنك الدوليين . من أن هناك تأثيرات لمجمل هذه السياسات . التى تصيب بصفة أساسية ، الفقراء ومحدودي الدخل .[٣]

١- حسنين توفيق إبراهيم ، الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي ، مركز الدراسات السياسية والاسراتيجية ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ١٩ .

2 – Robert O. Slater and others . Global Transformation and The Third World . Op. Cit . P. 122 .

٣- انظر في ذلك: – حسين توفيق ابراهيم،الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادى،مرجع سابق،ص ٢٠ .

– كريمه كريم ، الآثار الاقتصاديه والاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى ، مرجع سابق ، ص ٩ .

ولقد شهد التكوين الاقتصادي المصري خلال الفترة من (١٩٩٧ / ٢٠٠٢م) تزايدا في حالات الإفلاس ، وتراكما في المخزون السلعى ، وشيوع ظاهرة حرق الأسعار ، وعجز بعض البنوك عن الوفاء بنسب السيولة ، وتأخر تنفيذ برنامج الخصخصة وهبوط نمو السيولة المحلية ، وتزايد الشيكات المرتدة ، وتحول الفائض في ميزان المدفوعات ، وعجز سوق الائتمان واضطرابه ؛ حيث تعثر عدد كبير من رجال الأعمال ، وتوقف بعضهم عن سداد ما عليهم للبنوك . وهروب البعض الآخر إلى الخارج ، وتزايد دور السوق السوداء في مجال سعر صرف الجنيه المصري ، علي الرغم من تخفيض قيمته ثلاث مرات ، بلغت نسبتها حوالي (٣٢ %) وارتفع الدين المحلي إلى ٣٢٩,٨ مليار جنيه (يونيه ٢٠٠٢) .[١]

وأدى هذا إلى استمرار تزايد الأسعار ، وتزايد حدة التفاوت فى توزيع الدخول بين الأفراد وكان من شأن ذلك زيادة معدلات الفقر وبروزها . وارتفاع نسبة من يعيشون تحت خط الفقر من أبناء المجتمع المصري ، وتفاقم مشكلة البطالة ، وزيادة الضغوط الاقتصادية على الأفراد . وخاصة شريحة الشباب منهم .[٢]

ولقد ألقت مجمل هذه التحولات التى شهدها التكوين الاقتصادى بآثارها على البناء الطبقي حيث إن تطور المواقع الطبقية للمجتمع المصري . لم يكن بعيدا عن التحول الرئيسي الذي شهده التكوين الاقتصادي ، وهو التوجه نحو بيع القطاع العام ، تنامى عمليات الخصخصة ، إذ أصبحت الفرصة مواتية لكل روافد الطبقة الرأسمالية ، لتمارس هذه الروافد ضغطاً علي الدولة من أجل المزيد من الإمتيازات والضمانات ، مستغلة تغير التوجهات الاقتصادية للحكومة . ولذلك حققت عناصر هذه الطبقة نمواً وبروزاً واضحاً داخل المجتمع المصري ، وعلى الرغم من محدودية عناصرها ، إلا أنها استأثرت بثمار عملية النمو ، الأمر الذي أدى إلى استفحال ثقلها الاقتصادي والاجتماعي .[٣]

١- علي لطفي . الاقتصاد و المستقبل ، محله الدبمقراطيه ، العدد التاسع ، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية . القاهرة ، سنه ٢٠٠٣ ، ص ٤٨ .

٢- لمزيد من التفصيل حول الفقر في المجتمع المصرى فى ظل السياسات الاقتصاديه الجديدة ، انظر :

- أماني مسعود ، المهمشون والسياسة في مصر ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٩٩ . ص ص ٧٨ - ٨١ .

- راجى أسعد وآخرون . الفقر واستراتيجيات مواجهته فى مصر . كراسات التنميه ، العدد ٦١ ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٩٩ ، ص ص ١٦ - ١٨ .

٣- عائشة سكر . تغير البنية المجتمعية وتأثيره على الشخصية المصرية في ضوء التحولات الثقافية ، ضمن تقارير بحث " التراث والتغير الاجتماعي " ، الكتاب الأول ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، القاهره ٢٠٠٢ ، ص ٢٤٣ .

ولم تكتف الطبقة الرأسمالية بذلك ، بل لجأت لعدة آليات ووسائل ، لتحقيق الحراك السياسي المواتي لتطوير النفوذ والتأثير في السياسات المختلفة – وخاصة الشرائح العليا منها – وتمثلت هذه الآليات فيما يلى : [١]

اولا : التأثير المتواصل في التحالف الحاكم ، وهو تحالف يقوم أساساً بين الرأسمالية وكبار موظفي الدولة والصفوة السياسية ، لتحقيق المصالح المتبادلة ، كما أنه ييسر للرأسمالية فرص إصدار القوانين ، للمزيد من الامتيازات والضمانات والتسهيلات ، وهو أيضاً يحقق للبيروقراطية السياسية والإدارية تطلعها للثروة .

ثانيا : الحرص علي الاتصال المباشر – وإزالة أي عقبات تحول دون ذلك – بسلطة الدولة ويساعدها علي تحقيق هذا ، طبيعة السلطة وخصائصها وعمقها المركزي . ونفاذ صلاحيتها فى اتخاذ القرارات وإصدار القوانين .

ثالثاً : توظيف الفرص المتاحة – وتنميتها – للتأثير في المجالس التشريعية علي المستوى المركزي ، وعلي مستوي المحليات ، سواء بالترشيح لها ، أو انتقاء عناصر معبرة عن مصالح الرأسمالية أو متحالفة معها على الاقل . [٢]

رابعا : الاهتمام المباشر بالتنظيمات ذات الصلة المباشرة بمصالح الرأسمالية ، والتأثير المباشر ، وغير المباشر في مجالات منظمات المجتمع المدني ونشاطاتها ؛ كالنقابات ، وجمعيات رجال الأعمال .

أما بالنسبة للطبقة الوسطي المصرية ، فقد طرأت عليها العديد من مظاهر التغيير ، حيث أشار " عبد الباسط عبد المعطي " إلى أن هناك توسعاً ملحوظاً في الحجم الإجمالي لهذه الطبقة حيث زادت نسبتهم في قوة العمل من ٢٧ % عام ١٩٧٦م إلى ٣٦ % عام ١٩٩٦م وغير ذلك فقد خلقت العولمة فئات جديدة تم إضافتها للطبقة الوسطي ، ومن هذه الفئات – مثلاً – فئة العاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات في مصر ، والعاملين في المنظمات الخاصة بحقوق الإنسان والمرأة والطفولة وغير ذلك ، وهذه الفئات يطلق عليها " عبد الباسط عبد المعطي " مفهوم " الجماعات الوسطي البازغة " . [٣]

---

١ – عبد الباسط عبد المعطي ، الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر . مرجع سابق ، ص ٣٧٢ .

٢ – انظر فى ذلك :

– السيد عليوه ، حكومة الغد ، مركز القرار للاستشارات . القاهرة ١٩٩٩ ، ص ص ١٠٩ – ١١٢ .

– سامية قدري . الأنماط الاستهلاكية لدى الرأسماليين الجدد ، ندوة " المجتمع الاستهلاكي ومستقبل التنمية في مصر " ، تحرير مجدي حجازي ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٢٢١

٣ - عبد الباسط عبد المعطى ، الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر . مرجع سابق ، ص ص ٣٧٦ – ٣٨٢

يضاف إلى ذلك أن الطبقة الوسطي في ظل هذه التحولات ، تعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية ، خاصة شرائحها المتوسطة والدنيا ، وانعكس هذا علي ظهور العديد من الكتابات فى الوقت الراهن ، التى تحاول رصد الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمشكلات التي تعاني منها الطبقة الوسطي المصرية . (١)

ونم يكن حال العمال والفلاحين ، في ظل هذه التحولات بأحسن من حال الطبقة الوسطى حيث تدهورت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لطبقات العمال والفلاحين . وتدني مستوى معيشتها بصورة كبيرة ، ووصل إلى حد عدم القدرة علي إشباع الحاجات السياسية لأفرادها . (٢)

ومجمل هذه التحولات التي شهدها التكوين الاقتصادي – الاجتماعي المصري ، إضافة إلى بروز دور وسائل الاتصالات والمعلومات ، والأبعاد الثقافية لعمليات العولمة . انعكس كل هذا علي البنية الثقافية المصرية ، حيث بدت مغايرة – إلى حد كبير – عما سبق ، فقد زاد حجم تغلغل الثقافة الرأسمالية ، وانتشار أنماط الاستهلاك الترفيهى ، وسيادة تيار استهلاكى طفيلي وبروز ظواهر الأحياء والعنف الدينى . (٣)

١- " ظهرت فى الحقبة الأخيرة من القرن العشرين ، العديد من الكتابات والدراسات حول أزمة الطبقة الوسطي ، منها :

– رمزي زكى ، وداعاً للطبقة الوسطى ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٨ .

– ملف الطبقة الوسطي ، مجلة أحوال مصرية ، العدد الأول ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، صيف ١٩٩٨ ، ص ص ٥٨ – ١٢١ .

– ملف الطبقة الوسطي ، مجلة نداء الجنوب ، العدد الثانى ، مركز بحوث دراسات الدول النامية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ص ١٣٣ – ١٥٥ .

– محمود جاد ، الطبقة الوسطى المصرية ... المسار والمصير ، ندوة " المجتمع المصري في ظل متغيرات النظام العالمي ، الندوة السنوية الأولى لقسم الاجتماع ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ص ٢٢٣ – ٢٥٦ .

٢- انظر في ذلك :

– عفاف عبد القوي ، القوي العاملة المصرية ومتغيرات النظام العالمي الجديد . ندوة " المجتمع المصري فى ظل متغيرات النظام العالمي " ، مرجع سابق ص ص ٢٦١ – ٣٠٤ .

– مجموعة باحثين،أحوال الفلاحين فى ريف مصر،مركز الأرض لحقوق الإنسان.القاهرة،٢٠٠١،ص ١٤ .

٣- علي طبوشه ، الذات والمجتمع في ضوء الثقافة المصرية المعاصرة ، أعمال الندوة السنوية الثالثة ، قسم الاجتماع بالقاهرة ، " الذات والمجتمع في مصر " ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٢٥ .

obeikandl.com

وفي هذا السياق نفسه ، يشير " نبيل عبد الفتاح " إلى أن عمليات العولمة فرضت أنماطاً ثقافية جديدة داخل المجتمع المصري ، وتداخلت هذه الأنماط الجديدة في تكوين مشاهد الحياة اليومية ، عبر التقنيات المعلوماتية والاتصالية ، واحتذاء القيم المبثوثة عبر هذه التقنيات ، إضافة إلى ما تحمله وسائل الإعلام والاتصال والمعلومات ، من قيم وثقافات جديدة علي المجتمع المصري ، تؤدي في الوقت الراهن ، دوراً مهماً في تشكيل بعض مدركات الأجيال الجديدة وقيمها في مصر ، ولم يعد الأمر مقصوراً علي شريحة اجتماعية بعينها . ويتجسد بعض ما سبق ، في انتشار ما أطلق عليه " ثقافة المول " . والتي تزداد انتشاراً في المجتمع المصري ، وتحمل العديد من التأثيرات علي الأشكال التقليدية للتجارة والبيع والشراء ، ويضاف لما سبق ذلك الانتشار الواسع لاستخدام التليفون المحمول . وهو أحد تجسيدات ثورة الاتصال والمعلومات في نسيج الحياة اليومية . وكذلك تنامي محلات الوجبات السريعة (ماكدونالز ، وكنتاكي) وتداعياتها الاجتماعية علي الأسرة المصرية . (١)

وفي هذا السياق نفسه ، يتحدث " علي ليلة " ، قائلاً : إن تكنولوجيا الاعلام والمعلومات اليوم ، تعمل على استنساخ إنسان لديه طاقات غير محدودة على التكيف ، إنسان يمتلك إمكانية هائلة للخضوع لعمليات إعادة التشكيل ، حتى يصبح ملائما لكل حالة ، ولصياغة هذا الإنسان لا بد من تطوير بعض أبعاده الخاصة به ، فهو إنسان تتسع مساحة الطاقة الغريزية لديه ، وهي الطاقة التي تحتاج إلى إشباع متوسع باستمرار ، ومتجدد على الدوام ، إنسان يهتم بالثقافة الشفاهية ، أو ثقافة الصورة ، وليست ثقافة الكلمة المقروءة أو المسموعة ، إنسان يشارك بفاعلية في عملية الاستهلاك ، وإن لم يكن فليشارك في ثقافة الاستهلاك وقيمه . (٢)

ونتيجة لهذا كله يتحدث " مجدي حجازي " عن عمليات العولمة التي خلقت في المجتمع المصري " أزمة قيم " ؛ حيث وجود الفساد بأشكاله المختلفة ، وشيوع حالة من عدم الانضباط علي كافة المستويات ، والتسيب واللامبالاة ، وازدياد أنماط من الجرائم . لم يكن المجتمع المصري يعرفها من قبل (مثل : جرائم المحرمات ، وجرائم المال والنصب وغيرها) وتنامي ظواهر العنف بأشكال وصور مختلفة ، وثقافة الازدحام ، وتفكك الأسرة ، وإعلاء القيم المادية ، واختفاء قيم التعاون والتسامح والتساند الاجتماعي ، وانتشار سلوكيات سلبية عديدة ، مثل البحث عن الكسب السريع من أعمال غير منتجة (مثل :

١- نبيل عبد الفتاح ، المجتمع المدني المصري في عالم مضطرب ، مرجع سابق ، ص ١٨ .

٢- على ليلة ، تأكل الرفض التسابى ، مرجع سابق ، ص ٤٦ .

السمسرة والمضاربة ، وبناء العقارات وغير ذلك) ، وتدهور نمط الحياة وقيمها في الريف والحضر ، وازدياد مظاهر تغريب الحياة الاجتماعية ؛ سواء انعكس ذلك فى أنماط السلوك اليومي ، أو في اللغة المتداولة ، وانتشار ثقافة المحاكاة والتقليد لكل ما هو أجنبي ، وتحقير كل ما هو وطني . (١)

مما سبق ، يمكن الإشارة إلى أن قوى العولمة نجحت في فرض سياسات اقتصادية معينة علي المجتمع المصري ، بالاعتماد علي العديد من الآليات ، تلك السياسات الاقتصادية الجديدة كان من شأنها إحداث تحولات عميقة في التكوين الاقتصادي المصري، وإفرزت جملة من التحولات في البناء الطبقي المصري . وانعكس هذا كله – أيضاً – علي البنية الثقافية المصرية ، ومجمل هذه التحولات تعكس بصورة أو بأخرى ، علاقة دول الأطراف بدول المركز الرأسمالي . حيث التبعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ؛ هذه التبعية التي من شأنها عدم خلق تقدم أو تطور ، بل العمل على إحداث تشوهات في مختلف التكوينات الاجتماعية لمجتمعات الأطراف وفيما يلى تتناول الدراسة أهم التحولات التى تصاحبت ، مع مجمل ما سبق على طبيعة الديمقراطية وأبعادها فى المجتمع المصري .

(٢) طبيعة الديمقراطية في النظام السياسى

انتهت الدراسة ، في الجزء السابق ، إلى ان التحولات العالمية حملت معها العديد من التغييرات داخل التكوين الاقتصادي – الاجتماعي . والثقافي المصري ، ومجمل هذه التغييرات لم تكن إيجابية ، ولكنها عكست ، وبصورة مشوهة ومختلفة ، مجمل الخطابات الحداثية وما بعد الحداثية ، التي تحملها عمليات العولمة عبر آليات عديدة ، وقد يرجع هذا – علي حد قول أحمد زايد – إلى أن هذه الخطابات قد خضعت إلى أهواء الجماعات المسيطرة والنخب السياسية ، واعتمدت علي ضرب من التحديث القسرى والانتقاء المتعسف واهتمت بالجوانب التي تغذي الغريزة والطاقة . أكثر من اهتماتها بالجوانب التي تغذي العقل والروح ، ولذلك فإن مجمل هذه التغييرات التي شهدها المجتمع المصري ، نتيجة لتفاعله مع مجمل الخطابات التي تحملها العولمة بعملياتها المختلفة ، قد جسدت " حداثة برانية

١- مجدي حجازى . أزمة القيم ، الديمقراطية ، العدد التاسع ، مرجع سابق ، ص ص ٥٥ – ٥٦ .

" وفى إطار اهتمام العديد من الباحثين رصد تأثيرات عمليات العولمة علي البناء الثقافى المصري " ، ظهرت العديد من الدراسات ، منها :

– محمود الكردي " محرر " ، تأثير أنماط العمران علي تشكيل بعض عناصر الثقافة الشعبية ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٢٢٥ – ٢٢٨ .

– محمد الجوهري ، العولمة والهوية .. رؤية أنثروبولوجية ، تقارير بحث " التراث والتغير الاجتماعي " ، الكتاب الأول ، مرجع سابق . ص ص ٣٦٩ – ٣٩٠ .

قشرية " لا تؤدي إلى تغير جوهري ، بقدر ما تؤدي إلى تغييرات سطحية وتناقضات متعددة المستويات . [١]

هذا ما ينطبق على التغييرات التي شهدها التكوين الاقتصادي – الاجتماعي ، والثقافي المصري ، وهنا يثار تساؤل مهم مؤداه : إلى أي مدي ينطبق هذا التحليل ، وهذه الرؤية علي قضية الديمقراطية وأبعادها داخل النظام السياسي المصري ؟ وهذا ما سيحاول الباحث الاجابة عنه في الجزء التالي من الدراسة .

شهدت السنوات الأولي لحكم الرئيس مبارك ١٩٨١م ، اتجاهاً عاماً نحو تهدئة التوتر السياسي ، الذي كان قائماً في الحياة السياسية المصرية ، منذ أواخر عهد السادات ، لذلك هدف النظام الحاكم في سنواته الأولي ، إلى تحقيق القبول الشعبي . فعمل الرئيس مبارك على إضفاء مسحة من حرية الصحافة ، ودور واسع للقضاء داخل النظام السياسي ، إضافة إلى الإفراج عن المعتقلين ، وعودة الأحزاب السياسية . التي كانت قد جمدت نشاطها . او حصرته داخل مقارها ، وعودة البابا شنودة رئيس الكنيسة القبطية إلى مقر البطريكية القبطية بالقاهرة [٢] ، وعلى الرغم من هذا كله الا ان النظام لم يهمل قط في سنواته الاولى ، استخدام وسائل عديدة ومتباينة من أجل تدعيم سلطة النظام الجديد . ومن اجل التعامل مع الأحداث الداخلية ؛ ومن هذه الوسائل – على سبيل المثال – العمل في ظل قانون الطوارئ ، وذلك بهدف التعامل مع مجمل الحوادث الإرهابية ؛ التي كانت تحدث داخل المجتمع المصري . [٣]

١- حول رؤية " أحمد زايد " لعمليات الحداثة وما بعد الحداثة في المجتمع المصري ، أنظر :

– أحمد زايد ، الإسلام وتناقضات الحداثة ، تقارير بحث التغيرات والتغيير الاجتماعي ، الكتاب الأول ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤٥ – ٢٧١ .

– أحمد زايد ، الحداثة والتداخل الخطابي ، المرجع السابق ، ص ٢٧٩ .

– أحمد زايد ، حول تشكل الذات في سياق التخلف ، ندوة الذات والمجتمع في مصر " ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٢ – ١٣٤ .

٢- انظر في ذلك :

– محمد سعد أبو عامود ، تطوير الأداء الحزبي في مصر ، مجلة الديمقراطية ، العدد السادس ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ربيع ٢٠٠٢ ، ص ١٧٠

– على الدين هلال ، تطور النظام السياسي في مصر . مرجع سابق ، ص ٢٣٦ .

– مايسة الجمل ، النخبة السياسية في مصر ، مرجع سابق . ص ٢٢٤ .

3- Nagib Ghàdbion, Democretization and The Islamist Challenge in The Arab World, Op. Cit, P P 90 – 91.

لقد حملت عمليات العولمة خطاباً يؤكد علي أهمية الديمقراطية وحقوق الإنسان ، والتي أصبحت في ظل النظام العالمي الجديد قضية عالمية ، وليست قاصرة علي الدولة القومية فحسب ، وهذا ما يؤكده " برهان غليون " بقوله : " إن استمرار نمط الحكم الاستبدادي لم يعد ممكناً مع قوانين العولمة وتطور النظرة العالمية والتفاعل الإنساني " [١] وقد انعكس هذا بدوره علي ما يحمله الخطاب السياسي للرئيس مبارك من رؤى وتوجهات، خطابية نحو الديمقراطية.

ويمكن للدراسة الراهنة في هذا الصدد أن تسوق نماذج من الخطاب السياسي للرئيس مبارك والتي تعكس تأكيداً دائماً علي أهمية الديمقراطية وضرورتها في المجتمع المصري ، وذلك علي النحو التالي :

لقد أشار الرئيس مبارك في مايو ١٩٨٣م إلى أن " الديمقراطية لا تتحقق بحكم الفرد المطلق ، ولا تستقر بحكم الصفوة المميزة ، بل إنها تولد وتترعرع في ظل المشاركة الجماعية عن طريق المؤسسات الدستورية . القيادة في عصرنا لم تعد وحياً يوحى ، أو إلهاما يهبط من السماء ، إنما هي مسئولية وطنية ، ورسالة لها ضوابطها وأحكامها . وهى أمانة قومية يشترك في تحملها جميع أفراد الشعب بحكم انتمائهم للوطن ، وفي هذا الإطار يأتى حرصي علي استمرار الحوار ، باعتباره قاعدة وركيزة للعمل الوطني ، لأن الحوار هو الوسيلة المثلي للتعبير عن تعدد الآراء ، وتنوع الاجتهادات " [٢]

وأشار الرئيس مبارك أيضاً إلى أن " الديمقراطية حسب رؤيتي هي تعدد الآراء ، وتعدد الأحزاب ، وحرية التعبير والرأي في إطار سيادة القانون " . وأضاف أيضاً أننا اخترنا الطريق الديمقراطي القويم ، ولن نحيد عنه مهماً كانت التجاوزات والسلبيات " [٣] .

وأشار الرئيس مبارك في خطابه أمام مجلس الشعب والشورى قائلاً : " قد انفتح المجتمع المصري علي نفسه ، في الداخل ، وعلي العالم الخارجي ، بشكل غير مسبوق في تاريخ مصر المعاصر ، فانطلقت جهودنا لدعم الديمقراطية ، والمشاركة الشعبية والتعددية الحزبية ، وتدعمت أسس حرية الكلمة والفكر والتعبير ، وتعززت سيادة القانون " وأضاف في الخطاب ذاته قائلاً : " فما لاشك فيه أن ما حققناه من إنجاز في الإصلاح السياسي ،

١- برهان غليون ، الديمقراطية المفروضة والديمقراطية المختارة ، المستقبل العربي ، العدد ٢٨٩ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، مارس ٢٠٠٣ ، ص ١٤٤ .

٢- خطاب الرئيس مبارك أمام الاجتماع المشترك لمجلس الشعب والشورى ، الأهرام ١٥ / ٥ / ١٩٨٣ .

٣- خطاب الرئيس مبارك ، الأهرام ، ٥ / ١١ / ١٩٨٣ .

وتعزيز للمشاركة الشعبية وتعميق وتطوير للمسار الديمقراطي ، وللعمل الحزبي ، كان لـه أثر كبير في تمكيننا من أن نجتاز كل مراحل الإصلاح الاقتصادي اعتماداً علي دعم شعبي"[١]

مما سبق – ومن خلال النصوص السابقة التى أوردها الباحث من خطابات الرئيس مبارك – يمكن الإشارة إلى أن هذا الخطاب السياسي اتسم بالتأكيد الدائم علي الديمقراطية وضرورتها للمجتمع المصري ، وهذا ما جاء متماشياً مع ما تفرضه عمليات العولمة ، من ضرورة أن تعمل مجتمعات العالم الثالث علي التحول نحو الديمقراطية الحقيقية . وهنا تثير الدراسة الراهنة تساؤلاً مهماً مؤداه إلى أي مدى تجسدت مختلف التوجهات الديمقراطية التي حملها الخطاب السياسي في الواقع الاجتماعي المصري ؟

وللإجابة عن هذا التساؤل ، فإن الباحث سوف يتناول واقع الديمقراطية في المجتمع المصري في ظل عمليات العولمة ، من خلال الأبعاد التالية : –

- التعددية الحزبية .
- المجتمع المدني .
- حقوق الإنسان وحرياته .

أولاً : التعددية الحزبية

تناولت الدراسة في الفصل السابق ، تجربة التعددية الحزبية في مصر ، والتي بدأت منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين ، وفي هذا الجزء سوف تتناول الدراسة تحليل هذه التجربة خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين ، وما طرأ عليها من تحولات ، في ظل ما يشهده النظام العالمي من تحولات ، ألقت بظلالها علي مختلف تكوينات المجتمع المصري .

ومن أهم التطورات التي شهدتها تجربة التعددية الحزبية في مصر منذ نشأتها حتى الآن أن عدد الأحزاب السياسية وصل إلى حوالي سبعة عشر حزباً ، منها من استمد شرعيته من موافقة لجنة الأحزاب ، ومنها من استمد شرعيته من أحكام قضائية . ارتبطت بفترة حكم الرئيس مبارك . وهناك من ينظر لهذا التطور الكمي . على أنه يمثل انتصارا للديمقراطية وتعميقاً لها . [٢]

١- خطاب الرئيس مبارك ، أمام مجلسي الشعب والشورى ، الأهرام ١٧ / ١١ / ٢٠٠٢ .

2 – Najib Ghadbian , Democratization and the Islamist Challenge in The Arab World , Op. Cit , P. 93 .

obeikandl.com

ومن خلال التصنيف الأيديولوجي لخريطة الأحزاب السياسية المصرية ، خلال حقبتي الثمانينيات والتسعينيات . يتكشف أنه من الممكن بلورة هذه الأحزاب ، في إطار ثلاثة أجنحة رئيسية : [١]

أولها : حزب الوفد الليبرالي الجديد .

ثانيها : التحالف الإسلامي الإخواني ، والعمل الاشتراكي ، والأحرار ، والأمة .

ثالثها : قوى اليسار ؛ وتضم حزب التجمع الوطني التقدمي ، والفصيل اليساري المنشق عن حزب العمل الاشتراكي . والحزب الناصري . وبالإضافة لذلك هناك بعض الأحزاب الصغيرة (أحزاب الظل) : [الخضر – الشعب الديمقراطي – المصري العربي الاشتراكي – مصر الفتاة – العدالة الاجتماعية – الوحدة الديمقراطي – وحزب المصريين المغتربين] ، ويأتي على رأس هذه الأحزاب جميعاً (الحزب الوطني الحاكم) .

وإذا كان تعدد الأحزاب في نظر البعض ، يمثل انتصاراً ومؤشراً علي الديمقراطية ، فإن هذا المؤشر في المجتمع المصري ، يمثل دليلاً علي ديمقراطية شكلية ، وذلك لان تجربة التعددية الحزبية في مصر . عبرة عن تعددية شكلية وغير متوازنة ، حيث إن تاريخ هذه التعددية يعكس هيمنة الحزب الوطني وسيطرته علي الحكم منذ تبني مصر للتعددية السياسيه Political Pluralism ، ويقف خلف هذا الحزب المسيطر ، بمراحل ، مجموعة أحزاب صغيرة ، وقد تقلصت فاعليتها إلى مجرد صحافة حزبية ، ومن هنا يذهب عدد من المثقفين إلى القول بصعوبة الحديث عن أن هناك فعاليات حزبية داخل النظام السياسي المصري . [٢]

١- أحمد حسين حسن ، الحركات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني المصري ، رسالة ماجستير غير منشورة . قسم الاجتماع ، كلية الآداب . عين شمس ، ١٩٩٩ . ص ١٣٩ .

٢- حول رؤية العديد من الحزبيين و المثقفين عن أزمة التعددية الحزبية في مصر ، انظر : .

- أماني قنديل ، تطور المجتمع المدني في مصر ، عالم الفكر المجلد السابع والعشرون . العدد الثالث . المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، مارس ١٩٩٩ . ص ١٠٤ .

- محمد سعد أبو عامود ، تطوير الأداء الحزبي في مصر . مرجع سابق ، ص ١٧٢ .

- نجوى إبراهيم ، الديمقراطية بين الأحزاب والمجتمع المدني . مجلة الديمقراطية ، العدد الرابع ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة ، خريف ٢٠٠١ ، ص ٨٤ .

- محمود عبد الفضيل ، حقوق الإنسان في ضوء التطورات الدولية ، مجلة قضايا حقوق الإنسان ، العدد الأول ، المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، القاهرة ، ١٩٩٧ . ص ٢٣ .

- علي الدين هلال ، تطور النظام السياسي في مصر ، مرجع سابق . ص ٢٥٩ .

والواضح من خلال دراسة وتحليل الأحزاب المصرية في مجملها ، أنها تعاني من تهتك داخلي فمعظمها تقودها (شخصيات تاريخية) تهيمن عليها وتعجز عن تربية جيل ثان من الكوادر السياسية المؤهلة للقيادة ، حيث يتم تعيين مكاتبها وهيناتها السياسية ، وليس انتخابها ، غير آخذين في الاعتبار إشكالية تعاقب الأجيال وتداول السلطة ، وهو ما يؤثر سلباً علي قدرتها – الأحزاب – على التكيف الاجتماعي والسياسي ، كما أن ممارستها الداخلية غير ديمقراطية ، فالأفراد يدينون بالولاء الشخصي لقيادات الحزب ، وليس لمبادئه وأفكاره ، كما أن أساليب إدارة الصراع د خل الحزب وخارجه – سواء مع بقية الأحزاب ، أو مع الحكومة – تتسم بقدر كبير من الانكسار الذاتي ، وانعدام الثقة ، وتردي مستوى الحوار وتبادل الاتهامات ، وعدم قبول الحد الأدنى لإدارة الصراع بطريقة ديمقراطية وبنهج سلمي ، بالإضافة إلى أن هذه الصراعات الداخلية والاختلافات ، بدلاً من أن تؤدي إلى الانصهار فى بوتقة الحزب ، تؤدي إلى الانشقاق والتفرقة . (١)

وفى صدد تقويمه للتعددية الحزبية المصرية ، يشير " باري روبن " Barry Rubin إلى أن هذه التعددية فى صالح الحزب الحاكم . حيث إن النظام الحاكم ، ومن خلال هذه التجربة الراهنة للتعددية الحزبية في مصر ، نجح في ترويض المعارضة ، دون أن تنتقل هذه التعددية إلى الفعالية المفروضة . (٢)

من هنا يمكن الإشارة إلى أن التوصيف النظري الملائم لتجربة التعددية الحزبية المصرية تكمن فيما أطلق عليه بعض المنظرين من أمثال " ديفرجيه " " وألموند " مفهوم " الحزب المسيطر " Dominant Party ، حيث يوجد هناك حزب واحد متقدم ، بمساحة كبيرة علي كافة الأحزاب الأخرى ، التي تقف بعيدا ، وذلك في إطار من التعدد الحزبي . (٣)

وفي تفسير ملامح أزمة التعددية الحزبية فى مصر ، يشير " حسنين توفيق إبراهيم إلى أن التعددية الحزبية المصرية تعكس أزمة تاريخية ، لأن هذه العملية لم تؤد إلى حدوث تغيير جوهري داخل المجتمع المصري ، حيث هناك عدد من الأحزاب تفتقد إلى القوة ، وإلى الخطاب السياسي القوي ، الذي يفرض نفسه . إضافة إلى وجود جملة من الضوابط

١- أحمد حسن حسن ، الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني المصري ، مرجع سابق ، ص ١٣٩.

2 – Barry Rubin , Islamic Fundamentalism in Egyptian Politics , Op. Cit P. 23 .

٣- حول الرؤية النظرية للأحزاب السياسية في العالم الثالث ، انظر :

- أسامه الغزالي حرب ، الأحزاب السياسة فى العالم الثالث ، عالم المعرفة ، العدد ١١٧ ، المجلس القومى للثقافه والفنون والآداب ، الكويت ، سبتمبر ١٩٨٧ ، ص ١٣٠

السياسية والقانونية والإدارية التي تتكامل مع بعضها ، مما نتج عنه تفريغ هذه العملية من مضمونها الحقيقي . [١]

ويضيف " السيد يسين " أن ما يشهده المجتمع المصري هو تعددية مقيدة ، نتيجة لانتقال المجتمع المصري من السلطوية إلى التعددية بفعل تفاعلات وضغوط دولية وإقليمية ومحلية ، دفعت النظام السياسي المصري – علي غير اقتناع تام من قبل القائمين علي الحكم – إلى التحول نحو التعددية السياسية . [٢]

وفي هذا السياق نفسه ، تذهب " أماني قنديل " إلى أن الأحزاب السياسية في مصر ، ومن خلال تاريخ نشأتها حتى الآن ، تعكس ضآلة الشرائح التي تمثلها ، سواء في الطبقة العليا أو الطبقة المتوسطة ، ووفقاً لبيانات أعضاء الأحزاب السياسية في مصر ، يتضح أن الحزب الوطني يضم (٢,٥ مليون عضو) ، وتنتشر مكاتبه وقواعده في كافة المحافظات ، وهو الأمر الذي يعود بالطبع إلى العلاقة بين الحزب والحاكم والأجهزة الحكومية والإدارية . أما حزب الوفد يقدر عدد أعضاءه بحوالي (٢ مليون عضو) وله (١٦) فرعاً في محافظات الجمهورية ، أما حزب العمل الاشتراكي فإن حجم عضويته (٢٠٠,٠٠٠ عضو) ويمتد إلى جميع المحافظات . وأما حزب التجمع فإنه يضم (١٥٠,٠٠٠ عضو) عند تأسيسه . والحزب الناصري يعلن أن أعضاءه (٤٠٠,٠٠٠ عضو) . أما باقي الأحزاب فإن العضوية فيها محدودة للغاية ، تتراوح ما بين (٤٠٠٠) عضو [٣] .

ويتأكد ضعف الأحزاب المصرية وهشاشتها . من خلال أن هذه الأحزاب – باستثناء الحزب الوطني الحاكم – تقدم عدداً محدوداً من المرشحين في بعض الدوائر ، الأمر الذي يضعف فرصتها في الوصول إلى المجالس النيابية ، بعدد ملائم أو مناسب من الأعضاء ، ومن ناحية أخري لا تتوافر للأحزاب المصرية القدرة المالية اللازمة ، لدعم الحملات الانتخابية لمرشحيها ، الأمر الذي يجعل كل مرشح يعتمد علي إمكانياته الذاتية في حملته الانتخابية ، وهو ما يضعف من الثقة في قدرة الاحزاب السياسية المصرية ، علي المشاركة الفعالة في الانتخابات العامة ، ولعل ظاهرة الزيادة الكبيرة في أعداد المرشحين المستقلين

١– حسنين توفيق إبراهيم ، التطور الديمقراطي في الوطن العربي .. قضايا وإشكاليات ، السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة . أكتوبر ٢٠٠١ ، ص ١٠ .

٢– السيد يسين ، الحوار الحضاري فى عصر العولمة ، نهضة مصر ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ١٤٣

٣– أماني قنديل ، تطور لمجتمع المدني في مصر ، مرجع سابق ، ص ١٠٥ .

فى انتخابات عام ١٩٩٥م وانتخابات عام ٢٠٠٠م تقدم دليلاً واضحاً علي ضعف الأداء الحزبي في هذا المجال [١]

ومن خلال رصد واقع تجربة التعددية الحزبية في مصر ، يمكن الخروج بعدد من الملاحظات وذلك علي النحو التالي :

أولاً : إن عدد الأحزاب المصرية ، ورغم تزايده ، فإن أكثر من نصفها قد استمد شرعيته من خلال القضاء المصري ، وهذا يدل علي استقلالية القضاء المصري ، ويمثل هذا تطورا نحو الديمقراطية ، ومن ناحية أخرى فإن معظم الأحزاب السياسية التي نشأت وتأسست في ظل السنوات القليلة السابقة ، لا تملك فعاليات حزبية ، سواء بالتمثيل في البرلمان . أو بالتأثير علي صنع السياسات العامة ، أو داخل الطبقات وفئات المجتمع المصري .

ثانياً : محدودية تغلغل الأحزاب السياسية في القاعدة الشعبية ، سواء بحكم انخفاض العضوية أو الانتشار الجغرافي في المحافظات ، أو طبيعة الخطاب الاجتماعي والسياسي لبرامج الأحزاب .

ثالثا : غياب التمثيل الشرعي للأحزاب السياسية فى البرلمان . وضعف مفهوم تداول السلطة على مستوي الأحزاب ، إضافة إلى غياب الحوار الديمقراطي داخل الأحزاب السياسية من ناحيه وفيما بين الأحزاب وبعضها البعض من ناحية أخرى .

رابعاً : لقد جاء إقرار التعدية السياسية داخل المجتمع المصري منذ عهد الرئيس السادات كاستجابة لضغوط خارجية وعالمية ، إلا أن هذه التجربة لم تستفد من مجمل التحولات العالمية الراهنة ، في تأكيد وجودها وتغيير برامجها وخطابها السياسي ، باستثناء الحزب الوطني الذي يحاول – أخيراً – تجديد الحزب من حيث القادات الداخلية ، ومن حيث الخطاب السياسي له ، ويتضح هذا جلياً في المؤتمر السنوي للحزب الوطني .

١- انظر فى ذلك :

- محمد سعد أبو عامود ، تطوير الأداء الحزبى فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١٧٢ .

- مصطفى كامل السيد ، أزمة الأحزاب السياسية فى مصر ، مجلة الهلال ، العدد الأول ، يناير ٢٠٠٢ ، ص ٢٤ .

ثانياً : المجتمع المدني

من أهم تطورات المجتمع المدني المصري ، في ظل التحولات العالمية التي شهدها العالم منذ ثمانينيات القرن العشرين ، تسليط الضوء ، وإعادة طرح المجتمع المدني ودوره في عملية التحول الديمقراطي في المجتمع المصري ، وتد التعويل على أن المجتمع المدني إذا اتيحت له الفاعلية ، فإنه يؤدي دوراً مهماً في تدعيم وتطوير عمليات التحول الديمقراطي .[١]

ويستند أصحاب الرؤية السابقة على عدد من الأسانيد . لعل أهمها : ما يثيره عدد منهم حول العلاقة بين العولمة والدولة ، حيث إن العولمة قد أحدثت هزة عنيفة للمفهوم التقليدي للدولة بعناصره الثلاثة ؛ فواقعياً لم يعد الإطار المكاني (أى الإقليم) خاضعاً خضوعاً تاماً ومطلقاً لسيادة الدولة وسلطتها ، كما كان الحال من قبل ، كما أن العنصر السكاني لم تعد ارتباطاته ومصالحه محصورة في نطاق إقليم الدولة فحسب ، بل امتدت هذه الارتباطات والمصالح امتداداً أفقياً خارج إقليم الدولة ، كما أن السلطة السياسية التى استندت فى ممارسة القوة إلى مفهوم السيادة ، تواجه إشكالية تآكل السيادة التقليديه ؛ ففى ظل العولمة وآلياتها ومؤسساتها ، لم تعد السلطة السياسية مطلقة اليد في ممارسة بعض مظاهر السيادة التقليدية كفرض الضرائب وتحديد سعر الضريبة الجمركية . كما لم تعد مطلقة اليد فى استخدام العنف والقوة القهرية في مواجهة مواطنيها .[٢]

ويضاف لما سبق ، أن البنية التقليدية للدولة قد تعرضت لتغيير جذري ، حيث إن عمليات العولمة عملت على إعادة توزيع القوى بين الدولة والأسواق والمجتمع المدني . وعلى الرغم من أن الحكومات لم تفقد قدرتها الذاتية ، بصورة مطلقة ، على التحكم في عناصر قوتها في ظل العولمة ، إلا أنها وجدت – على الأقل – من يشاركها القيام بأدوارها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية ، وبشكل قد يكون أكثر فاعلية منها ، كل ذلك

١- نظر في ذلك :

- السيد ياسين ، الحوار الحضاري في عصر العولمة ، مرجع سابق ، ص ٢٥٨ .
- أماني قنديل ، تطور المجتمع المدني في مصر ، مرجع سابق ، ص ١١٣ .
- هويدا على ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي ، مرجع سابق ، ص ١٨٦ .
- تقرير الاستراتيجي للأهرام ، مرجع سابق ، ص ٢٨٥ .

٢- محمد سعد أبو عامود ، الوظائف الحديدة للدولة فى عصر العولمة ، مجلة الديمقراطية ، العدد الثالث ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، صيف ٢٠٠١ ، ص ٧٠ .

من خلال مؤسسات المجتمع المدني ، والتي تلقى كل التأييد من قبل المؤسسات العالمية ، والتي تجاوزت سلطتها الحدود الجغرافية ، في ظل ثورة الاتصالات والمعلومات . [١]

وفي إطار هذا السياق ، يمكن القول إن الدولة المصرية ، في ظل عمليات العولمة أكدت تحولها إلى سياسات النمو التابع للغرب – وكانت قد بدأت هذا التحول منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين – وتغيير وظائفها الاقتصادية الاجتماعية ، من جراء التحول إلى الحصول على موارد خارجية للتنمية ، تتسم بالطابع السياسي الظرفي ؛ مثل المعونات والمساعدات العربية الخليجية ، والغربية ، وأخرى تتسم بالطابع الريعي الذي يعتمد على التوافق والملاءمة مع التحولات الخارجية ، وهو ما ترتب عليه مجمل التحولات التي شهدها التكوين الاقتصادي المصري .

ومجمل هذه السياسات والظروف قد أدت إلى تغير مقومات شرعية الدولة الاجتماعية – الاقتصادية ، وإلى اهتزازها بشدة ، مثلما حدث في أحداث الأمن المركزي ١٩٨٦م ، وفي حوادث الصدام الدموي بين الجماعات الدينية المتشددة وجهاز الأمن منذ عام ١٩٩٢ ، وأخيرا ما عبر عنه الخلاف بين الشعب والحكومة ، فيما يخص العدوان على العراق عام ٢٠٠٣م. ومجمل ذلك يعبر عن ان الدولة في مصر بدأت تتخلى عن عدد من وظائفها ، وخاصة فيما يتعلق بدورها الاجتماعي ، تماشيا مع التحولات الاقتصادية التي شهدها العالم وهذا اصاب علاقتها بطبقات المجتمع المصري بشيء من التوتر . [٢]

من هنا فإن الدولة المصرية قد فقدت ، في ظل التحولات الراهنة ، قسطاً كبيرا من شرعيتها لدى أفراد المجتمع ، وهنا وجدت الحكومة المصرية نفسها واقعة بين نوعين من الضغوط ؛ التوسع والتدخل الأجنبي الذي تفرضه التحولات العالمية الراهنة من جهة ، والمعارضة القوية والدائمة للجماهير الشعبية من جهة أخرى . وهذا كله في ظل عدم فاعلية مختلف مؤسسات المجتمع المدني ، في خفض حدة هذه التوترات ، من خلال القيام بدورها كما ينبغي أن يكون ، بمعنى أن يعمل المجتمع المدني ، على أن يحل محل الدولة في أداء بعض الأدوار التي تخلت عنها . [٣]

١- محسن عوني ، العولمة ومستقبل الديمقراطية في الوطن العربي ، ندوة " موقع النظام العربي من النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين ، تحرير سمعان بطرس ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ . ص ٣٩٨ .

٢- أحمد ثابت ، أزمة الدور الاجتماعي للدولة في مصر ، ندوة " المجتمع المصري في ظل متغيرات النظام العالمي " ، مرجع سابق ، ص ٧٠ .

٣- المرجع السابق ، ص ٧٣ .

إلا أن ما سبق لا يخفي حقيقة مهمة ، وهى أن مجمل التحولات الخارجية والداخلية انعكست على حركة المجتمع المدني في مصر فى العقود الثلاثة الأخيرة ، حيث تطورت موسسات المجتمع المدني عددياً وكيفياً ، وشهدت حركة المجتمع المدنى ودورد – أحياناً – فاعلية داخل المجتمع المصري دفاعاً عن قضايا معينة . (١)

وتفصيل هذا التطور العددي لموسسات المجتمع المدني المصري ، يتمثل في أن العقود الثلاثة الأخيرة ، قد شهدت تزايداً في عدد النقابات المهنية من جانب ، وانفجار العضوية من جانب آخر . فقد تم تأسيس تسع نقابات مهنية ، خمس منها تأسست في عهد الرئيس " السادات" وهي نقابة الاجتماعيين (١٩٧٣م) ، ونقابة المهن التطبيقية (١٩٧٤م) ، ونقابة مصممي الفنون التطبيقية (١٩٧٦م) ، ونقابة النمريض (١٩٧٦م) . ثم أربع نقابات تأسست في عهد الرئيس " مبارك " ، وهي : نقابة المرشدين السياحيين (١٩٨٣ م) ، ونقابة الرياضيين (١٩٨٧م) ومستخلصي الجمارك (١٩٩٣م)،ونقابة العلاج الطبيعي (١٩٩٤م) ومن ثم بلغ عدد النقابات المهنية (٤٢) نقابة فى نهاية عام ١٩٩٩م . (٢)

ولقد أدت بعض هذه النقابات دوراً سياسيا خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين ، وبذلك تجاوزت هذه النقابات دورها التقليدي ، إلى أدوار جديدة تهتم فيها بالقضايا السياسية القومية ، وقضايا السياسة الخارجية ، ومن أهم النقابات التي تجاوزت دورها التقليدي ، تلك النقابات التي هيمن على مجالس إدارتها . رموز التيار الإسلامي ، ففي منتصف التسعينيات كان على قائمة التيار الإسلامي ، في مجلس نقابة الأطباء (٢٠) عضواً من إجمالي(٢٥) عضواً ، وفي المهندسين (٤٥) عضواً من إجمالي (٦١) عضواً ، وفي الصيادلة (١٧) عضواً من (٢٥) عضواً ، والمحامين (١٨) عضواً من (٢٥) عضواً والعلميين (١٧) عضواً من إجمالي (٢٥) عضواً في مجلس الإدارة ، وقد نتج عن ذلك أن واجهت الحكومة هذا التطور بالتضييق على تلك النقابات والعناصر الإسلامية ، وأحالتها إلى المحاكم العسكرية خلال سنتي ١٩٩٥ – ١٩٩٦م ، وإصدار أحكام بالسجن على عدد من أعضاء هذه النقابات ، ومازالت السلطة في مصر تمارس ضغوطاً

١- ناهد عز الدين ، المجتمع المدني ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ص ٨٢ – ٨٥ .

٢- أماني قنديل ، المجتمع المصري في مصر في مطلع ألفية جديدة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٩ .

على العناصر النشطة من الإخوان المسلمين ، بخاصة أن الاعتقالات - والتي بدأت منذ يونيو ٢٠٠٠م - مازالت تتواصل في عدد من المدن المصرية. (١)

وشهدت، الجمعيات الأهلية ، بوصفها أهم مؤسسات المجتمع المدني ، وأكثرها انتشارا تطوراً ملحوظاً في العقود الثلاثة الأخيرة ، حيث اتجه عدد الجمعيات الأهلية نحو التزايد ، رغم عدم تغير الإطار التشريعي واستمرار القانون (٣٢) ، فقد تزايدت من (٧٥٩٣) جمعية عام ١٩٧٦م إلى ما يقرب من ١٦ ألف جمعية مع بداية القرن الحادي والعشرين . ومن منظور التحليل الكيفي لهذا التطور . يلاحظ استجابة الجمعيات الأهلية ، بدرجة عالية من الفاعلية لكثير من القضايا الاقتصادية والاجتماعية ، التي ارتبطت بتسعينيات القرن العشرين علي وجه الخصوص ؛ ومنها الفقر والبطالة ، وزيادة حدة التفاوت ، والعشوائيات ، ثم التوجه نحو التركيز علي قضايا المرأة (خاصة بعد المؤتمر العالمى للمرأة عام ١٩٩٥) ، ويلاحظ من جانب آخر أن المبادرات التطوعية الأهلية في العقدين الأخيرين ، قد وضعت على جدول أعمال الرأي العام والحكومة ، قضايا جديدة لم تكن مطروحة من قبل ؛ أهمها : حقوق الإنسان ، والتى وصل عدد جمعياتها فى عام ٢٠٠٢م إلى (٣٢) منظمة ، بعد أن كانت منظمة واحدة عام ١٩٨٣م ، وعمالة الأطفال ، وقضايا حقوق الطفل .(٢)

وعلى الرغم مما حدث من تغيرات عميقة فى الأطر الاقتصادية الاجتماعية المصرية ، وكذلك التغييرات العاصفة فى الإطار العالمي والإقليمي ، إلا أن هناك حالة من الشك والحذر من تنامي الجمعيات الأهلية ، ويمكن تفسير ذلك بأن التحول نحو التعددية السياسية والديمقراطية المقيدة ، لم تكن المتغير الرئيسى وراء تشجيع الحكومة المصرية لهذه الجمعيات وأن السبب الرئيسي كان التحول إلى سياسات النمو الاقتصادي التابع ، المتمثل

١- أنظر فى ذلك :

- المرجع السابق ، ص ص ٢٩ - ٣٢ .

- متروك الفالح ، المجتمع والديمقراطية والدولة فى البلدان العربية ، مرجع سابق ، ص ص٩٩ - ١٠٠ .

ولمزيد من التفاصيل حول دور التنار الإسلامي داخل النقابات المهنية ، أنظر :

- أحمد حسين حسن ، الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني المصري ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٧ - ١٧٥ .

٢- أنظر فى ذلك :

- أماني قنديل ، المجتمع المدنى ، مجلة الديمقراطية ، العد التاسع ، مرجع سابق ، ص ٧٦ .

- أمانى قنديل ، سارة بن نفيسة ، الجمعيات الأهلية فى مصر ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ص ٤٨ - ٥٩ .

في عمليات الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي ، وما تم توقيعه من اتفاقيات مع كل من صندوق النقد والبنك الدوليين ؛ حيث انتعشت حركة الجمعيات الأهلية ، باعتبارها إحدى قنوات التخفيف من الانعكاسات السلبية لهذه السياسات اجتماعياً واقتصادياً . (١)

ولقد خاضت هذه الجمعيات معركة شديدة مع الحكومة ، دارت حول ضرورة تغيير القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٤ ، والذي يفرض رقابة مسبقة علي الجمعيات ، ورقابة لاحقة وكانت أهم آليات الجمعيات في هذه المعركة ؛ المؤتمرات وورش العمل ، ووسائل الإعلام وتعبئة الرأي العام ، والتحالف الواضح مع قوي خارجية ، ومؤسسات تمويل عالمية ، وقد أسفرت ضغوط هذه الجمعيات ، فى هذا الإطار ، عن صدور القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩م للجمعيات الأهلية ، والذي تجاوز كثيرا من سلبيات القانون السابق ، ولكن تم إلغاؤه لعدم دستوريته بحكم قرار المحكمة الدستورية العليا . بسبب عدم عرضه علي مجلس الشورى . واستمرت جهود الجمعيات نحو قانون جديد ، فمصدر القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠٢ ولائحته التنفيذية والذي تراجع كثيراً عن المكاسب التي تحققت من خلال القانون الأسبق . (٢)

من هنا فإن النظام الحاكم لا يظهر مستوي ذا شان ، عن التسامح إزاء الجمعيات الاهلية ودورها ، وهذا ما ترتب عليه حالة من الركود السياسي ، واحتقان النظام السياسي بشكل ملحوظ ، لا يتناسب مع الإسراع في عمليات التكيف الهيكلي ، وضمان الحريات الاقتصادية الفردية في التملك والاستثمار ، ولكن شهد النظام السياسي استمرار آليات الأمن والطوارئ ومن هنا فإن ما تم من إصلاحات سياسية يعبر في أعلي حالاته – على حد قول أحمد ثابت – عملية إصلاح ليبرالي بدون دمقرطة Liberalization Without Democratization حيث يعد إجراءً سياسيا شكلياً وفوقياً . وفي الوقت نفسه فهو شديد التوجس من المبادرات الذاتية للأفراد ، وقد تمت هذه الإجراءات ، من خلال إصدار قوانين ، أو إدخال تعديلات تشريعية دون خلق تغيير حقيقي في بنية السلطة ، أي استجابة للضغوط الخارجية والداخلية بتحولات سياسية ديمقراطية ، شكلياً ، من أجل إعادة إنتاج سلطوية

١- أحمد ثابت ، الدور السياسي الثقافي للقطاع الأهلي . مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ١٩٩٩ ، ص ٨١ .

٢- انظر في ذلك :

- سعد الدين إبراهيم ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر ، مرجع سابق ، ص ص ٤٧ – ٨٥

- نماء فؤاد عبد الله ، قانون الجمعيات الأهلية الجديد والمسار الديمقراطي في مصر ، المستقبل العربي ، العدد ٢٤٧ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص ص ٢٤ – ٢٦ .

جديدة ، تحفظ للنظام القائم استمراريته حيث مازالت الحكومة وسط هذه التحولات تحتفظ بكامل ما ورثته من تقاليد وممارسات ، تؤكد على وحدانية مصدر السلطة . [١]

وتمثل جماعات رجال الأعمال تجسيداً لمجمل التحولات الاقتصادية الأخيرة ، والتي بدأت في التكوين الاقتصادي المصري منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين ، لذلك فإن هذه الجماعات تعد استجابة إيجابية لتصاعد عمليات تعميق نمط الإنتاج الرأسمالى ، فهذه الجماعات ارتبطت – أولاً – بسياسة الانفتاح الاقتصادي ، وتجسد ذلك في قيام " المجلس المصري الأمريكي " بقرار رئيس الجمهورية عام ١٩٧٥م ، وتزايد عدد هذه المؤسسات – ثانياً – منذ تبني مصر لسياسات الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلى ، حتى وصل عددها عام ١٩٩٧م إلى إحدى عشرة جماعة ، لرجال الأعمال ، استمد بعضها شرعيته بقرار فوقي من رئيس الجمهورية (غرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة عام ١٩٨١م) واستمد البعض الآخر شرعيته من القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٤م . [٢]

وترتبط أهداف هذه الجماعات بشكل رئيسى بالتعبير عن مصالح الاعضاء ، والتأثير فى السياسة الاقتصادية ، لدعم حرية قوي السوق ، والإسراع بخطوات التحول الاقتصادي نحو الخصخصة . هذا ، وتعبر هذه الجماعات بالطبع عن الشريحة العليا من رجال الأعمال والمال والاقتصاد ، ويقدر أعضاء هذه الجماعات عام ١٩٩٧م بحوالى ١٥,٠٠٠ عضو. [٣]

ولقد استفادت مثل هذه الجماعات من المناخ الاقتصادي – السياسي المواتي لها ولمصالحها ، ونجحت في تحقيق وجود اقتصادي وسياسي متزايد لها داخل المجتمع المصري [٤] ، ويمكن التدليل علي التصاعد السياسي لرجال الأعمال ، من خلال نتائج انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠م ، حيث استحوذ رجال الأعمال ، والأعمال الحرة على جانب

١- أحمد ثابت ، الدور السياسى النقابى للقطاع الأهلي ، مرجع سابق ، ص ٨٣ .

انظر أيضاً :

- جراهام كرو ، الاجتماع المقارن والنظرية الاجتماعية ...ما بعد الثلاثة عوالم ، ترجمة جمال أبو شنب ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٦٧ .

٢- لمزيد من التفاصيل حول دور جماعات رجال الأعمال في النظام السياسى المصري ، انظر :

- مصطفي كامل السيد ، المجتمع والسياسة فى مصر ... دور جماعات المصالح فى النظام السياسى المصري ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ص ٥٣ – ٨٦ .

٣- أمانى فندبل ، تطور المجتمع المدني فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ .

٤- السيد عليوة ، حكومة الغد : طريق الإصلاح السياسي والديمقراطى في مصر ، مرجع سابق ، ص ١١٢

مؤثر من بين أعضاء المجلس ، حيث وصل عددهم إلى (٧٧) عضواً ، يشكلون ١٧ % من أعضاء المجلس . [١]

ولكن من الملاحظ أن مثل هذه الجماعات قد لا تؤدي دوراً مهماً في دعم حركة المجتمع المدني ، وعملية التحول نحو الديمقراطية ، وذلك يرجع إلى انسجام مصالح مثل هذه الجماعات مع أهداف النظام الحاكم ، الذي يتجه نحو إقرار الحرية الاقتصادية ، وتدعيم الملكية الخاصة ، إضافة إلى أن هذه الجماعات تمتلك العديد من الآليات ، التي قد تساعدها في تحقيق أهدافها ، دون الدخول في خلاف مع النظام الحاكم . [٢]

وفيما يتعلق بالنقابات العمالية ، يلاحظ أنه على ضوء التحولات التى شهدها التكوين الاقتصادي المصري ، شهدت طبقة العمال في مصر ضغوطاً وتوترات عنيفة . بالنظر إلى تناقض المصالح بين العمال والتوجهات الاقتصادية الجديدة ، نحو الملكية الخاصة وعمليات الخصخصة . والوضع القائم يعكس ثلاث أزمات شهدتها النقابات العمالية : [٣]

الأولى : التداخل والهيمنة من جانب السلطة التنفيذية على الاتحادات العمالية .

الثانية : اختلاف مصالح العمال تجاه السياسة الاقتصادية ، وصعوبات تمثيل المصالح .

الثالثة : عدم فعالية النقابة ، ويدلل على ذلك ان أغلب الاضطرابات والاحتجاجات العمالية مصدرها خارج التنظيم النقابي . وهكذا فإن هناك العديد من الإشكاليات التى تواجه الحركة العمالية ، ومستقبل دورها ، ووزنها في صنع السياسات الاقتصادية ، وقدرتها على تمثيل مصالح العمال المتضاربة .

١- محمد السويدة ، البنية السياسية والاجتماعية لمجلس ٢٠٠٠ ، الديمقراطية ، العدد الأول . مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، شتاء ٢٠٠١ ، ص ٧٨ .

٢- انظر في ذلك:

- أماني قنديل ، المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة ، مرجع سابق ، ص ص ٣٦ - ٣٧ .

- أحمد حسين حسن،الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني المصري ، مرجع سابق ، ص ١٤٥.

٣- انظر في ذلك :

- أماني قنديل ، المجتمع المدنى في مصر مطلع ألفية جديدة ، مرجع سابق ، ص ٣٧ .

- عبد الباسط عبد المعطي ، الطبقة العامة المصرية ، أحوال مصرية ، العدد الرابع عشر مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، خريف ٢٠٠١ ، ص ص ٣٤ - ٤١ .

- مصطفى كامل السيد ، النشأة المتأزمة للمجتمع المدنى فى مصر ، ندوة " في ظل متغيرات النظام العالمى " ، مرجع سابق ، ص ١٢٨ .

ثالثاً : حقوق الإنسان وحرياته

لقد شهدت قضايا حقوق الإنسان وحرياته ، تطوراً عظيماً ، مع بداية التحولات الاقتصادية والسياسية والثقافية ، التي بدأ يشهدها العالم منذ ثمانينيات القرن العشرين ، وذلك من منطلق أن من الممكن تفسير الانهيار الأيديولوجي السريع للكتلة الاشتراكية ، بوصفه تطوراً مهماً في الوعي بحقوق الإنسان ، حيث عبر هذا الانهيار ، عن أنه من الصعب اختزال الإنسان في احتياجاته المادية فحسب ، وأكد هذا الانهيار على أن مجموعة الحقوق الأساسية للإنسان والتي تجسد الديمقراطية، إنما تمثل حاجة إنسانية شاملة . (١)

وقد شهد الوطن العربي ، بدوره تجارب عديدة حاولت أن تعترض مبدأ حقوق الإنسان ، ولكن هذه التجارب انتهت إلى إخفاق ، لا يقل دوياً عما حدث في الكتلة الاشتراكية ، ففي وقت ما كانت بعض تجارب الحكم في الوطن العربي ، تدعو إلى إرجاء حق الإنسان في الديمقراطية وحرية التعبير والتعددية السياسية والفكرية ، بحجة أن النظام يحشد جميع القوى من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية ، والتى كانت تقدم للناس بوصفها شرطاً ضرورياً لجميع الحريات الأخرى ، وقد أخفقت هذه التجارب ، لأنها حاولت أن تقيم تعارضاً مصطنعاً بين مجموعة من العناصر التى ينبغى أن تتضافر معا فى كل متكامل لحقوق الإنسان . (٢)

وفى إطار ما تحمله دعاوى العولمة ، ومع ثورة الاتصالات والمعلومات ، يفقد الحكام في أي بلد من بلاد العالم ، القدرة على إخفاء حقيقة التطورات والممارسات التي تجري داخل مجتمعاتهم ، خاصة تلك الممارسات الخاصة بانتهاك الديمقراطية وحقوق الإنسان ، ومن ثم فقد يترددون في ممارسة أفعال ، من شأنها تشويه صورتهم في الخارج ، مع احتمال خلق رأي عام عالمي مضاد لهم ، وكل هذا يسهم في تقليل فرص نجاح الأنظمة الشمولية ، وهذا بدوره قد يدفع الحكام إلى تخفيف القيود المفروضة على حقوق الإنسان وحرياته ، في الوقت الذي أصبحت فيه هذه الحريات متوافرة له على نطاق كوني . (٣)

١- فؤاد زكريا ، رؤية عامة للأبعاد الثقافية والحضاريه لحقوق الإنسان ، ورقة مقدمة لندوة " الأبعاد الثقافية لحقوق الإنسان في الوطن العربى " ، تحرير عبد الله أحمد النعيم ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ١٣٥ .

٢- المرجع الساق ، ص ١٣٧ .

٣- انظر فى ذلك :

- هناء الجوهري ، استجابات الشباب المصري لشبكه الإنترنت ، ندوة " الشباب ومستقبل مصر " ، مرجع سابق ، ص ٤٣٢ . =

وفي إطار النظام العالمي الجديد ، تزايدت أوجه الربط بين حقوق الإنسان وحرياته ، وبين العديد من المساعدات الاقتصادية التي تقرها العديد من المنظمات العالمية ، إضافة إلى الربط بين هذه الحقوق وبين الانضمام للتكتلات العالمية واتفاقيات المشاركة ، وهذا يعبر عن توجه عالمي ، نحو دعم عمليات الأخذ بضرورة الاهتمام بحقوق الإنسان وحرياته ، وخاصة في دول العالم الثالث . (١)

من هنا فإن مجمل التحولات العالمية الراهنة ، تفرض على مجتمعات العالم العربي التعامل الإيجابي مع قضايا حقوق الإنسان وحرياته ، وذلك من خلال تدعيم هذه الحقوق وضمانها ، وبناء وعي وطني وإنساني يستند عليها ، لأن التعامل بشكل مشوه مع هذا التوجه العالمي من قبل أي مجتمع ، سيترتب عليه أن يكون مصيره ، العبث في زقاق التاريخ ، بينما بقية الإنسانية من حوله منطلقة بالفعل على الطريق السريع العام لهذا التاريخ . (٢) وهنا يثار تساؤل مهم هو : إلى أي مدى تعاملت مصر بإيجابية مع هذه الدعوة العالمية ؟ وهل توافرت للإنسان المصرى مختلف حقوقه وحرياته ، وضمانات ممارسة هذه الحقوق والحريات ؟

ونتيجة لمثل هذا التوجه ، يلاحظ أن النظام السياسى المصري قد وقع على مختلف الاتفاقيات العالمية التي اختصت بقضايا حقوق الإنسان وحرياته ، إضافة إلى ان المجتمع المصري عكس تطوراً إيجابياً في هذا الصدد ، تمثل في تزايد أعداد المنظمات المهتمة بالدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته ، وذلك بدءاً منذ ثمانينيات القرن العشرين حتى الآن ، ولقد وصل عدد هذه المنظمات إلى (١٨) منظمة لحقوق الإنسان ، والغالبية العظمى منها مسجلة كشركة غير ربحية في إطار القانون المدنى . (٣)

= – حسين توفيق إبراهيم ، النظام الدولي الحديد ، مرجع سابق ، ص ١٩٦ .

– رأفت رضوان ، النظام الدولى الجديد للمعلومات ، مرجع سابق ، ص ١٤ .

١– انظر في ذلك :

– سمير أمين ، مناخ العصر ، مرجع سابق ، ص ٧٦ .

– نبيل على ، الثقافة العربية وعصر المعلومات ، مرجع سابق ، ص ٨٧ .

– محمود علم الدين ، ثورة المعلومات ووسائل الاتصال ، مرجع سابق ، ص ١١٠ .

٢– سعد الدين إبراهيم ، الخروج من زقاق التاريخ ، مرجع سابق ، ص ١٠ .

٣– أماني فنديل . تطور المجتمع المدنى في مصر ، مرجع سابق ، ص ١٠٨ .

ويحدد " السيد يسين " أهم عيوب التطور السابق الذي شهده المجتمع المصري منذ ثمانينيات القرن العشرين فيما يلي : [١]

(١) أن أصحاب المؤسسات المهتمة بحقوق الإنسان في مصر ، أصبحوا يهدفون إلى التربح من وراء التمويل الأجنبي على حساب الخدمة الحقيقية للمجتمع .

(٢) أن هناك العديد من القيود الجسيمة التي تضعها الحكومة والسلطة على حركة مثل هذه المنظمات بما يوفر حماية المصالح الداخلية للمجتمع .

وفى هذا السياق نفسه ، يشير تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، إلى أن الحكومة المصرية قد استجابت بشكل إيجابي ، مع التحولات العالمية ، نحو التأكيد على حقوق الإنسان من خلال توقيع الحكومة المصرية على مختلف الاتفاقيات الدولية ، التى تختص بإقرار حقوق الإنسان وحرياته ، إلا أنه مازال هناك العديد من معوقات تجذير الإيمان بحقوق الإنسان وحرياته ، منها معوقات اجتماعية مرتبطة بمعدلات التعليم وانتشار الأمية ، وطبيعة الثقافة السياسية لدى الأفراد في المجتمع المصري ، يضاف لذلك معوقات أخرى كاستمرار العمل بقانون الطوارئ ، ووجود عدد من القوانين التي قد تضيق من مساحات الحرية ، وهذا كله يجعل من الاهمية أن تعمل السلطة السياسية المصرية ، على دفع عملية التقدم والتطور بمستوى اهتمامها بقضايا حقوق الإنسان وحرياته . [٢]

ويتفق عدد من الباحثين على أن هناك اهتماما عالمياً بقضايا حقوق الإنسان وحرياته ، وهناك توجه عالمي إيجابي يساعد على إطلاق إبداعات الفرد ومبادراته وتحرره من القيود القانونية أو السياسية ، التي تحد من حرياته وانطلاق مهاراته وأفكاره ، إلا أن هذا الاتجاه العالمى لم يجد صدى كبيراً لدى المجتمع المصرى ، حيث اصطدمت قضايا حقوق الإنسان في الواقع الاجتماعي المصري بالعديد من العقبات ، التي تركت تداعياتها السلبية على مقدار التحول الإيجابي وسرعته ، نحو تجذير حقوق الإنسان وإطلاق حرياته في المجتمع المصري إلا أن ذلك لا يخفي أن هناك اهتماماً . وإن كانت درجة هذا الاهتمام لا تتناسب مع أهمية هذه الحقوق وضرورتها من أجل تنمية ورقي وتطور المجتمع المصري.[٣]

١- السيد يسين ، الحوار الحضاري في عصر العولمة ، مرجع سابق ، ص ٢٣١ .

٢- تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان،" حقوق الإنسان في الوطن العربي"، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٢٣٢.

٣- انظر فى ذلك : - مجموعة من الباحثين ، تجذير الفكر السياسى في إطار الديمقراطية وحقوق الإنسان ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، القاهرة ، ١٩٩٦ . ص ٣٠ .

- عائشة شكر ، تعبير البنية المجتمعيه وتأثيره على السحصبة المصرية في ضوء التحولات الثقافية ، بقاربر بحث التراث والتغير الاجتماعي ، الكتاب الأول ، مرجع سابق ، ص ص ٣٠٢ - ٣٠٣ .

ثالثاً : مستقبل الديمقراطية في ظل التحولات العالمية الجديدة

إذا كان من الأهمية رصد واقع الديمقراطية في ظل هذه التحولات ، فإن هذه التحولات أيضا قد خلقت أهمية قصوى لضرورة تحديد ودراسة مستقبل الديمقراطية ، لأن هذه التحولات خلقت العديد من التحديات ، التي يتعين علي المجتمع المصري مواجهتها ، ليس فيما يتعلق بالديمقراطية فحسب ، وإنما تمتد هذه التحديات لتطول مختلف جوانب الحياة الاجتماعية داخل المجتمع المصري .

من هنا فإنه يتعين علي كل دولة أن تمتلك خريطة واضحة للعالم والتضاريس لمواجهة مختلف التحديات المستقبلية ، التي يفرضها الوضع العالمي الراهن ، ولاشك في أن الدولة التي لا تمتلك مثل هذه الخريطة ولا تخطط لها ، يكون مستقبلها محاطاً بالعديد من المخاطر ؛ لأن المستقبل في هذه الحالة لا يخرج عن أحد احتمالين ، حددهما " إبراهيم العيسوي على النحو التالي : [١]

الاحتمال الاول : أن يأتي المستقبل محصلة لعوامل عشوائية متضاربة . ليست من صنع العقل والتدبير والمصلحة الوطنية .

الاحتمال الثاني : أن تتحكم في تشكيل هذا المستقبل قوى خارجية ، لا يهمها من مستقبل هذه الدولة ، إلا ما يخدم مصالحها هي ، سواء أكانت هذه المصالح متوافقة مع مصالح الأفراد في هذه الدولة أم لم تكن . وفي كلتا الحالتين يصبح مستقبل هذه الدولة مرهوناً بمقادير خارجية أو مصالح أجنبية .

مما سبق ، فإن الدراسة الراهنة تحاول رصد أهم التحديات التي خلقتها التحولات العالمية الراهنة ، لمحاولة الوصول إلى سيناريوهات مستقبل الديمقراطية في مصر ، في ظل هذه التحديات .

(١) التحولات الاقتصادية الجديدة

فرضت التحولات العالمية التي شهدها العالم منذ ثمانينيات القرن العشرين ، النظام الرأسمالي بوصفه نظاماً اقتصادياً عالمياً يجب أن تأخذ به مختلف دول العالم ، ولأن الدول العربية ، ومنها مصر ، قد تركت أزماتها الاقتصادية ، دون معالجة ، ودون تدخل حقيقي لتجاوز هذه الأزمات – فإن هذه الدول ، ومن منطلق علاقات التبعية الاقتصادية التي تربطها مع دول المركز الرأسمالي ، وجدت أن الحل الوحيد لتجاوز أزماتها الاقتصادية ، هو تنفيذ مختلف السياسات الاقتصادية التي فرضتها دول المركز الرأسمالي ، من خلال المؤسسات

١- إبراهيم العيسوي ، الدراسات المستقبلية ومشروع مصر ٢٠٢٠ ، منتدى العالم الثالث ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٤ .

الاقتصادية العالمية ، من هنا جاء تبني مصر لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلى وتحرير الاقتصاد والاندماج في السوق الرأسمالية العالمية . [١]

مما سبق فإن الدراسة الراهنة تحاول الكشف عن طبيعة ومحددات العلاقة بين سياسة الإصلاح الاقتصادي التي أخذت بها مصر من ناحية ، ومستقبل عملية التحول الديمقراطى فى النظام السياسي المصري من ناحية أخرى ، وهل تخلق هذه السياسات الاقتصادية الجديدة البيئة الملائمة لمستقبل أفضل للديمقراطية ؟ أم أن هذه السياسات سوف تخلق العديد من التحديات التي سوف تعوق الديمقراطية فى مصر ؟

(٢) وضعية الولايات المتحدة في النظام العالمي

ترتب علي انهيار الكتلة الاشتراكية ، اختفاء الاتحاد السوفيتي وتفككه بوصفه دولة عظمى ، وهذا ما يعد عملية فريدة ، وفي الوقت نفسه تابع العالم عملية تاريخية أخرى ، بالقدر نفسه من الندرة ، وهى تعاظم نفوذ دولة عظمي ، أخذت في التفرد والهيمنة على الشأن العالمي ، فمع انحسار وتفكك الاتحاد السوفيتى وانشغاله بهمومه الداخلية ، كانت الولايات المتحدة تحقق أكبر قدر من الانتشار العالمي،وتحقق أكبر قدر من النجاحات والانتصارات السياسية والعسكرية ، وتستغل مجمل التحولات العالمية ، لتزيد من صعودها ، وتدعم سيطرتها باعتبارها دولة عظمى وحيدة فى العالم .[٢]

ومن الإعلان الأمريكي بقوتها وسيطرتها علي العالم ، ظل هناك اختلاف قائم بين الباحثين حول مسألة القطبية في النظام العالمي الراهن ، وذلك بين فريقين ؛ فريق يؤكد على أحادية القطبية ، وفريق ثان يؤكد علي تعدد الأقطاب ، إلا أن أحداث يوم الثلاثاء الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ، وتداعياتها وموقف الولايات المتحدة منها ، وتعاملها معها ، أكد بما لا يدع مجالاً للشك علي قوة وسطوة وهيمنة الولابات المتحدة في صناعة القرارات العالمية ، خاصة عندما رفعت شعار " من ليس معنا فهو ضدنا " . [٣] وتمخض

١- برهان غليون ، الديمقراطية المفروضة والديمقراطيه المختارة .... الخيارات العربية الراهنة في الانتقال إلى الديمقراطية ، مرجع سابق ، ص ١٤٤ .

٢- سيد أبو ضيف أحمد ، الهيمنة الأمريكية : نموذج القطب الواحد وسيناريوهات النظام العالمي الجديد ، عالم الفكر ، المجلد ٣١، العدد الثالث ، المجلس الوطني للثقافة والآداب ، الكويت ، يناير ٢٠٠٣ ، ص ١١ .

٣- لمزيد من التفاصيل حول أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ، انظر :

- السيد يسين ، العلاقات الدولية بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ، السياسة الدولية ، العدد ١٤٧ ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، يناير ٢٠٠٢ ، ص ١٦٢ .

- مجموعة باحثين ، فارعة سبتمبر ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٨٥ - ٩٠ .

عن أحداث سبتمبر ، أن أعلنت الولايات المتحدة ، أن محاربة الإرهاب دعوة عالمية ، ويجب علي كل الدول تأييدها ، وهذا في حد ذاته يمثل ذريعة قوية للتدخل العسكري في أي دولة [١] .

يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة ربطت فيما بين غياب الديمقراطية الحقيقية في معظم دول الشرق الأوسط ، الإرهاب الذي يهدد المصالح الأمريكية في تلك المنطقة ، ويهدد الأمن القومي الأمريكي ، ولذلك جاء الإعلان الأمريكي عما عرف " بالمبادرة الأمريكية للديمقراطية في العالم العربي " [٢] .

من هنا اعتمدت الولايات المتحدة علي دعوتها العالمية لمحاربة الإرهاب ، كوسيلة وكعامل دفعها للحرب التي خاضتها في أفغانستان ، وها هى تعتمد علي دعوتها للديمقراطية وضرورتها في الشرق الأوسط ، لتبرير حربها ضد العراق ، والتى خاضتها بمساندة بريطانيا في ظل عدم شرعية دولية ، تحت شعار إسقاط نظام الحكم الاستبدادي " لصدام حسين " وإقرار الديمقراطية في العراق . [٣]

ولم تكن مصر بعيدة عن تدخل الولايات المتحدة فى الشئون الداخلية للمجتمع المصرى طوال السنوات القليلة الماضية ، فتحت شعار حقوق الإنسان والأقليات في مصر أثارت الولايات المتحدة العديد من القضايا المرتبطة بحقوق الأقباط في المجتمع المصري ، وتحت شعار الديمقراطية والمجتمع المدني ، اعترضت الولايات المتحدة ، وبشكل حاد ، على القانون الجديد للجمعيات الأهلية في مصر ، واعتبرت هذا القانون مقيداً لحركة المجتمع المدني المصري [٤] .

١- عبد الإله بلقزيز ، التطورات الأخيرة فى الولايات المتحدة الأمريكية وانعكاساتها العربية ، المستقبل العربى ، العد ٢٧٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، أكتوبر ٢٠٠١ ، ص ٤٦ .

٢- لمزيد من التفاصيل حول المبادرة الأمريكية للديمقراطيه فى العالم العربى ، أنظر :

- هالة مصطفي ، المبادرة الأمريكية للديمقراطية في العالم العربي ، الديمقراطية ، العدد التاسع ، مرجع سابق ، ص ص ٥ - ٨ .

٣- لمزيد من التفاصيل حول الأهداف الأمريكية من وراء غزوها وحربها للعراق ، انظر :

- سعيد رفعت ، التصور الأمريكي الجديد للمنطقة وموقع العرب فيه ، شئون عربية ، العدد ١١٢ ، شتاء ٢٠٠٢ ، ص ص ٦ - ٩ .

٤- ثناء فؤاد عبد الله ، قانون الجمعيات الأهلية والمسار الديمقراطي في مصر ، مرجع سابق ، ص ص ٣٢ - ٣٤ .

وكذلك تدخلت الولايات المتحدة ، فيما اتصل بقضية مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية [١] . بل امتدت صورة تدخلات الولايات المتحدة إلى أبعد من ذلك ، عندما تدخلت لمنع بث العمل الدرامي " فارس بلا جواد " ، هذا العمل الذي آثار العديد من مظاهر الجدل حوله ، لأنه يتطرق للبروتوكولات الصهيونية ، وهذا يعكس أن المجتمع المصري ليس ببعيد عن تدخلات الولايات المتحدة ، في حالة وجود الذريعة القوية لهذا التدخل ، بأي صورة من صور تدخلاتها . [٢]

وفي ظل هذه التحديات التي خلقتها وضعية الولايات المتحدة الأمريكية ، تطرح الدراسة الراهنة العديد من التساؤلات حول دور الولايات المتحدة ومستقبل الديمقراطية في مصر ، ومن هذه التساؤلات : إلى أي مدي تهتم الولايات المتحدة بالديمقراطية في مصر ؟ وما هي أسباب هذا الاهتمام وأهدافه وآلياته ؟ وهل من الممكن أن تؤدي الولايات المتحدة دوراً في تحديد مستقبل الديمقراطية في مصر ؟

ولا شك في أهمية مثل هذه التساؤلات في ظل وضعية الولايات المتحدة في النظام العالمي وسياساتها تجاه المنطقة العربية من ناحية ، وفي ظل علاقات التبعية التي تربط النظام السياسي المصري بالنظام الأمريكي من ناحية أخري ، كل هذا وغيره يضفي أهمية كبيرة علي مثل هذه التساؤلات في ظل الوضع العالمي الراهن .

(٣) ثورة الاتصالات والمعلومات

حظيت ثورة الاتصالات والمعلومات ، والآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية المترتبة عليها ، باهتمام مختلف الباحثين ، وذلك لعمق التحولات والتغييرات المترتبة علي هذه الثورة ، ونظراً لهذه الأهمية التي تحتلها ثورة الاتصالات والمعلومات في عالمنا الراهن ، فإن هناك عدداً من الباحثين في علم الاجتماع داخل الولايات المتحدة الأمريكية ، قد دشنوا لفرع جديد داخل العلم الاجتماعي هدفه الأساسي دراسة التغير الاجتماعي الناشئ نتيجة تطبيقات ثورة الاتصالات والمعلومات ، وأطلقوا علي هذا الفرع

١- مبروك الفالح ، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية ، مرجع سابق ، ص ١٠٣ .

ولمزيد من التفاصيل حول صور التدخلات الأمريكية في شئون المجتمعات العربية ، انظر :

- سمير أمين ، النزعة العسكرية الأمريكية في النظام العالمي الجديد ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .

- عبد الخالق عبد الله ، العالم المعاصر والصراعات الدولية ، مرجع سابق ، ١٨٠ .

٢- أحمد يوسف أحمد ، فارس بلا رسالة ... تأملات في ثقافة التحرر الوطني ، مجلة الهلال ، العدد الأول ، يناير ٢٠٠٣ ، ص ٦٣ .

الجديد مصطلح Social Informatics ، بمعني " المعلوماتية الاجتماعية " أو " اجتماعيات المعلوماتية " أو " سوسيولوجيا المعلوماتية " [١] .

وتمثل الأبعاد والآثار السياسية لثورة الاتصالات والمعلومات ، أهمية كبيرة . خاصة فى دول العالم العربي ومنها مصر ، لأن هذه الثورة لا تنطوي علي إيجابيات لجميع الدول بالقدر نفسه – خاصة من وجهة نظر الأنظمة الحاكمة – لأن الاستفادة الكبيرة من هذه الثورة . سوف تكون في صالح دول المركز الرأسمالي ، القادرة علي تحقيق التوظيف الجيد لهذه الثورة سياسياً ، وأهم هذه المعوقات يتمثل في النخب الحاكمة . والتي تتعامل مع هذه الثورة بحذر وخوف لما يمكن أن تؤدي إليه من فقدان هذه النخب لسيطرتها علي مجتمعاتها إضافة إلى افتقاد هذه النخب متطلبات دخولها القرن الحادي والعشرين ، وكيفية الاستفادة من هذه الثورة في تحقيق حاجات سكان دولهم ، لأن هذا يتطلب من هذه النخب توفير العديد من الشروط الاقتصادية والسياسية والثقافية ، بصورة أعمق من مجرد استيراد تطبيقات هذه الثورة . ومجمل هذه الشروط تكمن في توفر منظومة خصائص . وقيم مجتمعية . تبدأ بمناخ سياسي ديمقراطي مشجع للحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان [٢] .

ويضاف لما سبق ، حالات الخوف من هذه الثورة وتطبيقاتها داخل المجتمع ، لما تلقي به من تداعيات علي النظم السياسية ، ومجمل هذه التداعيات قد تكون في غير صالح نظم الحكم الاستبدادية ، ولذلك تعرض الدراسة الراهنة – فيما يلي – أهم الرؤى التي حاولت رصد أهم التداعيات السياسية لثورة الاتصالات والمعلومات ، وذلك علي النحو التالي :

أولاً : في ظل ثورة الاتصالات والمعلومات ظهرت وسائل جديدة ، ومخترعات مهمة سهلت من تدفق المعلومات ، وحرية انسيابها ، على النحو المتواجد في شبكات المعلومات الدولية ، مثل الانترنت ،إضافة إلي أنة بدأ العمل في بناء شبكة معلومات دولية ، أحدث

١- انظر فى ذلك :

– أحمد محمد صالح ، تأثير ثورة الاتصالات والمعلومات على المجتمع ، الهلال ، العدد ١٠ ، أكتوبر ٢٠٠١ ، ص ص ٨٠ – ٨١ .

– سعد غالب ياسين ، المعلوماتية وإدارة المعرفة : رؤيا استراتيجية عربية ، المستقبل العربي ، العدد ٢٦٠ مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، أكتوبر ٢٠٠٠ ، ص ١١٩ .

– نبيل على ، العرب وعصر المعلومات ، مرجع سابق ، ص ٢٥٢ .

- James Watson , Anne Hill , Dictionary of Media and Communication Studies , Arnold Press . London , 2000 , P. 151 .

٢- أحمد محمد صالح ، هوس الإنترنت وتداعياتها الاجتماعية والسياسية ، كتاب الهلال ، العدد ٦١٥ ، مارس ٢٠٠٢ ، ص ص ٤٦٤ – ٤٦٥ .

وأقوى ، لتناسب القرن الحادي والعشرين ، تترجم الحرية الكاملة وتدار بديمقراطية واسعة ولا تعرف الرقابة وتعادي المركزية ، والي جانب شبكات المعلومات طغت أساليب الإعلام الالكترونية ، وخصوصاً البث المباشر . عبر شاشات التليفزيون ، والمحطات الفضائية العاملة على الأقمار الصناعية ، وأنشطة الليزر والكوابل ، فإذ بها تشكل الوسيلة الإعلامية الأحدث والأقوى تأثيراً ، وليس فقط في توجيه الرأي العام ، بل وفي صنع السياسات ، وتشكيل المواقف وترتيب الأولويات والاهتمامات أيضاً . من هنا فان هذه الثورة سوف تلقى بتداعياتها علي علاقة المجتمع والدولة ، فمن ناحية العلاقة بين المواطن والدولة ، يلاحظ أن الأعلام العولمي الآن يحاصر جموع المواطنين في أي مجتمع ، ومن كل اتجاه ، بتقديم حقائق جديدة له قد يتجاهلها الإعلام المحلي ، ومن شأن هذه الحقائق أن تؤثر علي علاقة المواطن بالدولة ، بحيث يمكن القول إن الإعلام العولمي – ومن خلال ما يبثه من مفاهيم الديمقراطية والحرية والمشاركة ، وتأكيده علي المشروع الخاص – يمكن أن يعمل على تغير الأفراد ونظرتهم وعلاقتهم بالعمل السياسى .[١]

ثانياً: مع ثورة الاتصالات والمعلومات اتسعت حقوق المواطن ، ولم يعد بوسع الدولة الحد منها حتى لو لم تعترف رسمياً بهذه الحقوق ، لأن هذا التجاوز المعلوماتي لحدود الدولة أسهم في إعادة تنظيم الشعوب وترابطها بعضها ببعض بأساليب الكترونية ، وليس بالجوار الجغرافي ، وليس بالثقافة الوطنية القومية الواحدة فقط ، وهذا عمل على زيادة إدراك ومعرفة الأفراد لحقائق كثيرة ، في ظل تضاؤل سلطة الدولة وهيمنتها ، وهذا طرح إشكالية الأمن القومي ، والذي يتعرض للاختراق في ظل هذه الثورة . وهنا يمكن التأكيد على أن السبيل الوحيد لحل إشكالية العلاقة بين تزايد معرفة الأفراد لمختلف الحقائق المرتبطة بالقضايا الاجتماعية المختلفة لمجتمعهم والأمن القومي ، هو التزام نظم الحكم بقواعد الممارسة الديمقراطية والسعي نحو تعميقها ، وتقوية كل مؤسسات المجتمع السياسي خاصة والمجتمع المدني بصفة عامة .[٢]

ثالثاً : يشير عدد من الباحثين ، إلى أنه مع ثورة الاتصالات والمعلومات ، يفقد الحكام في دول الجنوب ، القدرة على إخفاء حقيقة التطورات والممارسات التي تجري داخل

١- فاطمة الفليني ، دور الإعلام التليفزيوني في تدعيم قيم العولمة الثقافية لدى الشباب ، مرجع سابق ، ص ص ٣٧٤ – ٣٧٥ .

٢- جمال علي زهران ، ثورة المعلومات بين امن وسيادة الدولة ، الديمقراطية ، العدد السادس ، مرجع سابق ، ص ٤١ . انظر أيضاً :

– نبيل علي ، العرب وعصر المعلومات ، مرجع سابق ، ص ٢٧٢ .

مجتمعاتهم ، وخاصة تلك الممارسات الخاصة بانتهاك الديمقراطية وحقوق الإنسان ، ومن ثم فقد يترددون في ممارسة أفعال مثل تلك ، والتي من شأنها تشويه صورتهم في الخارج ، مع احتمال خلق رأي عام عالمي مضاد لهم ، وكل ذلك يسهم في تقليل فرص نجاح النظم الشمولية ، وهذا بدوره قد يدفع حكام دول الجنوب إلى تخفيف القيود المفروضة على الديمقراطية وأبعادها المختلفة ، لأنه ليس هناك جدوى من تقييد حريات الأفراد ، في الوقت الذي أصبحت هذه الحريات متوافرة لهم على النطاق الكوني . [١]

رابعاً : تلقى ثورة الاتصالات والمعلومات بتداعياتها على العملية السياسية ، وذلك من خلال عنصرين هما . [٢]

١- تدعيم معايير الاتصال من أعلى إلى أسفل ، فى إطار العملية السياسة ، وذلك من خلال تدعيم التواصل والحوار بين القادة السياسيين والجمهور ، من خلال الاعتماد على الآليات والتقنيات الحديثة للاتصال والتي تقدمها ثورة الاتصالات والمعلومات .

٢- خلق علاقات اتصال سياسي ، أفقياً بين أفراد ومجموعات ومجتمعات مختلفة ، مما يعمل على زيادة التعرف على الخبرات السياسية للمجتمعات الأخرى . وهذا الاتصال الأفقى الذي توفره وسائل الاتصال والمعلومات الحديثة يسهم – على حد قول " حسنين توفيق إبراهيم " – في نقل الخبرات ، والأفكار السياسية من مجتمع لآخر وإمكانية الاستفادة منها . [٣]

خامساً : هناك اتفاق بين عدد من الباحثين في دول المركز الرأسمالي ، ودول الأطراف على السواء ، على أن ثورة الاتصالات والمعلومات ، تمثل تدعيماً للديمقراطية وثقافتها داخل مجتمعات العالم النامي ، وهذا التدعيم يتضمن تدعيماً على مستوى المفهوم والممارسة على حد السواء ، وذلك من خلال ما تمتلكه هذه الثورة من آليات وتقنيات ، توفر مناخاً ملائماً لنمو الأفكار الديمقراطية وتدعيم الثقافة السياسية المؤيدة لها ، إضافة إلى أنها تساهم في خلق أنماط جديدة وميسرة للمشاركة السياسية ، وهناك يطرح " أنتوني جيدنز " Anthony Giddens أنماطاً جديدة للديمقراطية والمشاركة ، ويطلق عليها أحياناً " الديمقراطية التشاركية " وأحياناً أخرى " ديمقراطية الحوار " . كما أن تطور تكنولوجيا

١- انظر في ذلك :

- هناء الجوهري ، استجابات الشباب المصري لشبكة الانترنت ، مرجع سابق ، ص ٤٣٢ .

- حسنين توفيق إبراهيم ، النظام الدولى الجديد ، مرجع سابق ، ص ١٩٦ .

[2]- Mark Wheeler, Politics and the Mass Media, Black Wall Publisher, Cambridge. 1997, P . 129 .

٣- حسنين توفيق إبراهيم ، النظام الدولي الجديد ، مرجع سابق ، ص ٧٦ .

الاتصالات يخلق فرصاً جديدة لتنشيط وتحفيز نمو مؤسسات المجتمع المدني ، بحيث يمكن في الوقت الراهن لأصغر جماعة أو منظمة داخل أي مجتمع ، نشر رسالتها ومبادئها وأهدافها وتعريف الناس بها والدعوة لمبادئها وجمع التمويل وتطوير الأفكار ، عبر العالم كله ، وليس فقط في حدود المجتمع المحلي.[١]

سادساً : إذا كانت ثورة الاتصالات والمعلومات ، تلقى بتداعيات إيجابية على عمليات التحول الديمقراطي ، فإن ذلك يتوقف على التعامل الإيجابي مع تداعيات هذه الثورة ، لأنه من الممكن أن يتم تسخير آليات هذه الثورة من قبل النظام الحاكم ، في تدعيم سلطته في مواجهة الفرد – على حد قول " علي الدين هلال " – كما أنه من الممكن أن تعتمد الدولة على هذه الثورة ، في تزييف وعي المواطنين ، من خلال ما تبثه من معلومات لهم . [٢]

١- انظر في ذلك : – المرجع السابق ، ص ١٩٥ .

– سمير أمين ، مناخ العصر ، مرجع سابق ، ص ٧٦ .

– نبيل علي ، الثقافة العربية وعصر المعلومات ، مرجع سابق ، ص ٨٧ .

– محمود علم الدين ، ثورة المعلومات ووسائل الاتصال ، مرجع سابق ، ص ١١٠ .

– أنتوني جيدنز ، بعيداً عن اليسار واليمين ، مرجع سابق ، ص ١٥٢ .

– هناء الجوهري ، استجابات الشباب المصري لشبكة الانترنت ، مرجع سابق ، ص ٤٣٨ .

- Martin Shaw, Global Society and International Relations, Op . Cit, P . 11.

- Deborah L.Wheeler,Global Culture or Culture clash.. new Information Technologies in The Islamic World, Communication Research. V. 25, No.4, August 1998, p.359 .

٢- علي الدين هلال ، التحولات العالميه وأثرها على مستقبل التعليم في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص ١٢ . انظر أيضاً :

– رأفت رضوان ، النظام الدولي الجديد للمعلومات ، مرجع سابق ، ص ١٤ .